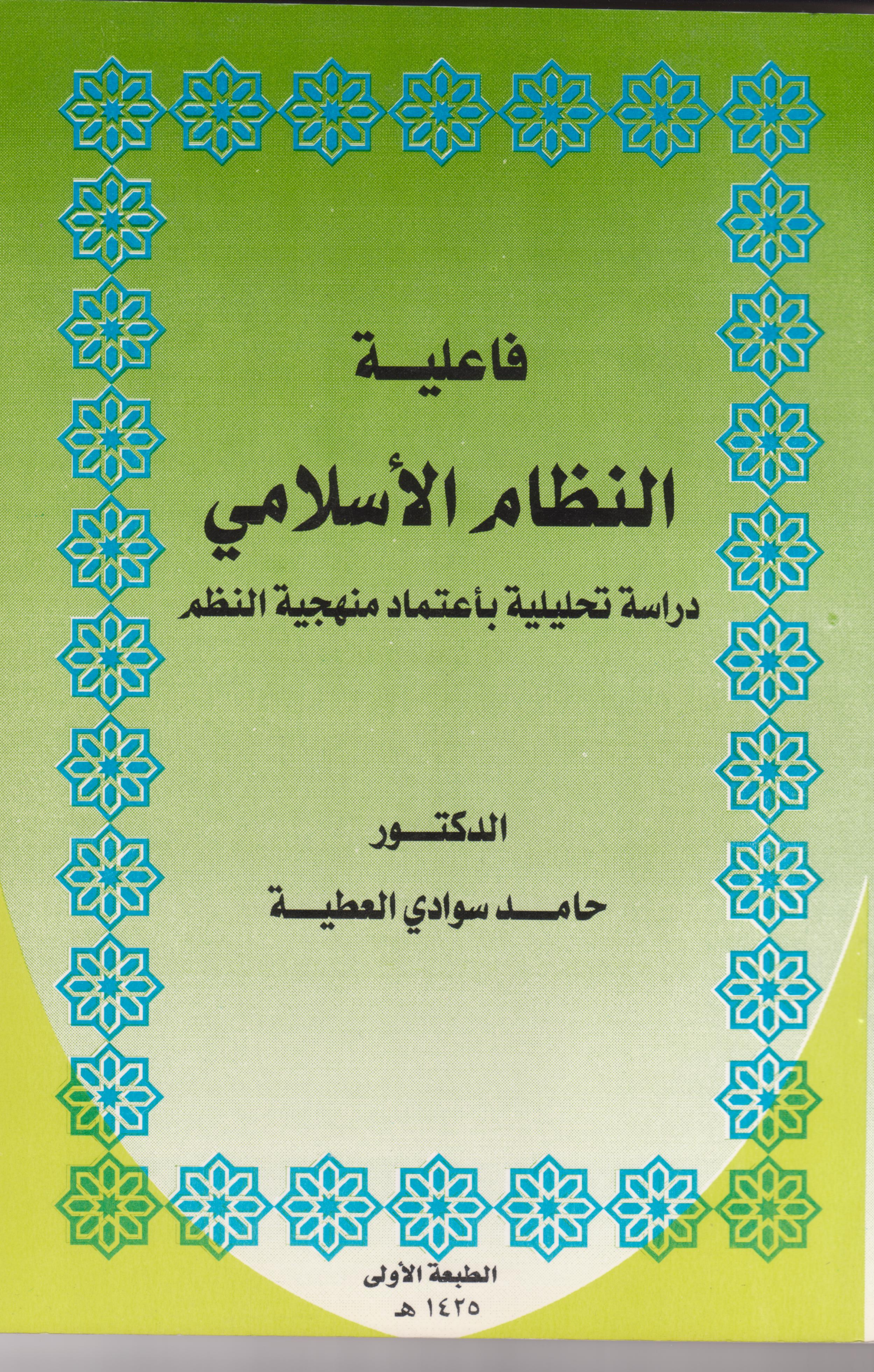


فاعلية

النظام الأسلامي

دراسة تحليلية بأعتماد منهجية النظم

الدكتور

حامد سوادي العطية

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ

فاعلية النظام الإسلامي:
دراسة تحليلية باعتماد منهجية النظم

د. حامد العطية

جدول المحتويات

مقدمة

فرض الإسلام طلب العلم والتفقه في الدين، فأمتثل الكثيرون لهذا الأمر وانصرفوا إلى التعلم والتدريس والتأليف، وأثمرت هذه الجهود الفكرية وعبر أربعة عشر قرناً عدداً كبيراً من المؤلفات الدينية، تعددت فيها المنطلقات الفكرية، وتنوعت المناهج والأساليب التحليلية، فالدين عند المدارس الفقهية الرئيسية نظام عقائدي مستقل، أساسه الإيمان المطلق بصدق النص الإلهي والسنة الموثقة، وله طرقه وأساليبه الخاصة في استنباط النتائج والأحكام، فيما استعمل البعض المنهج العقلي والمنطقي للبرهان على التطابق بين إفادات الوحي ونتائج التحليل العقلي والاستدلال على الأحكام، وكان للفلسفة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الفكر الإسلامي، وقد أدت هذه الجهود الفكرية العظيمة إلى ولادة الفرق الإسلامية المختلفة، من سنية وإمامية، وظهور المدارس والحركات الفكرية مثل الأشاعرة والمعتزلة.

يستند المنهج المتبع في هذا الكتاب إلى منطلقات أساسية، أولها ضرورة استعمال العقل في إدراك وفهم الدين وتشريعاته، فمن المعروف أن حواس وعقل الإنسان هي وسائله في فهم كافة الظواهر، ولكنها ليست تامة الكفاءة، إذ قد ينتابها الوهن أو تقع تحت تأثير العادات والتقاليد والأفكار الموروثة واعتبارات المصلحة الضيقة للذات أو الجماعة، مما يحيد بها عن إدراك الحقائق – ومنها الحقائق السماوية – بتجرد، وتندرج هذه التحيزات الإدراكية والانحرافات الفكرية تحت مصطلح "الأهواء" في نظام المعرفة الإسلامي، وهي السبب في رفض أو تحريف التشريعات السماوية. والإيمان هو إدراك وفعل عقلي وواعي، مثله مثل أي عملية بشرية فكرية تعتمد الوسائل الحسية العقلية في جمع المعلومات وتحليلها والتوصل إلى الاستنتاجات، وكلما كانت كفاءة الوسائل عالية كلما ازداد احتمال اتخاذ القرار الصائب، وكانت درجة اليقين مرتفعة، وخصوصية الإيمان تنبع من كونه قراراً ناتج عن اختيار

فردي متبوع بتوفيق إلهي، ويشبه في ذلك تعلم المشي لأول مرة، إذ على الطفل أن يخطو بعض خطوات لوحده قبل أن تمسك به يدان قويتان لتسنده وتقوده حتى يتعود المشي.

ليس الإسلام أيديولوجية أو لاهوت أو فسلفة يقتصر إدراكها وفهمها على نخبة من المنظرين أو الكهان أو الفلاسفة الذين نذروا أنفسهم لدراستها والتخصص فيها، فهو تعريفاً: دين الفطرة، وأشبه بدليل تعليمات التشغيل لجهاز منزلي يتميز بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد التقني، وهذا الجهاز هو تشبيه للإنسان وبني جنسه، وهو جهاز فريد من نوعه؛ لأنه قادر ذاتياً على فهم جوانب عديدة من تركيبته ووظائفه، ولكنه يحتاج إلى نظام للحياة - أو دليل للتشغيل إذا أردنا التمادي في تشبيه الإنسان بجهاز آلي – لأنه لو ترك وحده ولقدراته الذاتية فقد ينحرف ويتسبب في إيذاء نفسه أو حتى إهلاك نوعه، ويكفيك أنه قادر على مبادأة الآخرين بالعداوة والأذى وتعريض نفسه للهلاك، ومقتنع كل الاقتناع بأن ذلك ضروري للبقاء. وقد أثبتت وقائع القرن العشرين المفجعة من حروب عالمية واستعمارية وعنصرية وطائفية بأن معظم البشر متطبعون على التفكير والتصرف بطريقة بدائية – أو جاهلية وفقاً لتصنيف الإسلام – على أساس أن مصلحة البعض لا تتحقق إلا بإخضاع الغير أو حتى إبادتهم.

وكما هو الحال بالنسبة لأي جهاز معقد فإن من المحتمل أن يؤدي تشغيله دون الاستعانة بدليل الصانع إلى إتلافه، لذا فالواجب الاعتماد على هذا الدليل الذي أعده صانع أو خالق هذا الجهاز أو النظام، وبالضرورة لابد أن تكون التعليمات التي يحتويها الدليل كاملة ومبسطة وواضحة، بحيث يفهمها أي فرد يمتلك حداً أدنى من القدرات الحسية والعقلية، بالإضافة إلى الرغبة الحقيقية في التعلم والاستفادة العملية، ولا ينقص من قيمة وصدق واكتمال الدليل عدم احتواءه على شرح لتقنية التصنيع أو رسوم توضيحية لمكونات الجهاز.

تبقى مسألة مهمة جداً، وهي الاقتناع بأن هذا الدليل التشغيلي أو نظام الحياة إلهي – أي مصدره صانع أو مبدع هذه الحياة، بل الوجود كله، ولأن الرسل وحدهم شهدوا معجزات نزول هذه التعليمات السماوية بالوحي الإلهي، فإن هذا النوع من البراهين غير متوفر لغيرهم، كما أن معاصريهم وحدهم تأكدوا بالوسائل الحسية من وقوع المعجزات الأخرى التي تحققت على أيدي هؤلاء المصطفين من الناس، لذا فإن الطريقة الوحيدة للتأكد من حقيقة وأصالة هذا النظام هي من خلال التحقق من جودة محتوياته. وكما هو معروف فإن البحوث والدراسات العلمية تراجع وتقيم من خلال الاحتكام إلى معايير موضوعية مجردة - بإغفال أسماء مؤلفيها – وبالتركيز على عناصر معينة مثل متانة الفكر الذي بنيت عليه الدراسة، والمنهجية المعتمدة في إعدادها، والنتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها، أي باختصار فإن المحتوى كافٍ للحكم على جودة الدراسة والقبول بنتائجها وتوصياتها أو رفضها. والاحتكام إلى مثل هذا التقييم الموضوعي أمر لم يغفله الخالق عندما بين بأن لو كان هذا الكتاب من عند غيره لوجدنا فيه اختلافاً وتناقضاً كبيراً.

بعد أن توضحت المنطلقات الفكرية لهذا الكتاب، لابد من بيان هدفه، وهو تحليل الإسلام تحليلاً منهجياً وموضوعياً لاختبار مدى امتلاكه شروط صيرورته نظاماً إنسانياً عالمياً، بحيث لا يرتبط نجاحه وجوباً بزمن أو مكان أو عنصر أو قومية، وكذلك التحقق من قدرته على توفير كافة المتطلبات الفكرية والتطبيقية لنشاط المجتمعات البشرية من سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وغيرها، واستهدافه تطور المجتمع ورقيه إلى أرفع المستويات الممكنة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي، وتقديمه الحلول الناجعة للمشكلات والصعوبات التي قد تعترض مسيرته.

يلقي الفصل الأول نظرة شاملة على النظام الإسلامي من منطلق منهجية النظم، بدءاً بتعريف الإسلام كنظام فكري وعملي للحياة، له مدخلات ويشتمل على عمليات منضبطة تؤدي إلى مخرجات أو أهداف

للمديين البعيد والقريب. ويتكون هذا النظام الكلي من نظم فرعية مثل النظام السياسي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي وغيرها، وتتحقق الأهداف العامة للنظام الكلي نتيجة عمليات التفاعل والتبادل بين هذه النظم الفرعية، وحتى تكون عملية تحقيق الأهداف فعالة لابد من وجود سياسات وقواعد للعمليات الداخلية، ومعايير لتقييم النتائج، ووسائل مجربة وفعالة لتعديل مسار النظام في ضوء نتائج التقييم.

يتحول التركيز في الفصل الثاني إلى مناقشة العناصر الرئيسية ضمن مدخلات النظام الإسلامي، وهي: العقائد والأفراد والقيم. فالعقائد هي الثوابت التي يجب الالتزام بها، ولها أيضاً دور أساسي وحيوي في تحديد هوية النظام ومصادر التشريع فيه واستنباط الأحكام، أما القيم الثابتة – مثل: العدالة، والمساواة، والحقوق، والتآخي، والمسؤولية، والمعرفة – فهي المبادئ التي ينبغي على النظام الكلي وكذلك نظمه الفرعية وأعضاءه ومؤسساته استيعابها وتمثلها واستهدافها والالتصاق بها فكراً وسلوكاً.

وفي الفصول الخمسة اللاحقة – أي: الفصل الثالث إلى الفصل السابع – سيتركز الاهتمام على النظم الفرعية الرئيسية للنظام الإسلامي، وهي: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقضائية، والإدارية – وسيتطرق كل فصل إلى أحد هذه المكونات بغرض استكشاف مبادئه العامة وتنظيمه في إطار الثوابت الإسلامية. وسيختتم الكتاب بمراجعة نتائج تقييم النظام الإسلامي من منطلق منهجية النظم للتأكد من اكتماله وشموليته وقدرته على تحقيق أهداف أفراده ورضاهم.

الفصل الأول
النظام الإسلامي: نظرة شاملة

وجد الدارسون في حقول المعرفة المختلفة – من طبيعية وإنسانية – فائدة جمة باعتماد منهجية النظم في دراسة العديد من الظواهر المعقدة، إذ تتيح هذه المنهجية إدراكاً عاماً لطبيعتها، وتحديداً لعناصرها، وفهماً عميقاً لعمليات التفاعل بين هذه العناصر أو الأجزاء، وبينها وبين البيئة الخارجية. ووفقاً لهذه المنهجية، فإن كل ما يعتبر نظاماً يتكون بالضرورة من مدخلات وعمليات ومخرجات، فالمدخلات هي: كل ما يحتاجه تشغيل النظام وبلوغ أهدافه أو القيام بوظيفته، ويمكن أن تتكون المدخلات من مصادر للطاقة أو معلومات أو مواد أولية أو مواد شبه مصنعة أو أي موارد أخرى. أما العمليات، فهي: الخطوات التحويلية أو المعالجة التي تجري على هذه المدخلات أو الموارد لتحويلها إلى مخرجات. والمخرجات – بشكل عام – أشياء ذات قيمة، مرغوب بها، وبسبب قيمتها النسبية تستحق أن تخصص لها هذه الموارد – مثل: الخدمات التي تقدمها أجهزة حكومية خدمية أو مؤسسات خاصة، من تعليم وطبابة وخدمات اجتماعية، والمنتجات الصناعية التي تنتجها المصانع – وهذه كلها مخرجات قيمة نحصل عليها من مؤسسات أو نظم إدارية أو صناعية أو خدمية.

تعرف دارسو النظم على أنواع وخصائص النظم، فمثلاً صنفوا النظم إلى ميكانيكية وعضوية، والنظم الميكانيكية هي آلية أو شبه آلية؛ لأنها تعمل وفق قواعد وأسس محددة سلفاً، وتكون الارتباطات والتفاعلات بين عناصرها ثابتة، وعادة ما تعمل هذه النظم في ظل ظروف وبيئة مستقرة. أما النظم العضوية، فهي مخلوقات حية أو شبيهة بها، لأن القواعد الخارجية المتحكمة بها محدودة، وتتصف العلاقات والتفاعلات بين مكوناتها بالمرونة، وتعتمد قدرتها في البقاء على قابليتها على

التكيف مع بيئتها المؤثرة التي تتصف بدرجة عالية من التحول وعدم الاستقرار النسبي.

ونستنتج من ذلك وجوب اقتراب النظام الإسلامي تركيباً ووظيفة من النظام العضوي لا الميكانيكي. فمن ناحية، لابد أن يتضمن أسساً وعمليات ثابتة تضمن استمرارية نشاط النظام باتجاه تحقيق أهدافه، وتميزه عن النظم الأخرى، ومن ناحية أخرى يجب أن تتوفر فيه المرونة الكافية التي تمكنه من التكيف مع بيئته الخارجية التي قد تختلف تبعاً للزمان وظروف المكان، وأن يكون قادراً على تصحيح مساره.

يتفق الباحثون الإسلاميون على أن الإسلام نظام كلي شامل، وضعه الخالق لمنفعة وصالح البشرية جمعاء بهدف توفير أرقى مستويات العيش والتطور للأفراد، ومستلزمات بقاء ورقي المجتمعات البشرية والحفاظ على بيئة الحياة على الأرض، ولأن مصدره إلهي، فلابد أن يتأكد لنا كماله ومثاليته، وألا يرقى الشك إلى أي جانب منه، وإلا فإنه يفقد مصداقيته ومشروعيته. ومن الضروري أيضاً أن نجد فيه كل القواعد والأسس اللازمة لعمل هذا النظام دوماً– أي منذ عهد الرسالة ومروراً بالحاضر واستمراراً في المستقبل، وأن تكون الحاجة للاجتهاد فيه مقتصرة على التفاصيل لا الأسس، ولا تطبق مثل هذه الشروط على النظم الوضعية، التي يصممها بشر، ويعدلون أحكامها وطريقة عملها وفقاً للظروف والمتغيرات، وقد يعمدون إلى إلغائها أو استبدالها بنظم أخرى أكثر فاعلية وتكيفاً مع الظروف. فالنظام الإسلامي تعريفاً متفرد في شموليته المطلقة، وانطباقه على كل زمان ومكان، وصلاحيته لكل المجتمعات، ولا يجوز تغيير ثوابته؛ لأن أي تعديل في ذلك سيؤدي إلى خلل في النظام الكلي بدرجة كافية لتغيير طبيعته، وانحرافه بدرجة أو أخرى عن مساره المؤدي إلى أهدافه، وبالتالي إضعافه وربما التمهيد لزواله أو على الأقل تحويره بصورة جذرية، كما حدث لكثير من الأديان والنظم الوضعية بعد فترة وجيزة من ظهورها.

بالإضافة إلى ذلك، لابد أن يتأكد لنا أن الإسلام نظام واقعي وعملي، قابل للتطبيق، سهل المنال، يأخذ في الاعتبار قدرات البشر العاديين وطاقاتهم العقلية والبدنية، وكذلك رغباتهم وميولهم وأهواءهم. فهو إذاً ليس نظاماً طوباوياً، أي: مثالي خيالي أو إعجازي، بل هو بالضرورة نظام واقعي للبشر، إلا أن مصدره إلهي.

ما هي مكونات النظام الإسلامي؟ وفقاً لمنهجية النظام، فإن كل نظام يتكون من غايات وأهداف ومدخلات وعمليات ومخرجات، وإذا طبقنا هذا النموذج على النظام الإسلامي فإننا نحصل على المكونات التالية:

المدخلات (النعم أو الموارد العقائدية والبشرية والمعرفية والمادية):

- **القرآن الكريم**
- **السنة النبوية الصحيحة**
- **المسلمون (القوى البشرية)**
- **الموارد المادية المتوفرة**
- **المعارف والعلوم**

العمليات (تحويل المدخلات إلى مخرجات):

- **التفاعلات والمبادلات الإنسانية**
- **العمليات السياسية والإدارية والقضائية والاقتصادية وغيرها**
- **العمليات التقنية-الصناعية**
- **المبادلات التجارية**
- **التطور والتعلم**

المخرجات:

الغايات:

- **الإحياء**
- **الإصلاح**

الأهداف:

- **الرضا والسعادة الفردية**
- **التآلف الاجتماعي**
- **التطور الاقتصادي**
- **التطور العلمي والتقني**
- **المنعة العسكرية-الدفاعية**
- **ديمومة النظام**

المدخـــلات

وفقاً للعقيدة الإسلامية فإن كل المدخلات هي من عند الله، فالقرآن الكريم هو الهدي المنزل من لدنه، وما السنة النبوية الصحيحة إلا وحي أوحاه للرسول (ص)، والمسلمون هم بشر خلقهم الله، وكذلك فإن الأرض وما فيها من موارد طبيعية هي من نعم الله، فهو الذي جعل الإنسان خليفة في الأرض، وساق له السحاب الممطر ليحيي به الأرض، وهو الذي خلق الأنعام، وأوجد المعادن وسخرها لفائدة ومصلحة البشر، وحتى الشمس والقمر والكواكب والنجوم وظواهر الليل والنهار ومنازل القمر ودوران الأرض حول الشمس هي من ضرورات ديمومة الحياة ومنفعة البشر، لما توفره من نور ودفء وهواء قابل للتنفس وتنظيم للكون والمواقيت والفصول، كما أن علم كل هذه الأشياء هو من عند الله أيضاً، لأنه هو الذي أوجد الكون، وما فيه من ظواهر وعلل وفقاً لنظام محكم ، وأمر الإنسان بطلب المعرفة والتعلم.

يكمن وراء الاختلاف بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى غير الإسلامية من حيث المدخلات عنصران هما: الهدي الإلهي المتمثل بالقرآن الكريم والسنة النبوية، والقوى البشرية المسلمة. كما يتميز النظام الإسلامي عن النظم "شبه الإسلامية" - الموجودة في دول تقطنها غالبية مسلمة - في التزامه التام بالأهداف والقواعد والأسس المستمدة من العقيدة. ومن دون تشكيك في إسلام مواطني هذه النظم أو الدول، لكن تعتمد الأنظمة السائدة فيها مصادر أخرى للتشريع والحكم والتنظيم إضافة إلى الهدي الإلهي، لذا لا يجوز تصنفيها مع النظم الإسلامية الخالصة، وهذا ليس تفسيراً أو اجتهاداً لأنه متعلق بالأركان والأسس العامة وليس الأحكام الفرعية الخاضعة للاجتهاد.

المدخلات اللازمة لتكوين وتشغيل نظام إسلامي

هنالك مطلبان ضروريان لإنشاء وعمل أي نظام إسلامي، هما: وجود جماعة مسلمة، واعتمادها الهدي الإلهي في تنظيم وتسيير حياتها، ولو تحقق هذان المطلبان لأمكن، افتراضاً، بناء مجتمع أو جماعة إسلامية ذات صفات إيجابية – مثل: التآخي، والتعاون، وإحقاق العدل والمساواة، والسلم، وبلوغ مستويات عالية من التطور الاقتصادي، والإقبال على التعلم وتنمية المعرفة في مختلف حقولها.

إن توفر الموارد والثروات الطبيعية عامل مهم في إنشاء وتطوير نظام إسلامي، ولكنه ليس شرطاً ضرورياً لذلك، إذ تتفاوت مناطق الأرض التي يسكنها البشر - ومطلوب أن يشمل النظام الإسلامي الجميع بالاختيار الحر لا القسر– من حيث وفرة مواردها، فالبعض منها صحراء قاحلة تكاد تخلو من الموارد، وأخرى تتميز بخصوبة أراضيها وغزارة مواردها. ويجب أن نتذكر هنا بأن الحدود والحواجز بين الأمم والشعوب هي من صنع حكوماتها، والأساس في النظام الإسلامي هو أن الناس أمة واحدة قبل أن يتفرقوا إلى قبائل وشعوب، ولو عم الإسلام كافة بقاع الأرض لأصبح الناس كلهم مشتركين في ملكية ثروات الأرض. وحتى

موعد تحقيق ذلك، فإن من الممكن إنشاء نظام أو نظم إسلامية حتى تحت ظروف شح الموارد، وأفضل مثال على ذلك هو النظام الإسلامي في عصر الرسالة والأقرب الى الكمال مقارنة بالعهدين الأموي والعباسي، الذين اعتراهما الانحراف والوهن على الرغم من كثرة مواردهما.

من الواضح أن وفرة الموارد لا تخلق وحدها الإرادة أو القدرة أو الاستطاعة على التطور، والدليل على ذلك هو أن العديد من الدول الإسلامية غنية بالموارد الطبيعية - من أراضي خصبة ومياه ومعادن – إلا أنها مازالت نامية ونظمها الاقتصادية ضعيفة وتابعة لنظم الدول الغربية. وبالمقابل، فإن دولاً فقيرة بمواردها نسبياً – مثل اليابان ذات الكثافة السكانية العالية وقلة الثروات الطبيعة بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة والسكن – نجحت في تنمية اقتصادها، بفضل عزيمة وتصميم شعوبها واقبالها على التعلم. ونستنتج من ذلك أن وفرة الموارد بالتناسب مع عدد السكان ليس شرطاً ضرورياً لنجاح وديمومة وتطور أي نظام – إسلامي أو غير إسلامي، لذا فإن الاحتجاج بأنه لا يمكن إنشاء نظام إسلامي ناجح وقوي في بيئة فقيرة غير مبرر وغير مقبول.

بالنتيجة يمكن أن يبدأ إنشاء النظام الإسلامي من بدايات أو نقاط مختلفة، ويتخذ مسارات متباينة بشرط عدم التفريط بالعقائد والأسس، فقد تكون نقطة البداية في بيئة غنية أو فقيرة، وهذا يتفق مع مبدأ تعدد مسارات بلوغ الهدف Equifinality وهو أحد مبادئ منهجية النظم. وسيتضمن الفصل التالي على بحث موسع للمدخلات.

العمليـــات

تشمل العمليات كل النظم الفرعية التي يتكون منها النظام الإسلامي الكلي، فمهما قل أو كثر عدد أفراد هذا النظام فإنه يحتاج إلى تنظيم يحدد أسس الارتباطات بين المؤسسات والأفراد، ولابد أن يكون هناك توزيعاً للعمل بين النظم الفرعية، فالنظام السياسي الفرعي سيكون مسؤولاً عن

الحفاظ على الثوابت الإسلامية من عقائد ومبادئ، والتأكد من التزام النظم الفرعية الأخرى بها، كما سيعمل هذا النظام الفرعي أيضاً من أجل تحقيق الأهداف العامة ووضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لذلك، ومن الضروري أن تتمثل فيه القيم والمبادئ الإسلامية العليا مثل: العدالة، والمساواة، والحرية، والتآخي.

أما النظام الاجتماعي الفرعي فيتكون من الجماعات والأسر والأفراد. وينشأ الأفراد ضمن أسرهم، ومنها يكتسبون قيمهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم. وبما أن نجاح النظام الإسلامي الكلي يعتمد بالدرجة الأولى على استقامة وحماس أفراده في السعي وبمثابرة وصبر من أجل تحقيق الأهداف، فلابد من أن يكونوا مؤمنين بالعقائد والقيم التي يستند إليها النظام إيماناً يتجاوز الالتزام اللفظي إلى التطبيق العملي، وللعائلة دور حيوي في تربية هؤلاء الأفراد المؤمنين والحريصين على تشييد وصيانة النظام، والتعاون مع الآخرين في إطار مؤسسات النظام. ولتمكين العائلة من ممارسة هذه التأثيرات الإيجابية على أفرادها يجب على النظام الاجتماعي إسناد العائلة وتقوية الروابط داخلها، كما يتوجب توثيق الأواصر بين الأسر والأفراد لبلوغ مرتبة المجتمع المتآخي الضرورية لتحقيق فاعلية النظام الكلي.

يكمل النظام الاقتصادي الإسلامي وظيفتي النظامين السياسي والاجتماعي من خلال تركيزه على تنظيم النشاطات الاقتصادية للمؤسسات والأفراد، وكما في حالة النظام الاجتماعي يشترط أن تمدنا النصوص الدينية بالمعرفة الفكرية والعملية اللازمة لتأسيس وتشغيل هذا النظام، كما يجب أن تسنده النظم الأخرى. فمثلاً: إذ التصق الأفراد – والذين هم نتاج النظام الاجتماعي – بقيم التعاون والعدل والمساواة والتكافل، فلابد أن يقل احتمال حدوث الاستغلال الاقتصادي لرأس المال، وأن تتوفر فرص متساوية للجميع، ومستويات معيشية عالية في مجتمع يسوده الرخاء والعدالة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، فمن الضروري أن يتأكد لنا بأن بناء اقتصاد مزدهر وحياة كريمة للجميع سينعكس

إيجابياً على النظام الاجتماعي من خلال ترسيخ قناعة الأفراد بالقيم الاجتماعية، وتأجيج حماسهم لغرسها في نفوس الأجيال الجديدة، وفي نفس الوقت ستساهم القوة الاقتصادية وبصورة مباشرة في تعزيز النظام السياسي بما يكفل وقاية النظام الكلي ومنجزاته من التهديد الخارجي والداخلي، وهذا التبادل في المصالح والإيجابيات بين مكونات النظام أو نظمه الفرعية أحدى الخصائص الدالة على فعالية النظام.

على غرار ذلك ينبغي أن يثبت لنا وجود أسس كافية ضمن النصوص والعقائد الإسلامية لتأسيس النظم الفرعية الأخرى - من قانونية، وإدارية، وتربوية، وغيرها -، واستقراء مناهج عملها، بحيث تعمل جميع هذه النظم الفرعية وبنسق واحد تجاه بلوغ الأهداف العامة، والتي ستكون محط اهتمامنا في الفقرات التالية.

غايات وأهداف النظام

للنظام الإسلامي غايتان عظمتان هما الإحياء والإصلاح وأهداف عدة يسعى إلى تحقيقها، ويمكن تصنيفها أساساً إلى نوعين: أخروية أو أزلية دنيوية. والأزلية تتعلق بنوع الحياة التي سيجازى بها الناس بعد النشور والحساب، إذ يريد الخالق للناس أن يكونوا جديرين بهذا الثواب الأزلي – إلا وهو الخلود في الجنة – وذلك من خلال تبنيهم عقائد وأفكار واتجاهات معينة وممارستهم سلوكيات صالحة لأنفسهم وللمجتمع الذي يعيشون فيه، وتكفي نظرة عابرة على الغايات والأهداف الأزلية والدنيوية للتأكد من أنها مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، بل إن الطريقة الوحيدة لبلوغ الأهداف الأزلية هي من خلال السعي نحو الغايات والأهداف الدنيوية المشروعة. وبالتالي، فإن إنشاء النظام الإسلامي أو الأمة في هذه الدنيا – والذي يتيح للفرد والجماعة في نفس الوقت تحقيق هذه الغايات والأهداف المشروعة – سيقربنا من استحقاق الأهداف الأزلية. وبعبارة أخرى، فكلما دنونا من بلوغ أهداف تأسيس هذا النظام،

كلما ازداد وبشكل عام التطابق بين العمل الدنيوي والعمل الأخروي. لذا، فإن تركيز غايات وأهداف النظام الإسلامي على الأمور الدنيوية – وبشرط الالتزام بالقيم الثابتة والوسائل المشروعة - يؤدي بالضرورة إلى الاقتراب من تحقيق الهدف الأسمى الأزلي، وإذا كان تهذيب النفس وتطويعها على الإحياء والإصلاح يتمان على محك الواقع المادي الأرضي، فالثواب على ذلك ليس روحاني فقط يتمثل في السمو إلى عالم أمثل، وإنما أيضاً – وهذا ما سنركز عليه هنا – أرضي ومادي ينطوي على تحقيق فوائد مادية ملموسة، أضف إلى ذلك أنه وبعد مرحلة التهذيب الذاتي وما قد تنطوي عليه من كبت مؤلم وصبر مضني، فإنها ستثمر بالنتيجة – حتى قبل الثواب الأخروي – شعوراً بالرضا والسكينة، وهما أقرب ما تبلغه النفس المختلطة بالجسد المادي من السعادة الروحانية. ويبقى أن نتذكر أن العقيدة الإسلامية مطروحة كفكر مصلحي مادي-روحاني، أي أن كل ما فيها من قواعد وسلوكيات تصب في مصلحة الجماعة والفرد، بل هي - عقائدياً – الطريقة المثلى لبلوغ هذه المصالح؛ لأن كل ما تتضمنه هذه الرسالة الإلهية إلى بني البشر رحمة لهم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[1]. إذن، لا اختلاف بين الفكر والتطبيق، ولا يوجد فصل بين الروحانيات والماديات؛ لأن الاثنتين متطابقتان ومتلازمتان، وحتى الموت ما هو إلا فترة انتظار بينهما.

إن تحديد غايات وأهداف أو مخرجات النظام أمر حيوي، ليس فقط للتعرف على أسباب ومبررات وجوده وإنشاءه، وإنما أيضاً لتحري الارتباطات بين مكونات النظام، وفهم عملياته الداخلية، ولتقييم فاعلية النظام ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه. وللنظام الإسلامي غايتان عظيمتان هما الإحياء والإصلاح، وهما جوهر التكليف بخلافة البشر في الأرض، وأهميتهما بديهية، ويشمل الإحياء البشر وبقية المخلوقات على الأرض وما يتطلبه ذلك من توفر عوامل الإحياء، فلو انتهت الحياة لأقفرت الأرض وانتهى التكليف والحاجة للهدي، والإصلاح شامل

---

(1) سورة الأنبياء: آية: **107**.

للإحياء وغيره من عناصر الارتقاء بجودة الحياة، كما أن الأهداف التفصيلية شاملة، وتغطي جميع جوانب حياة الفرد والجماعة داخل النظام – من سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وغيرها -، وتوجد في القرآن الكريم والسنة النبوية نصوص عديدة تبين هاتين الغايتين و الأهداف، ولو راجعنا هذه النصوص لتبين لنا أنها تركز وعلى المستوى الفردي على إحياء وصلاح الفرد والارتقاء بفكره وسلوكه من خلال تهذيب النفس وتربيتها، وضبط أهوائها، وتزودها بالعلم والمعرفة، والتزامها بالمبادئ والقيم السامية فكراً وتطبيقاً. أما على المستوى الأسري، فإنها تهدف إلى تعزيز وتنشيط الروابط الأسرية من خلال تعريف أدوار أفراد الأسرة، وتحديد واجباتهم ومسئولياتهم، وإرساء مستلزمات التعاون والتعاطف بينهم على الصعيدين العاطفي والمادي. وفيما عدا أن أولي الأرحام أولى ببعضهم البعض، فإن المسلمين كلهم مطالبون بالتفكير والتصرف كأسرة ممتدة واحدة، وهذا هو جوهر أهداف النظام على المستوى الاجتماعي، إذ على كل مسلم أن يتمنى ويحب للآخر ما يتمنى ويحب لنفسه، وأن يعامله بالعدل والحق وكما يريد أن يعامل هو، والكل في هذا النظام أو المجتمع متساوون في نظر الشريعة، ولا تفضيل أو سبق لأحد على آخر بسبب مكانة اجتماعية موروثة أو ثروة أو نفوذ أو عنصر، وبالنتيجة تتوسع المصلحة العامة لتشمل كل المصالح الشخصية، ويتحقق ازدهار اقتصادي ينعم فيه الجميع بالرخاء من دون استغلال أو طبقية أو حرمان. ويمكن تصنيف هذه الأهداف-المخرجات إلى غايات كبرى وأهداف فرعية وكما يلي:

الغايات الكبرى:

1. **الإحياء.**
2. **الإصلاح.**

الأهداف:

1. **توفير فرص وسائل العيش الكريم لجميع أفراد النظام.**

2. احترام حقوق وكرامة الفرد.
3. إثراء الحياة المعنوية والثقافية.
4. إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد.
5. توفير المقومات المادية والتقنية اللازمة لاستمرار وتطور النظام ذاتياً من خلال الأخذ بجميع الوسائل المادية وتطويعها وتسخيرها لخدمة النظام وأهدافه والحفاظ عليه من الأعداء الخارجيين.
6. التعامل مع النظم الأخرى على أساس المبادئ والقيم الإسلامية.
7. تعريف غير المسلمين بخصائص ومزايا النظام.

وعلى الرغم من تعدد غايات وأهداف النظام الإسلامي فإنها ينبغي أن تكون مترابطة وغير متعارضة أو متنافرة، وهذه الخاصية مهمة جداً، إذ من الممكن أن يؤدي تعددها إلى نشوء التنافس - وحتى الصراع - بين أنصار الغايات والأهداف المختلفة، الذين لا يتفقون حول ترتيب أولوياتها، فلابد أن يكون هذا الترتيب أو سلم الأولويات عنصراً ثابتاً متفقاً حوله، كما يجب أن يكون هناك وضوح كافٍ بخصوص مراحل تأسيس تطور النظام، ابتداءً من نقطة البداية وحتى بلوغ مرحلة النضوج والاستقرار، ويشترط أيضاً أن تكون هناك وسائل أو منهجيات ديناميكية لهذه التحولات، ومن الضروري أيضاً أن يميز النظام بين الأهداف طويلة الأمد والقصيرة الأمد، مع الأخذ بالاعتبار أهمية كل هذه الأهداف، إذ لا تجوز هنا المقايضة حولها – أي مثلاً: التضحية بهدف بعيد المدى من أجل بلوغ هدف أو فائدة آنية، كما ليس من المقبول حرمان الأفراد من جني الفوائد في المدى القصير على أمل تحقيق مكاسب أعظم في المستقبل البعيد. لذا، فإن التوازن بين الأهداف طويلة وقصيرة الأمد حاجة ضرورية لديمومة حماس الناس للنظام، وتعلقهم بأهدافه، وسعيهم من أجل بلوغها، وحتى لا يسري إلى نفوسهم الإحباط أو اليأس، والصلة وثيقة بين الأهداف والقيم الأساسية - مثل الصبر والأثرة والتضحية، والتي هي في عرف النظام اصطبار على الحرمان من فوائد عاجلة أو حتى التخلي عنها طوعاً من أجل استحقاق أهداف وفوائد آجلة أعظم وأسمى.

الفصل الثاني
المدخلات: العقائد والقيم والأفراد

تمثل العقائد والقيم الإسلامية والأفراد المؤمنين أهم مدخلات النظام الإسلامي، التي تميزه عن النظم الأخرى، وهي أيضاً وسائل تضمن - وفقاً لفهمنا للمنهج الإسلامي – أعلى مراتب التطور والرقي للنظام، والرضا والسعادة لأفراده. ونتطرق في هذا الفصل لهذه العقائد من حيث وظائفها ومساهمتها في بناء وعمل النظام وتمكينه من تحقيق أغراضه، وبالمثل لابد أن تكون للقيم الإسلامية وظيفة أو وظائف محددة ترفد النظام وحركته نحو الأهداف، أما الأفراد فهم حاملو العقائد والمؤمنون بها والملتزمون بهذه القيم في الفكر والتعامل مع الآخرين، وهذه بعض الصفات التي يجب أن يتحلى بها الأفراد ليكونوا أعضاء فعالين في النظام. وسيتضح لنا من تحليل هذه العناصر أو المدخلات إن كان الفكر الإسلامي قد أولى هذا الجانب الحيوي من النظام الاهتمام الكافي أم لا.

عقيدة التوحيد

يتفق المسلمون على أن التوحيد هو جوهر العقيدة الإسلامية ومنطلقها الأساسي، والأساس في ذلك عبادة الله وحده، لا شريك له، والإيمان بكونه إلهاً واحداً، خالق كل شي ومدبر الأمور كلها، وهو الذي يستحق العبادة وحده. ولو سأل سائل لماذا نعبد الله؟ لأتاه الجواب عادة بأنه الخالق القوي القادر على إحيائنا وإماتتنا، وهو الذي ينشرنا بعد الموت، ويجمعنا في يوم القيامة ليحاسبنا ويجزينا على أعمالنا في الحياة الدنيوية. وبما أنه أمرنا بعبادته، فإن من الحكمة الامتثال لأوامره. وتبين الآية الكريمة﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) [1] بأن الهدف الأساسي من الخلق هو عبادة الله، وهي أيضاً بمثابة الصفة المميزة

---

(1) سورة الذاريات: الآية 56.

للمسلمين، والخاصية التي ينفرد بها نظامهم الإسلامي، وبدونها لا يصح تسمية الفرد مسلماً، ويفقد النظام هويته الإسلامية وخصائصه الأخرى المستمدة من هذه العقيدة الأساسية. من ناحية أخرى، توجد حقائق إسلامية أخرى يجب أن تكون متوافقة ومتجانسة مع التوحيد، وهي أن الله غني عن العباد، ولا يحتاج لأن يعبده البشر، ولا يضره إن انصرف البشر أجمعين عن عبادته، وبالمقابل فإن كل مخلوق يعتمد في وجوده وبقاءه على الخالق وعلى نظام العلة والسببية الذي وضعه في الخلق، ولأنه لا يخلق الأشياء عبثاً، أو على سبيل اللهو واللعب، لذا لابد أن تنطوي عبادته وتوحيده على فوائد للبشر، على أساس القاعدة العقائدية بأن كل ما أمر به الله هو لفائدتهم ومصلحتهم، حتى لو كان مكروهاً بالنسبة لهم: مثل القتال دفاعاً عن النفس والعقيدة. إذن، فالهدف العام من الدين وفرضه على الناس، بما في ذلك عقيدة التوحيد، تحقيق مصلحة البشر أفراداً وجماعات، لذا فقد كانت خسارة اليهود عظيمة عندما تركوا عبادة الله وعبدوا العجل، أو اشترطوا لعبادته أن يروه جهرة؛ لأنهم خسروا الفوائد الجمة الناتجة عن عبادة الله والتزام ما استن لهم من عقائد وقواعد للسلوك، وهم كما يوصفون في القرآن الكريم: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1].

ولأن التوحيد هو الركن الأساسي للعقيدة، والذي ينبغي على كل فرد التمسك به، ولأن إبطاله نقيض للإسلام وخروج تام عن الملة، ولا ينفع بعد ذلك إيمان بالعقائد الأخرى، وتكون أعمال الفرد هباءً منثوراً، وانطلاقاً من منهجية النظم القاضية بإن كل قاعدة أو خاصية مسببة ومبررة وظيفياً، أي يتوجب إثبات فائدتها للنظام وعمله، وبما أن النظام الإسلامي يؤكد على ضرورة وأهمية التوحيد المطلقة، فلابد أن تكون له وظيفة وفائدة تتناسب مع ذلك. ومن ناحية وظيفية-عملية بحتة، فإن الإيمان بالله كإله واحد لا تجوز عبادة غيره أو طاعة سواه في الأمور التي أنزلها تعني الاعتقاد والاعتراف به كمصدر أوحد وأعلى للتشريع،

---

(1) سورة البقرة: الآية 57.

يهيمن على كل ما استنه البشر من أحكام أو أخذوا به من آراء، أو مالوا إليه من أهواء، وبالنتيجة فإن كل ما أنزله في القرآن الكريم أو بينه الرسول (ص)- وكذلك كل ما أنزله من قبل ولم يمسه التحريف – هو صحيح تمام الصحة ومفيد للخلق أجمعين. ويميز هذا الاعتقاد النظام الإسلامي عن غيره من النظم البشرية، فالنظام الشيوعي شبه البائد - مثلاً- بني على مصادر مقننة للتشريع العقائدي والفكري والقانوني، وهي أفكار وأقوال ماركس وانجلز ولينين وغيرهم من المنظرين الشيوعيين، والتي حوتها مؤلفاتهم. ولم تختلف الفرق الشيوعية المتنافسة حول شرعية العقيدة الماركسية-اللينينية، بل حول تفسيرها وكيفية تطبيقها، وكما يعتقد الشيوعي بأن من لم يؤمن ويلتزم بأفكار ماركس ولينين لا يجوز أن يسمى نفسه شيوعياً، كذلك، فإن الذي لا يؤمن بالله كمصدر أعلى ومهيمن للتشريع ليس مسلماً. وتنطبق هذه المقارنة كذلك على أنصار النظام الرأسمالي، الذين يؤمنون بأيديولوجية يضعونها فوق أي عقيدة أخرى، وتتمحور هذه الأيديولوجية حول الاعتقاد بأن الاقتصاد الحر أو الحرية الاقتصادية هي "المنهج المثالي" لتنظيم النشاطات والعلاقات الاقتصادية، وكل ما لا يتفق مع ذلك من مبادئ ووسائل سلبي وغير مجدي، ويولون هذا المبدأ أولوية مطلقة في الفكر والتطبيق في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز معتقداتهم أيضا تقديم المصلحة الذاتية والتنافس ومبدأ الربح. والتشريع في النظام الرأسمالي ينتج عن التقاء أو تقاطع مصالح الغالبية، ولا يعتد في ذلك بتشريع أعلى أو قواعد ثابتة أو حتى الأخلاق، لذا فقد شرعت العديد من الدول الرأسمالية الدعارة والقمار والشذوذ الجنسي وتجارة الإعلام الخلاعي وسولت لنفسها احتلال دول أخرى وقتل سكانها واستغلال ثرواتها.

نخلص من ذلك الى أن النظام الإسلامي يتميز في الاعتقاد بعدم وجود مصدر للتشريع يعلو أو يساوي الشرع السماوي، ولا حتى أدنى من ذلك فيما بينه هذا الشرع، وليس لأحد أن يشرع بدلاً منه أو يغيره، وينطبق هذا على كل ما أنزله الله من وحي قرآني، وما صدر عن الرسول من قول

وفعل موثق؛ حيث أمر الله بطاعته لأنه لا ينطق عن الهوى. ووفقاً للنظام الإسلامي توجد فوائد عملية جمة لثبات التشريع، فلو كان مصدر التشريع بشرياً – مثل القانون الروماني، أو النابليوني، أو أي دستور أو قانون أعده حاكم أو فريق من الخبراء القانونيين أو حتى مجموعة من الأفراد المنتخبين – لانفتح المجال رحباً لتعديله أو تغييره، متى ما توفرت لدى المشرعين قناعات أو مبررات تدعوا لذلك، أو تعرضوا لضغوط قوية من أصحاب المصالح، وهذه الدرجة العالية من المرونة في التشريع والممارسة في النظم الوضعية هي من وجهة نظر النظام الإسلامي مصدر للميوعة في النظام، ومدخل من مداخل الأهواء أو المصالح الشخصية الضيقة المتعارضة مع المصلحة العليا للخلق. وإذا كان النظامان الإسلامي والغربي الرأسمالي يتفقان حول حرمة النفس البشرية وحق الإنسان بالحياة، فإن النظام الإسلامي يتميز بكون هذه الحرمة مطلقة ونابعة من تشريع إلهي، فلا يجوز – كما أباحت بعض النظم الغربية – مساعدة العجزة أو المرضى الميؤوس من شفائهم على الانتحار. وكذلك فإن تحريم القمار في النظام الإسلامي ثابت ودائم، بينما في النظم الغربية مرتبط برغبات الرأي العام واعتبارات المصلحة لدى المشرعين، وبسبب وجود النصوص الإلهية الواضحة لم يشهد النظام الإسلامي تفريطاً بالسنن، مثل الذي حدث في بعض الفرق المسيحية واليهودية، التي لم يجد قادتها غضاضة في تغيير أحكام ديانتهم الخاصة بالشذوذ الجنسي، فأباحوا "تزويجهم" في الكنائس والمعابد، أو ترسيمهم وترسيمهن في سلك الكهنوت.

وإذا كان الكثرة من حكام المسلمين قد خالفوا شرع الله في ظلم الناس وإباحة بعض المحارم – مثل: الخمور والقمار والزنا -، ودعا وعاظ السلاطين الأتباع المقهورين إلى الخنوع والخضوع لأولي الأمر هؤلاء، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على مد يده بالتحريف أو الطمس لآية قرآنية.

ولا تزال الهواجس تراود الغربيين من اعتلاء مهووسين بالحكم والقوة، من أمثال هتلر وموسوليني وفرانكو، سدة الحكم باستعمال

الوسائل والطرق القانونية، ثم يضعون أنفسهم فوق الدساتير والقوانين، فيعمدون إلى نقضها أو تعديلها، مخالفين بذلك مبادئ الحق والعدالة، وقد أدى تسلط هؤلاء الحكام "المارقون على القانون" إلى حروب ضروس أهلكت عشرات الملايين من البشر في القرن العشرين، وهذا الكابوس الذي يقض مضاجع الغربيين يعيشه مواطنو أغلب الدول الأخرى يومياً، ففي العديد من هذه الدول تسلط على نظمها السياسية فرد أو ثلة عسكرية أو مدنية وغالباً ما يتصرفون بدون اعتبار أو احترام للقوانين، بل هم يقترفون أفدح المخالفات للقانون. ونقل عن أحد الحكام العرب المعاصرين قوله، في تعبير صارخ عن الاستهانة والاستهتار بالقوانين الوضعية، بأن القانون مجرد عبارات مصوغة، وبإمكانه أن يعدلها أو يغيرها كما يشاء. وتنطبق هذه القاعدة على كل القوانين الوضعية، وإن اختلفت السبل والطرق المتبعة في ذلك، وتباينت في كونها مشروعة أو غير مشروعة. وإذا كان مشروعاً في القرن التاسع عشر حبس أو حتى شنق طفل جائع مدان بتهمة سرقة رغيف خبز، فما الذي يضمن لنا ألا تشرع قوانين جديدة تنافي المبادئ والقيم الإنسانية الأساسية وتظلم الناس، وبالفعل، فإن الفرد الذي تتكرر إدانته بجنحة بسيطة – مثل سرقة أطعمة ثلاث مرات- في ولاية كاليفورنيا الأمريكية يحكم عليه في المرة الثالثة بالسجن المؤبد. وبالمقابل فرض النظام الإسلامي قواعداً ومباداءاً وقيماً راسخة غير قابلة للتعديل أو التقادم؛ لأنها مستمدة عقائدياً من الخالق، فليس لبشر الآن أو في الماضي أو المستقبل أن يغير شيئاً في قاعدة حرمة النفس البشرية وحق الإنسان في الحياة والعدالة والمساواة.

رفض الكفر والشرك

إذا كانت وظيفة التوحيد هي الاعتقاد والاعتراف والقبول بالله كمصدر أوحد للتشريع الواجب الإتباع والتطبيق، فإن للكفر والشرك دلالات مخالفة أو مناقضة لذلك، فالكفر نقيض التوحيد، ويعني عدم الإيمان بالله والتسليم له كمصدر للشرائع، وهو ما يعتقده أتباع الديانات الأخرى غير الإسلام، أو الذين يتبعون مصادر أخرى للتشريع، فلا يمكن

بالتالي الجمع بين التوحيد والكفر؛ لأنهما على طرفي نقيض، وليس من المعقول أن يجمع الفرد بين الإسلام والشيوعية، وهذا واضح لدى علماء المسلمين الذين أفتوا بكفر وإلحاد الشيوعية، كما أن الشيوعيين أنفسهم "يكفرون" المتدينين، واصفين الدين بأفيون الشعوب، وقامت النظم الشيوعية التي حكمت بلداناً عديدة في الشرق والغرب بتشريع القوانين المناهضة للأديان، وأغلقت أو خربت الكنائس والأديرة والمساجد، وحرمت الصلاة فيها، واضطهدت المتدينين، ونجد موقفاً مشابهاً من الدين الإسلامي، في قرارات حكومتي تركيا وفرنسا، اللتين تمنعان النساء والفتيات اللواتي يرتدين زياً إسلامياً من ارتياد المدارس أو تسنم الوظائف العامة.

يوجد أيضاً تناقض واضح بين التوحيد والإلحاد، فالملحد لا يعترف بالله أو بشرعية الدين كمصدر للتشريع، وحتى لو كانت العديد من التشريعات السماوية مقبولة لدى بعض الملحدين، فإن هذا التمييز يبقى قائماً؛ لأنهم لا يقبلون بهذه التشريعات كأسس دائمة وثابتة لتنظيم الحياة، وبالتالي يرون إمكانية تعديلها أو حتى إلغائها. وعندما رفض بعض الأفراد العرف السائد في المجتمع الجاهلي بالجزيرة العربية، طردتهم قبائلهم، فأنشأوا جماعات الصعاليك، وعلى نفس الشاكلة لا يعتبر الكافر أو الملحد عضواً في جماعة المسلمين ضمن النظام الإسلامي وان كان لا يجوز طرده أو اضطهاده لان ذلك يتناقض مع المبدأ الإلهي القاضي بحرية الاختيار.

يعتبر الشرك خروجاً على التوحيد، وهذا ما بينه وأكد عليه الهدي الإلهي، وكان أغلب سكان الجزيرة العربية مشركين، يعبدون آلهة أخرى مع الله أو أرباباً يتقربون بها إلى الله. والشرك مرفوض في النظام الإسلامي؛ لأنه يعترف بمصادر أخرى للتشريع بالإضافة إلى الخالق، وتحت ظروف معينة قد يكون الفرد المشرك مستعداً لإتباع السنن المنسوبة لهؤلاء الأرباب، وهي بالأحرى سنن ابتدعها كهنة هؤلاء الأرباب، بدلاً من الامتثال للشرع الإلهي – مثل التي ورد ذكرها في القرآن

بخصوص الوصيلة والحام والاستقسام بالأزلام، ووظيفة الإصرار على التوحيد ورفض الشرك - باعتباره خروجاً على هذه القاعدة الأساسية – هي اغلاق الباب أمام ظهور دعاة الأرباب المزيفين، مثل الأصنام التي عبدتها قبائل العرب في الجاهلية، الذين يصرفون الناس عن اتباع الشريعة السماوية، ويبلبلون عقولهم وأفكارهم بالتعاليم الفاسدة، فالتوحيد إذن هو إخلاص لشرع الله، أما الشرك فهو الإقرار بوجود مصادر أخرى للتشريع واجبة الإتباع والتطبيق.

ومنذ الردة الأولى بعد ظهور الإسلام لم ينحرف المسلمون عن منهج التوحيد إلى الشرك الجاهلي، بمعنى أنهم لم يعبدوا أصناماً أو أشباه ذلك كما فعل مشركو الجاهلية، ولكن يعتقد بعض فقهاء المسلمين وأتباعهم أن ممارسات دينية مثل زيارة قبور الأولياء الصالحين شركاً منهياً عنه، واعتبروا المواظبين على ذلك والمصرين عليه مشركين خارجين على الإسلام، وهذا الرأي غير متفق مع تعريف الشرك هنا؛ لأن هؤلاء مسلمون موحدون لا يعترفون لأصحاب هذه الأضرحة بشرع مستقل عن شرع الله، ولا بقدرة مستقلة عن قدرة الله، أما فهمنا للشرك فمسنده في تعريف القرآن الكريم للمشركين في الآية التالية: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[1]، والتي خاطبت المسلمين في مسألة حرمة أكل الميتة، إذا جادلهم الكفار بأنه لا موجب لذلك لكون الله هو الذي أماتها، وتبين الآية القرآنية بصورة جلية بأنه لو أطاع هؤلاء المسلمين الكافرين في هذه المسألة وحدها – أي أنهم اعترفوا بشرع مغاير لشرع الله – لأصبحوا في عداد المشركين.

يروى عن الإمام جعفر الصادق في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً﴾[2]: "إن العبادة هنا ليست السجود والركوع، وإنما هي

(1)سورة الأنعام: الآية 121.

(2) سورة مريم: الآية 81 – 82

طاعة الرجل"، ومن المعروف بأن عامة فقهاء المسلمين يعرفون العبادة بالطاعة، ويبين الإمام بأن من أطاع مخلوقاً في معصية الخالق فقد عبده. ومن هنا يستنبط التعريف الصحيح والصريح للشرك، وكذلك الكفر، فإذا أطاع الفرد شخصاً آخر – مثل: منظر عقائدي، أو قائد سياسي – خلافاً لما أمر الله به، وكان مطيعاً له على الدوام، فهو بالتالي منصرف عن عبادة الله، أي في عداد الملحدين، أما إذا أطاعه أحياناً وأطاع الله في مواقف أخرى، فقد أطاع أو عبد الاثنين، أفلا يكون بالتالي قد أشرك في عبادة الخالق بطاعته لهذا المخلوق؟ ونجد نفس المعنى في قول الإمام علي بن أبي طالب لجنده، وهو يحثهم على قتال الأعداء: "سيروا إلى قوم يقاتلونكم كيما يكونوا في الأرض جبارين ملوكاً، ويتخذهم المؤمنون أرباباً، ويتخذون عباد الله خولاً"، وفي هذا القول إشارة واضحة إلى أن الملوك أو القادة السياسيين المنحرفين والخارجين على النظام الإسلامي قد يسعون الى أن يصبحوا جبابرة متسلطين، يحكمون بأمرهم وأهوائهم، لا بأمر الله، فإذا تحقق ذلك، فإنهم يكونوا لأتباعهم بمرتبة الأرباب، ويتحول هؤلاء الأتباع - بالنتيجة - من عباد لله إلى عباد لهؤلاء المتكبرين الجبابرة، فهؤلاء القادة أرباب لأنهم فرضوا طاعتهم على الناس في أمور مخالفة لأمر الله – مثل الظلم والقتل والعدوان وغيرها مما حرمته العقيدة.

ولنضرب مثلاُ على ذلك من أوضاعنا المعاصرة، فقد يعتقد أحد الحزبيين بأن لا تضاد بين كونه عضواً في هذا الحزب وإسلامه، وما دامت عقائد وتعليمات وأوامر هذا الحزب تتفق مع أوامر ونواهي الإسلام ولا تخالف مبادئه، فإن ادعاءه قد يكون صحيحاً، ولكن إذا طلب قائد الحزب منه تنفيذ أمر يتعارض مع مبادئ الدين – مثل: اغتيال فرد، أو الاعتداء على جماعة، أو غير ذلك مما نهت عنه العقيدة الإسلامية -، فإن كل شيء سيعتمد على موقف هذا التابع، فإذا نفذ ما أمره به رئيسه الحزبي فانه سيخالف شرع الله مخالفة واضحة، وبالإمكان أن نتصور ما يدور في ذهن هذا الشخص من محاورة عقلية – بصورة واعية أو غير

واعية -: "رئيسي يأمرني بالقتل، والإسلام ينهاني عن قتل النفس المحرمة"، فإذ أقدم على القتل كان مطيعاً لرئيسه مخالفاً لأمر الله، ويترتب على هذا الفعل أو النتيجة افتراض أو اعتقاد صريح أو ضمني بأن أوامر أو شرع هذا الرئيس أصح وأفضل وأقوم وأدعى وأجدر للتنفيذ مما أمر الله به -هذا بافتراض كونه عاقلاً راشداً. وهكذا يتحول الرئيس ونتيجة لإصداره أوامر مخالفة لشرع الله إلى رب من الأرباب، يدعي بأن له الحق والجدارة بتشريع ما يتناقض مع أوامر الله، فهو – إذن – قد نصب نفسه نداً له.

نجد المثل على صيرورة الحكام أرباباً وأتباعهم عبيداً لهم في دولة لا تسترشد بالإسلام، وموظف يعمل في حكومتها، وهنالك العديد من الحكومات التي تصفها دساتيرها بأنها إسلامية، أو أن الإسلام دينها الرسمي، ولكنها خلافاً لذلك تمتلك وتدير مصانع للخمور، أو ترخص لها وتجبي منها الضرائب، وربما بيعت هذه الخمور في حوانيت مملوكة للدولة، أو أنها تبيح الاتجار بها. فكيف يستطيع المسلم أن يوفق بين عمله في مصنع أو محل لبيع الخمور وبين إيمانه بالله كمصدر أعلى للتشريع، وهو الذي نهى بوضوح عن شرب الخمور والتعامل معها بالتجارة أو المنادمة، ولا عذر له في اعتماده على ذلك في تحصيل رزقه؛ لأن ذلك تعبير عن عدم ثقته بالله كرزاق. ويبلغ التضارب والتعارض في الولاءات في بعض المواقف والحالات إلى درجة حادة وصارخة، عندما يأمر حاكم مستبد أحد أعوانه بسجن أو تعذيب أو قتل إنسان برئ، ربما كان ذنبه الوحيد أنه تصدى لهذا الحاكم المتكبر، فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر، فاستحق في شرعه القتل، والتقية في هذه الحالة مرفوضة. فماذا سيفعل شرطي هذا الحاكم؟ إنه يواجه اختياراً صعباً، ولكنه واضح لا لبس فيه، بين إتباع أوامر الله وبالتالي عصيان أمر الحاكم برفض تعذيب أو قتل هذا الإنسان البريء، أو حتى المشاركة في ذلك من قريب أو بعيد، وبين الامتثال لأمره وتنفيذه، فإذا اختار البديل الثاني فإن وظيفة توحيده – أي إقراره بوحدانية الله – تتبخر وتختفي؛ لأن مخالفة أمر الله في ذلك يعني عملياً وسلوكياً اعترافاً لهذا الحاكم بسلطة تشريعية شرعية

مساوية أو أعلى أو بديلة لسلطة الله، وقد وصف القرآن الكريم الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله بصفات محددة:

﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[1].

﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2].

﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[3].

ولا مجال هنا للتملص من هذا الاختيار الواضح باللجوء إلى قاعدة "أعط ما لقيصر لقيصر وأعط ما لله لله"، والمنسوب زوراً وبهتاناً للنبي عيسى، إذ لا يعترف النظام الإسلامي بهذا التفريق أو التصنيف؛ لأنك إذا أمنت بالله إلهاً واحداً فيجب عليك أن تعطي كل شيء لله، فحتى القيصر أو الحاكم يجب أن يكون موحداً له كمصدر للشريعة، وإلا فإنه لا يكون عضواً في النظام الإسلامي – وكما بينته الآية القرآنية التالية:

﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4].

يتبين لنا من العرض السابق أن التوحيد هو الخاصية الأساسية للنظام الإسلامي، وهوية أفراده، التي تتمثل في اعتقادهم الراسخ بالله كمصدر وحيد وأساسي ومهيمن للتشريع، وبالتالي فليس من الجائز معارضته أو مخالفته بإقرار تشريعات بديلة لشرعه، وهذا شرط ضروري لوجود النظام الإسلامي.

---

(1) سورة المائدة: الآية **44**.

(2) سورة المائدة: الآية **45**.

(3) سورة المائدة: الآية **47**.

(4)سورة الأنعام: الآية **162**.

النبـوة والـهدي الآلـهي

كما أن للإقرار بوحدانية الخالق وظيفة عملية بالنسبة للنظام الإسلامي، باعتبارها القاعدة الأساسية للنظام، تتمثل في الإيمان بكونـه المصدر الأعلى للتشريع - فإن للنبوة كذلك وظيفة بالنسبة للنظام الإسلامي، ألا وهي الشهادة والاعتراف للنبي محمد (ص)، بكونه رسولاً لله، تلقى منه بواسطة الوحي حقائق وتعليمات وأوامر ونواهي منظمة للحياة البشرية، ومن ثم نقلها كاملة وبينها وفسرها للناس بما أتاه الله من الحكمة، فهو بالتالي الوسيط الذي حمل الرسالة وأداها إلى البشرية جمعاء، وبالتالي فلا يستقيم إنكار نبوته مع الإيمان بالعقيدة؛ لأن هذا الإنكار يؤدي الى أو يسوغ رفض رسالته، أو التشكيك بصحة محتواها وجدواها، ويبرر عدم الالتزام بالنظام الإسلامي ومؤسساته وتعاليمه. إذن لا يكون الفرد عضواً في النظام الإسلامي إذا لم يعترف بشرعية النبوة، فالشهادة بأن محمداً رسول الله جزء لا يتجزأ من العقيدة والـهوية الصريحة للمسلم، والتي تميزه عن غيره.

يمكن الاستدلال على الحاجة إلى الرسل، وقيامهم بتبليغ رسالات الله إلى البشر من استعراض تاريخ البشرية المدون - وحتى وقتنا الحاضر -، والذي يغص بالوقائع المريرة والفظائع المهولة من حروب ومجازر ودمار وتعسف، بالرغم من الرسالات العديدة التي أنزلت للبشر، والتي تنـهاهم عن هذه الأفعال، ولولاها لكانت المصائب أعظم وأفجع، فليس من المعقول أن يكون الله عادلاً في سمائه وأرضه ثم يترك البشر ليظلموا بعضهم البعض، ويخالفوا مبادئ العدل والإنصاف، فيقتل قويهم ضعيفهم، ويسلبه حقوقه، دون أن يبين لهم مساوئ ذلك ويحذرهم من إتيانه، فالبشر إذن - وكما يشهد تاريخهم بذلك – بحاجة ماسة إلى الـهداية، والتي تأتي عن طريق الرسل، لذا فإن الإيمان بالنبوة والرسالة أساس للاستدلال على نبوة الرسول محمد (ص).

يتبين لنا من التحليل الوظيفي للنبوة والرسالة بأن لها فائدة أساسية لا غنى عنها في النظام الإسلامي، تكتسب ضروريتها من حاجة البشر

لها، فصحيح أن للإنسان قدرات عقلية يتميز بها عن بقية المخلوقات، وهو قادر على تقييم البدائل والمسارات والاختيار بينها، إلا أن قراراته ليست صائبة دائماً، والافتراض بأنه يعرف مصلحته لا يصح في كل الحالات، فاللهاث وراء المصالح الأنانية الضيقة يكون عادة على حساب مصالح الآخرين، وفي المدى الطويل سينعكس سلباً على الجميع، وبالتالي سيخسر الأناني ما جناه من فوائد في المدى القصير. وعلى الرغم من مرور آلاف السنين على خلق الأنسان وانجازاته الحضارية الكثيرة فلا يزال الإنسان المصدر الرئيسي للأخطار والتهديد لبني جنسه والمخلوقات الأخرى.

ويتضح الهدف من الهدي الإلهي من تسميته، إذ أنه يرمي وببساطة إلى بيان وتوضيح ما يجب على الناس أن ينفذوه، وكذلك ما يجب عليهم تركه ونبذه من قول وفعل، وبما يضمن تحقيق المنفعة العامة، وفي المديين القريب والبعيد، وبالمقارنة، فإن التحليل يدحض القول بأن الغرض من الهدي هو اختبار للناس، كما يختبر عالم النفس حيواناً أو طفلاً أو راشداً في مختبر أو تحت ظروف تجريبية محكمة ليدرس ردود فعله وسلوكه لمحفزات معينة، وذلك لسببيين جوهريين: أولهما لكونه يتعارض مع الاعتقاد بالخالق الذي هو العالم الذي لا يخفى عليه شيء، والذي لا يفعل أو يأمر بشيء عبثاً. والسبب الثاني هو أن الله يريد بالبشر الخير ويعلم حاجتهم إلى الإرشاد، لذا ينزل عليهم الهدي ويصطفي من البشر أفراداً ليحملوا هذا الهدي إلى الناس - وكما يستدل من الآية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[1].

وعندما يعترف الإنسان بوحدانية الله، وبالتالي كونه المصدر الأعلى للتشريع، ويشهد بأن محمداً رسوله، لابد أن يبتع ذلك تلقائياً اعتقاد بالقرآن الكريم وما احتواه من عقائد وتعاليم وغيرها من الحقائق كأساس للحياة في النظام الإسلامي، كما يترتب على ذلك أيضاً التزام بما أمر به الرسول وما نهى عنه وبينه من خلال أقواله وأفعاله وسيرته الشخصية،

---

(1) سورة الأنبياء: الآية **107**

ولابد أن يؤمن هذا الفرد بأن الرسالة التي حملها الرسول كاملة غير منقوصة ولا محرفة؛ لأن التشكيك ببعضها يفتح المجال واسعاً للتشكيك بها كلها، وبالتالي فقد يضع بعض الناس أنفسهم أوصياء على الوحي الإلهي فيقرروا بأن هذا جزء من عند الله وآخر ليس من عنده، فيفرضون إتباع بعضه وحذف أو طمس أجزاء أخرى، متبعين في ذلك أهواءهم أو ميول المتسلطين والحكام، مثلما حدث بالضبط لدى اليهود من جماعة "الإصلاحيين" Reformed Jewry، الذين خلصوا إلى اعتبار الأسفار الأولى من التوراة قصصاً خيالية أو رمزية.

وهكذا يكون تلفظ المسلم بالشهادتين تصريحاً وتعبيرا عن استعداده لأن يكون عضواً في النظام الإسلامي، ولا يصبح عضواً فعالاً إلا إذا التزم بالهدي الإلهي في جميع جوانب حياته.

الأسس العقائدية الأخرى للنظام

لا تنطبق القاعدة الوظيفية فقط على عقيدة التوحيد والنبوة والهدي، وإنما على كل العقائد الإسلامية، وهذا يفسر التأكيد على الالتزام بها كلها وعدم التفريط بأي منها، فبدون الاعتقاد بالمعاد والحساب سيكون من غير الممكن إنشاء النظام الإسلامي، وإقناع الناس بجدواه، والبديل لهذه العقيدة هو إما رفضها ووضع الثقة بالنظم والمؤسسات القانونية الوضعية، أو الإيمان – مثل بعض اليهود – بأن حساب المرء على أفعاله، ثواباً وعقاباً في هذه الحياة الدنيا أو من خلال تناسخ الأرواح، ويستند هذان الفكران البديلان إلى افتراض أن الظلم أو الخطيئة أو مخالفة القانون سترتد على مقترفه، فبينما سينعم الصالحون والمستقيمون في سلام وخير، سيشقى الأشرار. ولكن تتناقض وقائع التاريخ والحياة اليومية من حولنا مع هذا الفكر، ولا تؤيد كفايته لترشيد السلوك، فلو كان صحيحاً لتكشف لنا مسار تاريخي باتجاه ازدياد فعل الخير وانحسار الشرور في سلوك البشر؛ لأنهم قادرون على التعلم من أفعالهم وسلوك غيرهم، فلو عانى أب من شرور نفسه وبطريقة تدل على وجود علاقة

سببية بين الشر والعذاب على الأرض، لما اتبع أولاده أثره تجنباً للمعاناة والألم، كما أن أبناء الرجل الخير أو المرأة الخيرة سيتأكدون بأنفسهم من النتائج الإيجابية لفعل الخير، وبافتراض المنطق وراء التصرف سيتشبهون بأبويهم من أجل جني المنافع المادية والمعنوية للخير، ولكن نظرة واحدة على محيطنا البشري ستؤكد لنا بأن الشر لم ينحسر والخير لم ينتشر مع تقادم الزمن، إن لم يكن العكس تماماً؛ لأن من المحتمل أن يعاني الفرد نفسياً وفي مكنون نفسه دون أن يفصح عن ذلك أو يدركه الآخرون، كما قد ترتد شرور الفرد على أقرباءه أو أفراد قبيلته أو مجتمعه دون أن يتعس هو بسببها، فلابد إذن من تبني النظام الإسلامي لهذه العقيدة – أي الاعتقاد بالنشور والحساب – ليضع كل فرد نصب عينيه بأن بانتظاره موعد لا مهرب منه مع الحاكم القاضي، الذي هو فوق كل القضاة، والذي سيوفيه حسابه بعدالة مطلقة، ولن تسعفه المكانة أو النفوذ أو الرشوة أو تلفيق الأعذار، وغيرها من الوسائل في إجهاض العدالة وفي التملص من نتائج أعماله، وأن سجل أعماله في كتاب لا يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وأن العدالة التي ستطبق عليه مطلقة ومثالية، فمن يعمل مثقال ذرة خير سيجده أمامه، كما سيرى كل مثقال ذرة من الشر التي اقترفها في حياته، فإذا كان هذا الحساب العادل بانتظاره، فالأجدر به أن يعمل بالعدل والإنصاف ونبذ الظلم، والإحسان إلى الآخرين، وغيرها من المبادئ والقيم السامية التي يأمر بها الحاكم العلي القدير، وكلما ازدادت قوة هذا الإيمان كلما أصبح سلوك أعضاء النظام الإسلامي أكثر رشداً وعدالة.

من جهة أخرى يتكامل الاعتقاد بالحساب الأخروي مع عقيدة التوحيد في قطعه الطريق على أدعياء الربوبية، الذين ينسبون لأنفسهم أو أوليائهم قدرات وسلطات إلهية، ويستغلونها في فرض سلطاتهم ونفوذهم على الناس ابتغاء استغلالهم وكسب المنافع الدنيوية، ففي النظام الإسلامي ينفرد الله بأنه الغفور، وهو وحده يقبل التوبة ويغفر الذنوب، وحتى الرسول (ص) لا يمتلك تفويضاً بذلك، ولكن له أن يستغفر للمسلمين، ويطلب لهم من الله الرحمة، ويطمع المسلم المخطئ

والمسيء في مغفرة الله عندما يلاقيه يوم الحساب، وفي ذلك حث له على الإكثار من الأعمال الخيرة والامتناع عن السيئات ليحظى في الأخرة بمغفرة الله ورضوانه، ويختل هذا الوضع كليةً لو صدق الناس دعوة زائفة لكاهن بأن لديه صكوك غفران تمحي ذنوب من يمتلكها أو يشتريها، وهذا الاعتقاد يناقض التوحيد وتفرد الله بصفة الغفور، ويفتح الباب على مصراعيه للمترفين الذين يمتلكون ثمن هذه الصكوك لاقتراف الذنوب والسيئات بلا مبالاة، وسيشكل هذا الاعتقاد عقبة كؤود أمام إنشاء النظام الإسلامي الشامل، وبلوغ الكمال فيه، بل إنه معول هدم لهذا النظام. وهكذا يتبين لنا بأن العقائد التي أتت بها الديانة الإسلامية هي كلها ضرورية لبناء صرح النظام الإسلامي وديمومته وفعاليته، وأنها ليست مجرد عبارات يتلفظ بها الفرد ثم يضعها على رف علوي من رفوف عقله، بل إن لها وظائف أو فوائد عملية تسهم في بلوغ الأهداف السامية للخلق، وعلى رأسها مصالح البشرية جمعاء.

العبادات

للعبادات أيضاً وظائف، فالله ـ كما أسلفنا ـ لا يحتاج لأن يعبده الناس، إذ هو غني عن العالمين، لا يؤثر فيه إن امتنع كافة البشر عن الصلاة أو الصوم أو الحج، أو أنهم التزموا بذلك التزاماً صارماً، فهو لن يستشيط غضباً مثل أي حاكم أو رئيس إذا لم يقدم له أتباعه فروض الطاعة والاحترام، والمؤكد أن الله قد أمر بهذه العبادات لفائدة البشر ومصلحتهم، فالبشر هم الذين بحاجة ماسة لها، فإذا أدوها انتفعوا بفوائدها، وإذا أهملوها أو تركوها خسروا هذه الفوائد وحاقت بهم النتائج السلبية لذلك. إذن فالعبادات ليست مجرد شعائر دالة على الانتماء والالتزام، كما أنها ليست غايات بحد ذاتها، بل هي بالأساس وسائل مثالية لبلوغ درجات عالية من الانتماء والولاء، لا على المستوى اللفظي فحسب، وإنما على صعيد الممارسة والتطبيق أيضاً، فوظيفة الصلاة مثلاً النهي عن الفحشاء والمنكر، كما يبين القرآن الكريم، ولا يصعب إدراك كيفية حدوث ذلك، على الرغم من أن الصلاة ليست شُرطياً يوقف الفرد

ويمنعه من اقتراف الفحشاء أو المنكر، ولكنها بلا شك رابطة يومية ومستمرة مع الخالق الذي نهى عن الفحشاء والمنكر، وبالتالي فهي تذكرة بهذا النهي، فالفرد الذي يؤدي الصلاة بوعي وإدراك وفهم لهذا الفعل العبادي يتذكر الله، ويعترف له بالربوبية والقدرة المطلقة والمعرفة التامة، ويسترجع في ذهنه أوامره ونواهيه، فإذا زاغ فكره إلى معصية وحدثته نفسه بذلك، فإن الصلاة قد تردعه عن ذلك، أو على الأقل تجعله يتردد في الإقدام عليها، ويقع الفرد في هذه الحالة تحت تأثير قوتين مؤثرتين: قوة هوى النفس التي قد تأمره بالمعاصي والظلم وتزين له اقترافها، ومن جهة أخرى قوة الصلاة اليومية الموقوتة التي تذكره بأوامر الله الناهية عن المعاصي والظلم، وتعتمد النتيجة أو السلوك على محصلة هاتين القوتين: إما غلبة الإيمان والطاعة أو العصيان والانحراف، ولولم تمارس الصلاة، فلربما سقط الفرد تحت سيطرة أهواءه ورغباته وأنانيته المفرطة بصورة تامة، ولن يحدثه صوت داخلي محذراً من إتباع أهواءه وداعياً اياه إلى الفضيلة، مما يقوي من احتمال سقوطه في الخطيئة وما تجره من وبال عليه وعلى غيره، إذن فالصلاة قوة فعلية مؤثرة في النفس فكراً وسلوكاً، وبالتالي لها وظيفة إيجابية.

ويتضح تأثير الصلاة في علاقتها بالأقوياء في المجتمع، إذ على هؤلاء الأقوياء – مثل غيرهم أن يتذكروا في الصلاة ويجهروا بالقول بأن الله أكبر من كل شيء، بما في ذلك أنفسهم، وأن عليهم أن يركعوا ويسجدوا له، ويتعهدوا بالتزام شرعه، ويطلبوا رحمته ومغفرته، وبالتالي فإنهم يقرون علناً، ومهما بلغت قوتهم وسلطتهم، بأن القوة لله جميعاً، وقد تلجم هذه الممارسة العبادية ميولهم وأهوائهم للتسلط والتجبر والعدوان والظلم، وتحضهم على الامتثال لأوامر الله التي تدعو إلى العدل والإحسان والمساواة، والتآخي والسلم، ولأنها مفروضة عليهم خمس مرات في اليوم، فهي تذكرة مستمرة، ليتعمق ويترسخ التزامهم بغاياتها، ومن جهة أخرى فإن ركوع وسجود هؤلاء القادة

سيؤكد لأتباعهم بأن الله أقوى منهم، وبالتالي فحري بالأتباع أن يخشوا الله ويطيعوه أشد من خشيتهم وطاعتهم لهؤلاء القادة الحكام.

وبما أن الصلاة هي مثل بقية العبادات إعلان من الفرد بإذعانه لله واستعداده لامتثال لأوامره ونواهيه، فإن ممارستها تضعه في ميزان أمام أعين الآخرين، فإذا التزم بهذا الإعلان من خلال التطبيق الفعلي لشرع الله اعترفوا له بالصدق مع نفسه والآخرين، واستحق بذلك رضاهم واحترامهم، حتى لو اختلفوا معه حول الجزيئيات والأساليب، أما إذا صلى وأدى الفرائض الأخرى ولكن واظب على مخالفة نواهي وأوامر الله فسيحكم الآخرون عليه بالنفاق ويزدرونه.

عندما سمع أحد الأطباء الغربيين من غير المسلمين شرحاً موجزاً عن الصوم فكر قليلاً ثم قال: أنه بالتأكيد مفيد في تعلم ضبط النفس، وهذه واحدة من فوائد الصوم التي استطاع حتى غير المسلم إدراكها، وتتطلب كل العبادات، من صوم وصلاة، ممارسة قدر من ضبط وترويض النفس، لأنها ميالة إلى الفوضى والتسيب بدلاً من الانضباط والالتزام، وإلى اللهو واللعب بدلاً من العمل والإنتاج، ولكن العبادات بما تشتمل عليه من أداء لفعاليات محددة وموقوتة وسيلة لإدخال عنصر الجدولة الزمنية في حياة الفرد وسلوكه، فيتشرب ذلك ويتعود على الانتظام والانضباط، وبالتالي فإنها تهيئه للعمل مع آخرين وفق مواقيت متفق عليها، وغير ذلك من شروط العمل ضمن جماعات أو منظمات، والتي تعتبر من أهم شروط الحياة في المجتمعات الراقية. ويتبين لنا من ذلك أيضاً كيفية رفد العبادات العمل والإنتاج في النظم الاقتصادية والإدارية المتفرعة من النظام الإسلامي، وكما أسلفنا، فإن تبادل المنفعة والاتكالات المتبادلة من أبرز خصائص النظم.

وبما أن كافة المسلمين مكلفون بأداء العبادات، من دون تمييز أو تفريق، فإن العبادات تسهم وبصورة مباشرة في ترسيخ مبدأ المساواة بينهم، فالجميع ينتظمون في صفوف متراصة وقت الصلاة، وليس لأحد أن يتقدم على آخر في الصفوف لمكانة أو منزلة أو جاه، ومن الممكن أن

يكون الواقف في الصف الأول أضعف الناس في هزال بدنه أو قلة ماله، ولكنه سبق الآخرين في الوصول إلى المسجد. وفي نفس الوقت، فلربما وقف أقوى المصلين جسماً أو أكثرهم مالاً في آخر الصفوف، فلا يجوز أن يستاء من ذلك أو يطالب بمحل في الصفوف المتقدمة؛ لأن ذلك مخالف لمبادئ الإسلام التي ساوت بين المسلمين، فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

ولو حللنا عبادة الحج وشعائرها وفقاً لمنهجية النظم أو المنهجية الوظيفية لتبين لنا اشتمالها على فوائد سلوكية جمة، وعلى الصعيدين الفردي والجماعي، فعندما يرمي المسلم الجمرات فإنه يتعهد وبصورة رمزية بمعاداة جبهة الشر وكل ما فيها من قوى شيطانية وسيئات وظلم للنفس وللغير، وكأن المخطئ ينزع عن نفسه الخطايا والسيئات ويقذفها إلى خارج نفسه، ثم يعلن البراءة منها، بل الحرب عليها، فيعود بعد ذلك إلى نفسه نقاؤها وصفاؤها، ويكتسب زخماً معنوياً جديداً، ويكون مستعداً لأداء دور أكثر إيجابية في تشييد وصيانة وتفعيل النظام الإسلامي. أما على المستوى العام-الأممي، فإن الحج تأكيد على أن هذه الأمة هي أمة واحدة، ينتظم في عضويتها الناس من مختلف الأصول العرقية والبلاد، وعلى الرغم من اختلاف ألوانهم وأبدانهم وتباين لغاتهم ولهجاتهم فإنهم كلهم مسلمون أعضاء في الأمة أو النظام الإسلامي الواحد، وأنهم عندما يتخلصون من أهواء وأدران أنفسهم ويتبعونها بالجمرات ويرتقون عرفات اقترابا من الطهر السماوي، ويمارسون هذه المناسك سوية دون الحاجة إلى رئيس أو زعيم يوجههم ويصدر الأوامر لهم، فإنهم يقاربون الصورة الكاملة لهذه الأمة التي تعمل وتتقدم بواعز داخلي وانضباط ذاتي، وبذلك يسهم الحج في التأكيد على أن من أغراض الدين العليا تتجاوز التفرق في شعوب وقبائل انطلاقاً إلى تأسيس الأمة البشرية الواحد التي تتلاقى مع الأمم الأخرى من خلق الله في تناغم وانسجام كونيين.

يتضح لنا من خلال هذا التحليل المقتضب بأن للعبادات أيضاً فوائد عملية، إذ أنها تهيئ الفرد فكرياً ومعنوياً لأداء دور نشط وفعال في أي مجال يختاره ضمن النظام الإسلامي، ومهما كانت طبيعة هذا العمل أو المهنة فسيزداد احتمال إقبال المسلم الملتزم على أدائها بهمة وأمانة ومهنية وأخلاقية عالية، مما سيساهم في تحقيق غايات وأهداف النظام الإسلامي في نجاح الفرد في حياته العملية والشخصية.

المبادئ والقيم

أسس الإسلام عدداً من المبادئ والقيم التي نص عليها القرآن الكريم وأكدتها وبينتها السنة النبوية من خلال القول والتطبيق أثناء قيادة الرسول للأمة المسلمة في المدينة، ومن أهم هذه المبادئ والقيم العدالة والمساواة والشورى والحرية والمسؤولية الفردية والتآخي والمعرفة، ومادامت قد نصت عليها الآيات القرآنية فلا خيار للفرد في الإذعان لها، وعلى جميع المسلمين واجب الالتزام بها فكراً وسلوكاً تنفيذاَ لإرادة خالقهم ولجني فوائدها الكثيرة والعميقة، فالمسلم مطالب بأن يتوخى العدل في أفكاره وقراراته وأقواله وسلوكه، وأن يعدل مع نفسه ومع الغير، ومن واجباته أيضاً اعتبار الناس ومعاملتهم كأفراد متساويين في الحقوق، وأن لا يميز بينهم في المعاملة، فلا يحابي أو يفضل أحدهم على آخر لقرابة أو صداقة تربطه به، وأن يعترف لهم فكرياً وعملياً بالحق في حرية التفكير والاختيار والتصرف، وهي الحرية التي وهبها الله لكل بني البشر، فلا يجوز لأحد أن يسلبها منهم، إذ أن كل فرد منهم مسؤول عن أعماله، وتفرض المبادئ والقيم الإسلامية أن يعامل المسلم بقية المسلمين كإخوان له، يشاركهم في أفراحهم وأحزانهم، ويتضامن معهم في أوقات حاجتهم واستغنائهم، ويمد لهم يد العون دون منّ أو تكبر، كما أن من واجباته الأساسية طلب المعرفة والعلم في مختلف المجالات، وأن يسترشد بها في قراراته وسلوكه بدلاً من الخرافات والأباطيل والأهواء، وأن يستخدمها في منفعة جميع الخلق.

ينبغي على النظام الإسلامي أيضاً تطبيق هذه المبادئ والقيم السامية، وجعلها دستوراً له وأساساً لقرارات ونشاطات كافة مؤسساته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربية والإدارية.

العدل

عرف القدماء قبل الإسلام أهمية العدالة، فقد ذكر ارسطو بأن العدالة هي أهم الفضائل، وبأنها ضرورية لرفاهية المجتمع، وزاد أفلاطون على ذلك بأن العدل يعلم الفرد النظام وضبط النفس وهيمنة العقل على الأهواء، ويؤدي العدل في جمهورية أفلاطون وظيفة تنظيمية مقارنة بالفضائل الأخرى، إذ أنه يحقق الاستقرار والتناسق والتوازن في الجماعة، وقد جاء في التوراة نص يؤكد بأن العدل يغرس في الإنسان الاستقامة والعطاء والثقة بالآخرين. أما الإسلام فقد تميز على كل المناهج الفكرية والفلسفية والعقائدية في جعله العدل ركناً من أركان النظام الكوني بأجمعه، بما في ذلك الخلق والتكوين وكذلك الفكر والسلوك البشريين، فالعدل من أسماء الله الحسنى، وقد خلق الكون بالقسط، أي العدل، وهو يحكم بين الناس بالعدل، ويحاسبهم يوم القيامة حساباً عادلاً، فلا يظلم أحداً، وينقص من حق أحد شيئاً ولو بقدر مثقال ذرة، وقد كتب على نفسه ذلك، ونهى عن ارتكاب الظلم، وتبين الآيات القرآنية التالية أهمية العدل في النظام الكوني:

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1].

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾[2]

---

(1) سورة آل عمران: الآية **18**.

(2) سورة النساء: الآية**40**.

﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1].

﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[2]

﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[3].

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[4].

﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[5].

وفي هذه الآيات تأكيد على عدالة الله، ومعاملته للخلق بالعدل، وعلى أنه سيحاسبهم وفقاً لهذا المبدأ الإلهي، وإذا كان العدل صفة من صفات الله الحسنى فلا يعني ذلك بأن البشر غير قادرين بسبب ضعف تكوينهم البشري على ممارسته، وصحيح بأنهم لن يبلغوا درجة العدل الإلهي، إلا أن توخي العدل منطلق وهدف، في نفس الوقت، للنظام الإسلامي – سواء آمنا بأنه صفة من الصفات الإلهية فقط أو أنه أصل ديني مستقل أيضاً. وباستعراض الآيات العديدة التي تأمر بالعدل أو تنهى عن الظلم، فإننا نستنتج وجوب أن يكون العدل نبراساً للفكر والسلوك، وكلما اقترب الفرد من ذلك والتزم به كلما تحقق فيه نموذج الفرد الإسلامي، وكلما أخل بذلك كلما ابتعد عن هذا النموذج وانحرف عنه، وتأمر الآيات القرآنية التالية بالعدل كمبدأ بشكل عام أو في حالات محددة:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[6].

---

(1) سورة آل عمران: الآية117.

(2) سورة آل عمران: الآية161.

(3) سورة البقرة: الآية 281.

(4) سورة آل عمران: الآية 182.

(5) سورة النساء: الآية 77.

(6) سورة النحل: الآية 90.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[1].

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾[2].

﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[3].

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[4].

﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنْصَرُونَ﴾[5].

وهنا يجابه المسلم بأوامر ونواهي واضحة، وليس لديه اختيار أو حرية في ذلك لو أراد بلوغ درجة الإيمان فكراً وتطبيقاً، إذ من الواضح أن عليه أن يذعن لأمر الله الذي فرض العدل عليه، وينبغي عليه توخي العدل في كل شيء: القول والفعل والحكم والقضاء، وحتى لو تطلب ذلك منه أن يقف بالضد من أقربائه ويغضبهم منه، وهذا مطلب صعب وثقيل الوطأة بالنسبة للعرب الذين اعتادوا منذ الجاهلية على التعصب لأقاربهم وبني عشيرتهم بغض النظر عن عدالة ذلك، ويعتبرون هذا التعصب قيمة أساسية لا تجوز مخالفتها، إلا أن الوحي الإلهي يشرع إتباع العدل حتى ولو ضد النفس والأهل.

---

(1) سورة النساء: الآية **58**.

(2) سورة الأنعام: الآية **152**.

(3) سورة المائدة: الآية **8**.

(4) سورة الحجرات: الآية **9**.

(5)سورة هود: الآية **113**.

يطالب الإنسان أولاً بالعدل مع نفسه وأن لا يظلمها، وظلم النفس ظاهرة شخصها النظام الإسلامي وتميز في ذلك عن نظم أخرى، فالإنسان يظلم نفسه كلما صدر عنه قول أو فعل ينافي مصلحته الشخصية، ويؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدهور قوته البدنية، أو اعتلال صحته، أو تدني مكانته الاجتماعية وضياع هيبته، أو احتقاره الذاتي لضعف نفسه، أو تعرضه لعقوبات أو حرمانه من منافع، فإذا تناول الخمر مثلاً، فإن جهازه العصبي سيضعف ويفقد سيطرته على أهواءه ونزعاته غير السوية، وتؤكد الحقائق الإحصائية بأن نسبة مرتفعة جداً من مرتكبي القتل وجرائم الاغتصاب والاعتداء المسلح يقترفون جرائمهم تحت تأثير الكحول، وغالباً ما يكون الضحايا أيضاً قد تناولوا شراباً مسكراً، وهذه الحقيقة تصديق لوصفها في الإسلام بـ "أم الكبائر"، ولا يشترط أن يرتكب كل مخمور جريمة، ولكن من المحتمل جداً أن يتصرف بطيش ونزق مما سيجعله هدفاً لتندر واحتقار الآخرين، وباستطاعة المار في شوارع المدن الغربية أن يشاهد بأم عينه الظلم الفادح الذي يلحقه بعض مدمني الخمور بأنفسهم، إذ تراهم هائمين في الشوارع كالتائهين، يلتقطون طعامهم من القمامة، ويمدون أيديهم مستجدين المارة، وقد تبيع المرأة منهم جسدها مقابل ثمن كأس خمرة، ويضطرون في كل ليلة إلى افتراش الأرض، وإذا لم يتجمدوا حتى الموت في ليلة باردة أو ضحية اعتداء إجرامي، فإنهم على الأغلب سيموتون ببطء من تليف الكبد وغيرها من الأمراض التي تفشل مناعتهم الواهنة من صدها، وهم يعيشون وحيدين منبوذين من أهليهم وأقاربهم وأصدقائهم، لذا فإن شرب الخمور ظلم للنفس؛ لأنه يجر عليها أنواع المصائب والأشجان، ومن ثم هي ظلم للغير بدءً بالأقربين وانتهاءً بالمجتمع الذي نشأوا فيه وترعرعوا، وبدلاً من أن يقابلوا ذلك بالعمل الإيجابي، يصبحون عالة عليه ونقطة سوداء على صفحته، لذا فإن شرب الخمر فعل مناف للعدل لما يشتمل عليه من ظلم للنفس والغير. ويتضح من هذه المناقشة أمران: أن العدل أساس كل قول وفعل صحيح، والترابط موجود بين عناصر النظام الإسلامي كما يتبين من الصلة الوثيقة بين قواعد الشريعة، أي الأوامر والنواهي، مثل تحريم شرب الخمر، والمبادئ والقيم – أي

العدالة في هذه الحالة – وهذا الترابط بين عناصر النظام خاصية ضرورية ومميزة لها.

ويتطلب القبول بالإسلام كنظام أن تنطبق هذه العلاقة على كل المحرمات، وفي الواقع فإن هذا الشرط متحقق – أي أن كل المحرمات مناهضة للعدل، فالقمار مثلاً يستحوذ على عقل الإنسان حتى مرحلة الإدمان، وليس صعباً تصور النتائج السلبية الكبيرة التي تترتب على ذلك، ولنتذكر هنا ما لاحظنا سابقاً من أن أحد الفوائد الرئيسية للعبادات - مثل الصلاة والصيام والزكاة – تعلم الضبط الذاتي والانضباط، ولا يخسر المقامر ماله فقط بسبب فقدانه الضبط الذاتي للميل إلى القمار، بل ربما فقد عمله ومهنته؛ لأنه يقضي أوقاتاً طويلاً نسبياً على موائد القمار أو التفكير بذلك مما يشغل ذهنه ويصرفه عن العمل المنتج وعن تطوير معارفه وقدراته. وتشير نتائج البحوث العديدة حول ظاهرة القمار وأسبابها ونتائجها بأنها سبب رئيسي وراء تشرد العديدين في دول الغرب؛ لأن المقامر أكثرا تعرضاً لفقدان أمواله وعمله ومن ثم ممتلكاته، وحتى المنزل الذي يسكنه، ومن المحتمل بعد ذلك أن تهجره زوجته وأولاده؛ لأنه يتحول من معيل إلى عالة عليهم، ويهدر قوتهم ولا يبقي على شيء من مقتنياتهم. ويروى أن بعض المقامرين يرغمون زوجاتهم على البغاء لجمع الأموال للمقامرة، وحتى المقامر الرابح هو خاسر في الواقع، من المنظور الإسلامي، لأن ذلك يشجعه على المداومة على القمار، وربما الإدمان عليه، وكل ما يجر ذلك من مصائب وظلم للنفس. عندما يشهد أو يسمع الآخرون بفوز شخص بمبلغ كبير من القمار، فإن أول ما يتبادر إلى ذهنهم استنتاج ساذج ولكنه سقيم، بأنهم يكدحون لتحصيل لقمة العيش فيما هذا الشخص ربح ما لا يحلمون بجمعه طيلة حياتهم في لحظة واحدة، ولهذا التفكير آثار سلبية فادحة على الاستعداد الذاتي للعمل.

نستنتج من هذا الاستعراض الموجز أن المحرمات، مثل القتل والزنا والسرقة والقمار وشرب الخمور، تنطوي على ظلم للنفس والغير، وكل

ظلم مهما صغر أو كبر محرم في الإسلام؛ لأنه منافي للعدل، والعدل مطلوب أيضاً في علاقات الفرد مع الآخرين، فالزوج مطالب بمعاملة زوجته بالعدل، وهو شرط أساسي وضروري لتعدد الزوجات، وعندما لا يتحقق هذا الشرط تتولد الضغائن والمشاحنات مما يؤدي إلى توتر العلاقات داخل العائلة وفقدان الجميع الراحة النفسية، ولابد للأبوين أن يعدلا بين أولادهما حتى لا تفسد الغيرة والحسد العلاقات الأسرية. كما أن العدل ضروري في المعاملات، في مجال العمل أو التجارة أو شؤون الأعمال، فالرشوة نقيضة للعدل؛ لأنها تستعمل لاكتساب أفضلية في المعاملة على حساب حقوق الآخرين ومنافع غير مستحقة، ويشخص القرآن الكريم تقديمها من قبل بعض الأفراد إلى الحكام للاستحواذ على أموال الآخرين. ويظلم المرابي المقترضين منه؛ لأنه يسلبهم جزءً غير يسير من ثمرات جهدهم وكفاحهم، وقد يؤدي بهم ذلك أحياناً إلى الإفلاس، وربما الانتحار، وقد يقدم ضحية المرابي على إيذاءه أو حتى قتله انتقاماً من ظلمه وتعسفه واستغلاله، كما قتل بطل رواية "الجريمة والعقاب" للروائي الروسي ديستوفيسكي المرابية التي كان يرهن لديها كتبه الجامعية. ولا يقتصر هذا العنف الذي يولده الربا على عالم الخيال والتأليف، فقد نقم الكثير من المزارعين الأمريكيين في الثلاثينات من القرن العشرين على المصارف التي أرهقتهم بالفوائد الربوية على قروضهم، حتى إنها استولت على مزارع العديد منهم بعد عجزهم عن سداد هذه الفوائد، وأدت هذه النقمة المستشرية إلى تكاثر عدد لصوص المصارف، الذين كانوا يسطون عليها في رابعة النهار، واعتبرهم المزارعون أبطالاً شعبيين – فولكلوريين لا لصوصاً، وقديماً حرمت الدولة الرومانية في بعض عهودها الربا بعد أن أوشك على تقويض اقتصادها. وبالإضافة إلى الربا، فقد نهى الإسلام عن كل ما ينطوي على ظلم للنفس أو الغير في المعاملات التجارية، مثل الغش والاحتكار والتلاعب بالكيل، وكما سيتبين في الفصل التالي الخاص بالنظام السياسي، فإن العدل أساس الحكم، ولا مجال لتفريط الحاكم في العدل؛ لأن لذلك نتائج وخيمة تطال الجميع في المجتمع أو النظام.

ونجد في القرآن الكريم تعريفاً واضحاً بالممارسات المنطوية على ظلم للنفس والغير كما يتبين مما يلي:

1. أن عبادة غير الله ظلم صريح؛ لأن الإنسان الذي لا يعبد الله لا يدرك المنافع الجمة التي يتضمنها الهدي الآلي، فيسقط في الخطيئة والرذيلة ويظلم نفسه وغيره.

﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾(1).

﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾(2).

ونظراً لما للكفر من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، فإن الموت قد يكون أفضل من ذلك.
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(3).

2. أن تحوير كلام الله المنزل أو طمسه ظلم أيضاً؛ لأنه يحرف المنهاج القويم الذي استنه الله للناس، ويؤدي حتماً إلى انحراف الناس في الفكر والسلوك، وفي نفس الوقت فإن هذا الكفر والسلوك المنحرفين سيعزيان إلى الله، مما سينعكس سلباً على طاعة الناس لربهم.

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾(4).

---

(1) سورة البقرة: الآية 92.

(2) سورة البقرة: الآية 51.

(3) سورة البقرة: الآية 54.

(4) سورة البقرة: الآية 59.

﴿فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(1).

3. يقترن بالظلم أيضاً ترك الهدي الإلهي واتباع أهواء النفس أو الغير.

(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(2).

4. إن ثني الناس عن عبادة الله ظلم؛ لما يترتب عليه من ترك للهدي الإلهي وخسارة منافعه، والتي هي ضرورة لاستمرارية وازدهار المجتمعات البشرية.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(3).

5. تنطوي الأعمال السيئة، مثل غبن اليتامى وحرمانهم من حقوقهم، على ظلم منهي عنه:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾(4).

كما أن الانتحار ظلم؛ لأنه طعن في عدالة الله في خلقه، وتشكيك في أهدافه المثلى من وراء هذا الخلق، وإعلان باليأس من قدرة الله على تغيير أحوال البشر، ولذلك نتائج مأساوية على أهل المنتحر: من أب وأم وأولاد مفجوعين، وبث روح التشاؤم والإحباط في نفوس الناس بصورة عامة.

---

(1) سورة آل عمرن: الآية **94**.

(2) سورة البقرة: الآية **140**.

(3) سورة البقرة: الآية **114**.

(4)سورة النساء: الآية **10**.

ويصنف الاستيلاء على أموال الغير أو نهبها ضمن أفعال الظلم؛ لأنه نقيض العدل وهدر للحقوق الفردية، فإذا تكرر ذلك انهار مجتمع القانون وحل محله عرف الغابة حيث يسلب القوي الضعيف حقوقه دون رادع أو خوف من عقاب:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً﴾[1].

6. وبشكل عام، فقد وضح الله قواعد وحدود للسلوك تحقق المبادئ السامية في التعامل بين الناس، ومنها: إتباع العدل، وحفظ الحقوق، والمساواة، والسلم، والامتناع عن العدوان والظلم، وتشخص الآية التالية المتعدين لحدود الله بالظالمين:

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2].

7. ينبغي على المسلم النأي بنفسه عن الظالمين، فلا يتقرب إليهم أو يخضع لهم، أو يقلد سيرتهم أو يطيع أوامرهم، وقد بين الله لنبيه إبراهيم (ع) بأن الظالمين لن ينالوا عهده، لذا فلا عهد لهم ولا تجب طاعتهم:

﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[3].

﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنْصَرُونَ﴾[4].

---

(1) سورة النساء: الآية **29**، **30**.

(2) سورة البقرة: الآية **229**.

(3) سورة البقرة: الآية **124**.

(4) سورة هود: الآية **113**.

﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾[1].

﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾[2].

8. إن أول ما يخسره الظالم محبة الله له، وذلك بسبب استهانته بمخلوقات الله وتفريطه في حقوقهم وعصيانه للأوامر الإلهية في هذا الشأن:

﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[3].

ولردع الناس عن الظلم وصرفهم عن إيقاعه على النفس والآخرين توعد الله الظالمين بأوخم العواقب:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ) [4].

﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) [5].

﴿وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾[6].

أما إذا ترافق الظلم مع الكفر، وكان الظالم لا يعترف بالله إلهاً واحداً، ولا يمتثل لأوامره ونواهيه، فإن مصيره هو الأسوأ:

---

(1) سورة الشعراء: الآية 151.

(2) سورة البقرة: الآية 150.

(3) سورة آل عمران: الآية 57.

(4) سورة البقرة: الآية 193.

(5) سورة البقرة: الآية 165.

(6) سورة آل عمران: الآية 151.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً، إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً﴾(1).

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾(2).

ولكن رحمة الله تتسع للمستغفرين عن ذنوب الظلم، والتوبة هي الطريق الخلفي لعودة الخارجين على النظام الإسلامي إليه:

(وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُوراً رَحِيماً﴾(3).

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾(4).

المســاواة

تحتم العدالة تطبيق المساواة، إذ كيف يمكن للحاكم أو القاضي أو الفرد العادي أن يعدل في قراراته أو أحكامه أو معاملاته إذا لم ينظر للآخرين ويعاملهم على أساس المساواة، وبغض النظر عن الفروق الموروثة أو الطارئة – مثل أصلهم العنصري أو لون جلدهم، أو ثروتهم، أو قوتهم الجسدية. والمساواة مبدأ أساسي من مبادئ النظام الإسلامي، والأساس فيه أن كل الناس متساوون في نظر الله ومعاملته لهم، فالجميع يولدون على فطرة طيبة، وهم مهيؤون لاستقبال هديه ورحمته، ولا يؤاخذ العاجز بسبب مرض أو ضعف عقلي، والكل عباد الله لا فرق بين

---

(1) سورة النساء: الآية **168**، **169**.

(2) سورة البقرة: الآية **258**.

(3) سورة النساء: الآية **110**.

(4) سورة النساء: الآية **64**.

غنيهم وفقيرهم، قويهم أو ضعيفهم، ولا تتفاوت الحقوق والواجبات من فرد لآخر، والكل يعاملون بالعدل، ولهم نفس الحق بالحياة والتمتع بمباهجها المحللة، وعليهم جميعاً الالتزام بالقيم والفضائل التي أمرهم الإسلام بها، كما أن الله يحاسب الجميع على حد سواء، ووفقاً لمبدأ العدل، فالخليفة أو الحاكم يعاقب أو يثاب مثل أضعف رعيته. ويرفض الإسلام النخبوية، وهي أن يتعالى البعض فوق عامة الناس، ويسمونهم السفهاء – كما جاء في الآية القرآنية:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾(1).

إن كل ما يدعيه هؤلاء النخبويون أو الخاصة من تميز واستحقاقهم لمكانة عالية بين الناس يتنافى مع مبدأ المساواة، ولقد أدعى حكام بني أمية أن الله اختارهم بقدره لحكم المسلمين، كما أشاع ملوك الأوربيين في القرون الوسطى مبدأ الحق الإلهي للملوك، والذي يقضي بأن الله قد اختار هؤلاء الأفراد ليسودوا الناس ويكونوا ملوكاً، لذا فإن طاعة الناس لهم أمر يرضي الله وعصيانهم يستدر سخطه. ومن المؤكد بأن هذا الادعاء باطل في منظور النظام الإسلامي؛ لغياب السند في النص الديني، ومنافاته لمبدأ المساواة، كما أن هؤلاء الحكام كانوا بشكل عام ظالمين ومتعسفين ومتجبرين، وهم بالتالي لا يستحقون عهد الله.

ويتناقض مع مبدأ المساواة الإسلامي ادعاء الأمم والشعوب بأنها أفضل عنصراً وأرفع شأناً ومكانة وأرقى علماً بالسليقة والفطرة، وما يترتب على هذا الادعاء من مطالبة هذه الأمة أو ذلك الشعب بحقوق وامتيازات أكثر من غيرها، مثل حق التسلط على غيرها من الأمم، وتمثل هذا الاتجاه بصورة صارخة في الحركة النازية في ألمانيا بقيادة هتلر، والحركة الفاشية في إيطاليا في عهد موسوليني، وكذلك الصهيونية اليهودية، كما يردد العديد من الغربيين المعاصرين مثل هذه التبجحات

---

(1) سورة البقرة: الآية 13.

الفارغة عن دولهم وشعوبهم، ويؤمن هؤلاء العنصريون بأن الامتياز نابع من الانتماء إلى عنصر معين أو لون جلدة محدد دون غيره، وقد استثمر حكام جنوب أفريقيا السابقون هذا الفكر العنصري في تأسيس نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مبني على كون البيض عنصراً راقياً يستحق الحكم والسيادة على السود، وقبل ذلك احتج تجار الرقيق والمناصرون لاسترقاق السود برواية إسرائيلية تفيد بأن النبي نوح (ع) دعا على اصغر أبناءه فاسود لون جلده، ولذا فإن الذرية السوداء لهذا الابن الملعون يستحقون الاستعباد من قبل ذرية الأبناء الآخرين. ويتعارض هذا الاستنتاج تماماً مع مبادئ الإسلام وخاصة العدل والمساواة، وتسقط صحة هذا الادعاء بعرضه على القرآن الكريم الذي ينص على ألا تزر وازرة وزر أخرى، أي ليس من العدل أن يتحمل الأبناء أوزار آبائهم.

يرتبط مبدأ المساواة ارتباطاً وثيقاً بالعدل، فلا يتحقق العدل بدون مساواة، كما أن المساواة شرط أساسي للعدل، وبالتالي تتنافى الطبقية واستئثار البعض بحقوق أو امتيازات دون غيرهم مع مبدأ العدل الإسلامي، فالجميع في الإسلام يتمتعون بنفس الحقوق السياسية والاقتصادية والقانونية، ولا تفضيل لأحد على آخر بسبب أصله أو لونه أو جنسه. ومن ناحية أخرى يستند الاختلاف في حقوق الإرث أو في توزيع السلطات داخل العائلة من المنظور الإسلامي إلى مبررات موضوعية، تحقق في نتائجها النهائية منفعة الجميع، ولا يتناقض مع مبدأ العدل، فالمساواة في الإسلام لا تعني التناظر بمفهومه البسيط، مثل: أن واحد يساوي واحد حسابياً، بل هي معادلة موزونة من عناصر متعددة تتساوى كفتاها، لذا فإن من الضروري الانتباه إلى أن مبدأ المساواة هنا – وكما هو الحال بالنسبة لكافة المبادئ والقيم الإسلامية – إسلامي صرف وليس مستعاراً أو مستمداً من حضارات أو اتجاهات فكرية أخرى، وليس من الإنصاف والموضوعية قياس المساواة في الإسلام على المفاهيم والتطبيقات الخاصة بالمساواة في حضارات أخرى ثم الحكم عليها. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تبرهن المقارنة على اكتمال وتفوق

المفاهيم والتطبيقات الإسلامية على غيرها لكي يقتنع الجميع بها؛ ومنها أن يثبت بأن المساواة الإسلاميةً فعالة وإيجابية وديناميكية على عكس مبدأ المساواة المطبق في النظام الغربي، الذي يستند بصورة شبه تامة على نص دستوري خامل يعتمد في تطبيقه على تشريعات وأحكام قضائية، فإذا اقتنع مواطن غربي بأن قرار فصله من وظيفته يعود إلى تحيز عنصري ضد جنسه أو لونه وليس إلى قصور أدائه، فلا سبيل لتصحيح ذلك - إن كان محقاً في ادعائه - إلا بواسطة القضاء، ومن المعروف أن تكاليف هذه القضايا باهظة لا يقدر على تحملها سوى الأغنياء، الذي هم أصلاً لا يتعرضون للمعاملة غير العادلة أو عدم المساواة إلا نادراً، لذا فعلى الرغم من ورود نصوص دستورية وقوانين ومؤسسات تشريعية وقضائية لحماية مبدأ المساواة، إلا أن المجتمعات الغربية لا تزال زاخرة باللامساواة والتمييز، ومن المؤكد أن الأغنياء وأصحاب النفوذ والمراتب العليا في السياسة والإدارة والأعمال ليسوا متساويين مع محدودي الدخل والمواطنين العاديين من الموظفين والعمال، كما تشير البيانات إلى وجود فوارق جوهرية وشبه ثابتة في الدخل وغيره من المزايا بين البيض وغيرهم من الفئات الأخرى في المجتمع، مما يدل على ضعف تطبيق مبدأ المساواة والالتزام به. أما في النظام الإسلامي، فالمساواة قاعدة إلهية، والالتزام بها واجب ديني، ومخالفة ذلك خروج على الإرادة الإلهية، ويشكل هذا التقديس لمبدأ المساواة عاملاً ضاغطاً قوياً ومؤثراً على فكر وسلوك الفرد، يدفعه الى الالتصاق به وممارسته، كما ينبغي أن يكون تطبيق هذا المبدأ على الصعيد المؤسساتي في النظام الإسلامي فعالاً وإيجابياً، بمعنى أن تبادر مؤسسات النظام الإسلامي إلى جعله أساساً وعنصراً دائماً في كافة خططها ونشاطاتها وقراراتها، فلا يكفي إذن وعظ الناس بسمو وعظمة وضرورة هذا المبدأ، وتكليف الأجهزة القضائية بالنظر في قضايا اللامساواة، بل على المؤسسات واجب تحقيق المساواة عملياً، ويشمل ذلك تصحيح أوضاع اللامساواة السابقة لنشوء النظام الإسلامي؛ إذ قد تتواجد ضمن النظام عند إنشاءه فئات عرقية أو لغوية أو مذهبية حرمت من المساواة في عهود سابقة، ولن يكون من الإنصاف معاملة الجميع

بالمساواة المطلقة إذا لم يستوي الجميع في الفرص في الماضي، فتحقيق المساواة في مرحلة بناء النظام الإسلامي قد تتطلب علاجاً لتركة الماضي والحرمان الذي عانت منه بعض الفئات.

وتختلف المساواة في المنظور الإسلامي عن المساواة التي حاولت النظم الشيوعية تطبيقها وفشلت في ذلك مما عجل في انهيارها، وذلك من خلال سيطرة الدولة على مصادر الإنتاج بحجة إعادة توزيعها بالطرق البيروقراطية على العمال والفلاحين، وانتهت تلك التجربة بتجمد رأسمالية الدولة وتقوضها من الداخل. و بالمقارنة بذلك يعترف الإسلام بوجود الفروق البشرية، وأن هذه الفروق العائدة لقدرات ذاتية أو توفيق، قد ينتج عنها تميز البعض عن غيرهم بالثروات وغيرها من الإنجازات والمكاسب الشخصية، ولا يستبعد أن تكون بعض هذه الثروات قد جمعت بطرق غير مشروعة، والنظام الإسلامي ليس مسئولاً عن الانحرافات التي سبقت زمانه، ولكنه – وبالتحديد أعضاء هذا النظام – مسئول بدرجة تامة عن منع استمرار وظهور ذلك مستقبلاً من خلال التزام أعضاء النظام بالمساواة واستنكافهم عن اضطهاد واستغلال الآخرين، وكذلك بإصدار وتطبيق القوانين والتعليمات والبرامج التي تفعل مبدأ المساواة وتحد من مخالفته.

يتبين من هذا الاستعراض الموجز لمفهوم المساواة الإسلامي بأن للمساواة أشكالاً وأبعاداً متعددة، سياسية، واقتصادية واجتماعية وفردية، إذ تشمل استحقاق الفرد لحقوق سياسية وقضائية وفردية متساوية، وتكافؤ الفرص الاقتصادية وغيرها، ورفض الطبقية والنخبوية وغيرها من أنواع التميز غير الموضوعي وغير المشروع، وتبني نظرة الإمام علي بن أبي طالب إلى الإنسان الآخر بكونه أخيك في الدين أو نظيرك في الخلق.

مبادئ وقيم إسلامية أخرى

ومن مبادئ وقيم النظام الإسلامي الاعتقاد بالشورى والحريات الفردية واحترامها، وقد نص القرآن الكريم على مبدأ الشورى في الآيتين التاليتين:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾(1).

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾(2).

وقد عمل بذلك رسول المسلمين، فكان يشاور أتباعه في الأمور التي لم يحكم فيها الهدي الإلهي، وبالتالي فإن الشورى ليست مجرد تقليد إسلامي، بل هو مبدأ ثابت وسمة لصيقة بالنظام الإسلامي ينبغي على كافة أعضاءه الالتزام به، ويترتب على ذلك تبني اتجاهات فكرية ملائمة لذلك وممارسة سلوكيات معبرة عنها، وأول هذه الاتجاهات أو الميول الفكرية-العقلية نبذ الاعتداد بالرأي والمكابرة، وانفتاح الذهن على كل الآراء والمواقف، وتقبل الاختلاف والرأي الآخر، وبالطبع لا يمكن ممارسة الشورى إذا لم تكن هنالك حرية رأي وعدم تخوف من كبت واضطهاد الرأي، ولابد من تربية الأفراد لاكتساب مثل هذه الاتجاهات حتى تتوطن في نفوسهم وتصبح قواعد مُسيرة لسلوكهم، مما سينعكس إيجابياً على جوانب أخرى مهمة في النظام الإسلامي، مثل تقليل احتمال حدوث الخلافات والصراعات بين الجماعات والأفراد على أساس مذهبي أو فكري، وعلى الصعيد الفردي سيتعلم أعضاء النظام فوائد وأهمية استشارة الغير وعادة الاستماع والإنصات لآرائهم والنظر فيها وتحليلها موضوعياً، وتجنب إطلاق الأحكام المتسرعة والمتحيزة، كما أن ممارسة الشورى سمة من سمات الذهن المنفتح وشرط أساسي للتعلم والاستفادة من معارف الآخرين ونتاج تجاربهم في الماضي والحاضر.

---

(1) سورة الشورى: الآية **38**.

(2) سورة آل عمران: الآية **159**.

وينبع مبدأ الشورى من قاعدة التباين بين الأفراد في التفكير والتجارب والاستنتاجات والرأي، وكون هذه المنطلقات والتجارب المختلفة قد تؤدي بهم إلى نتائج متباينة وليست متناقضة أو متضاربة دوماً، وربما كانت هذه الرؤى المختلفة مكملة لبعضها البعض ويمثل الجمع بينها أفضل وأقصر الطرق للتوصل إلى فهم أتم وأكمل وقرارات أكثر رشداً، لذا حتم النظام الإسلامي إفساح المجال للتعبير عنها ونشرها للجميع وليس لفئة أو جماعة دون غيرها، حتى تعم الفائدة منها.

الفرد وفقاً للمنظور الإسلامي حر مريد ذو مشيئة، بمعنى أن الله قد حباه بالعقل حتى يستطيع الاختيار، وبالتالي فإن له حرية الاختيار والإرادة، ضمن الحدود التي وضعها الله لخلقه بالطبع، وهو صاحب مشيئة، وإن كانت مشيئة الله هي الأعلى والمهيمنة على كل المشيئات. ويتوافق هذا المبدأ مع قاعدة الحساب والثواب، إذ ليس من المعقول والعدل أن يسير الله الناس تسييراً قدرياً مطلقاً، ويفرض عليهم اختياراتهم وقراراتهم سلفاً ثم يحاسبهم عليها، فبدون الاختيار لا يوجد حساب، وبما أن الحساب وعد إلهي فلابد أن يترك للفرد في النظام الإسلامي حرية الاختيار حتى يتسنى له السعي للوصول إلى مرتبة الإيمان والاعتقاد التام بالله وشرعه وأحكامه، والاقتناع بذلك دون ريب أو شك، حتى يكون عضواً فعالاً في النظام الإسلامي، مقبلاً على ممارسة دوره طوعاً واختياراً، وهذا لا يتأتى له إذا كان إسلامه مجرد تقليد أعمى أو نفاق اجتماعي، ويحمل النظام الإسلامي العائلة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى مسئولية معاونة الفرد للوصول إلى هذه المرتبة الإيمانية الفعالة، من خلال تقديم الحجج والبراهين المقنعة والقدوة الحسنة.

تشكل المسؤولية مبدأً آخر من مبادئ النظام الإسلامي، كما ورد في الحديث النبوي: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) ويترجم هذا المبدأ في صيغ اتجاهات وسلوكيات ضمن كافة الأدوار الممارسة داخل النظام، كالأبوة والأمومة والإدارة والوظيفة، فالأبوان يختصان بالمسئولية عن

بناء الأسرة والمحافظة عليها وتنشئة الأبناء، ولا يتدخل النظام الإسلامي في كيفية نهوضهما بهذه المسئوليات إلا إذا أخلا بها إخلالاً واضحاُ، كما في حالة تقصيرهما متعمدين في توفير احتياجات الأبناء الأساسية من الغذاء والسكن والتعليم، أو معاملتهم بقسوة أو تحريضهم على الفساد والسرقة والإجرام. ويتحمل كل عضو في النظام الإسلامي يمارس حق الشورى مسؤولية إتمام ذلك على كافة الصعد، أي دور "الراعي"، وعندما يراقب التزام المسئولين في النظام بواجباتهم فإنه يؤدي الجزء المكمل له – أي المسؤولية عن الرعية.

استن النظام الإسلامي مبدأ التآخي كقيمة عليا، ويسري هذا المبدأ على كل أنواع التعامل والمعاملات بين الأفراد والجماعات داخل النظام، فالمطلوب من الفرد معاملة الآخرين وكأنهم إخواناً له، وفي الشارع والمدرسة ومكان العمل، وفي العلن والخفاء، ويبدأ الاستعداد لذلك نفسياً وفكرياً عند الصغر داخل العائلة، ويستمر حتى التطبع به. وليس القول بأن المسلم أخو المسلم مجرد شعار يردده الناس ويهملوه حتى يكون مجرد شعار أجوف على المستوى التطبيقي، بل يجب أن يكون معياراً لقياس جودة وصحة العلاقة، فلا تكون العلاقة صحيحة ومقبولة إلا إذا حرص طرفاها على احترام وتحقيق حقوق وأمن وسعادة كل منهما، بل وحتى تداخل وتشابك وتطابق مصالحهما إلى حد الأثرة في كثير من الأحيان، ولا تترك التعاليم الدينية مجالاً للالتباس في ذلك، ولا عذر في أن المطلوب هو ضرب من المثالية أو الطوباوية، فالأخ لا يحب أن يأكل لحم أخيه، فهو إذن لا يغتابه، ويحب لأخيه ما يحب لنفسه، فكيف تسول له نفسه بعد ذلك أن يسرقه أو يعتدي عليه أو يخونه أو يظلمه؟ حتى يبلغ النظام الإسلامي مرحلة يخلو فيها من الغرباء الذين قد ينحرفون أحياناً فيظلمون إخوانهم ثم يتوبون ويستقيمون ويعودون إلى سيرتهم الأولى في تقديم العون لإخوانهم وإقالتهم من عثراتهم. ومهما أسهبنا في الحديث عن أهمية هذا المبدأ، فإنه لا يفيه بحقه، فهو ميزة انفرد بها النظام الإسلامي ومنه تنبع قوة النظام واستمراريته وتفوقه.

ويرفع النظام الإسلامي المعرفة إلى مصاف المبادئ العليا، حتى يكون التعلم وطلب المعرفة قاعدة وخاصية أساسية للنظام، امتثالاً للأمر الإلهي: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1]، والوصايا النبوية بطلب العلم من المهد إلى اللحد، وحتى لو كان في الصين، ولا يقتصر ذلك على المعرفة الدينية أو الفقهية، بل يتعداها إلى كل المعارف. وترتبط هذه المعارف بكافة جوانب الحياة في النظام الإسلامي الشامل، فلأن للنظام جانب اجتماعي، لذا تتوجب دراسة العلوم الاجتماعية، كما أن التطوير الاقتصادي للنظام يتطلب تقصياً حثيثاً للعلوم الاقتصادية. وباختصار، فالمطلوب هو حصول أفراد النظام على أرقى وأحدث المعارف والعلوم في مختلف الحقول، عن طريق اكتشافها وتطويرها أو اكتسابها من الغير، ومن ثم تطويعها وتطبيقها لفائدة ورقي المجتمع ورضا وسعادة أفراده. وتتحمل كافة مؤسسات النظام ترجمة هذا المبدأ إلى برامج وتطبيقات عملية حتى تكون المعرفة هدف الجميع.

أعضاء النظام

يشكل الأفراد أو أعضاء النظام مدخلاً أخراً من مدخلات النظام بالإضافة إلى العقائد والقيم، وهم بدون شك المورد الأساسي الذي لو زال أو فقد لأصبح النظام مجرد هيكل خاو لا حياة فيه، ويتميزون أيضاً بكونهم الهدف النهائي للنظام في سعيه إلى الارتقاء بهم إلى حياة الأمن والرضا. ولأن للنظام أهدافاً محددةً وعقائداً وقيماً ملزمة ووسائل ذات مواصفات وشروط معينة، فلا بد أن يكون الأعضاء مؤمنين بهذه الأهداف ومتقيدين بالعقائد والقيم ومقرين بضرورة استخدام الوسائل والطرق المشروعة في تحقيقها، وأن يكون انتماؤهم إلى النظام طوعياً لا قسرياً، وليس من المشروع أو الجائز أن تقتصر العضوية على فئة عرقية محددة أو ناطقين بلغة معينة؛ لأنها شرعاً مفتوحة لجميع المؤمنين بعقائد وقيم النظام الإسلامي، حتى لو اختلفوا في مذاهبهم

---

(1) سورة العلق: الآية 1.

وأفكارهم، وبشرط أن لا يؤمنوا أو يبشروا بالعنف في حل هذه الخلافات؛ لأن ذلك مخالف للمبادئ الإسلامية الناهية عن التنازع والتفرق واللجوء إلى العنف بين المسلمين.

ويبدو أن العضوية قد تختلف بين طور وآخر من أطوار النظام الإسلامي، فعندما يكون النظام الإسلامي مجرد نظام اجتماعي أو اجتماعي-اقتصادي، تقتصر العضوية فيه على المؤمنين بالنظام ولا تشمل غيرهم آنذاك، فتتوطد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية غالباً بين أعضاءه، لأنها تتطلب أساسا انصياع طرفيها أو أطرافها إلى القواعد والمبادئ الإسلامية، ولا يتحقق هذا عادة إلا إذا كانوا معتقدين بصحتها وجدواها أصلاً، وقد قيد الإسلام مصاهرة غير المسلمين؛ لضعف التوافق العقائدي والاختلاف في القيم وطرق الحياة، كما أن هنالك معارضين للنظام الإسلامي قد يسعون إلى منع تأسيسه وانتشاره؛ لاقتناعهم بأنه غير نافع أو أن عقائده وممارساته غير صحيحة، فالعلماني مثلاً يدعو إلى اقتصار الدين على العبادات وتنظيم بعض جوانب الأحوال المدنية – مثل الزواج – ويرى بأن النخب السياسية والاجتماعية أكثر جدارة في سن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولا يعترف الرأسماليون بشمولية الدين ويميلون الى اعتباره نتاج لمرحلة متخلفة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وإذا كانت المعتقدات الدينية قد ترضي حاجات نفسية لدى البعض برأيهم، فإنها غير مقبولة كأساس للحياة والتطور في المجتمعات. ويذهب الماركسيون إلى أبعد من ذلك في رفضهم للأديان كلها، فهم لا يخفون عدائهم واحتقارهم للدين في وصفهم له بـ "أفيون الشعوب"، وبأنه مجرد وسيلة تستغلها النخب المتسلطة لاستغلال الطبقات المحرومة وحرمانها من حقوقها السياسية والاقتصادية. ومن الواضح أن لا دور لهؤلاء في النظام الإسلامي عندما يكون هذا النظام خارج السلطة، أي كونه نظاماً اجتماعياً واقتصادياً فقط، فلا يوجد أساس مشترك للتعاون معهم، وقد وضع النظام الإسلامي شروطاً للعلاقات الاجتماعية والنشاطات

الاقتصادية بين أفراده وبينهم وبين الآخرين، ينبغي على أعضائه الالتزام بها دائماً.

ولا تعتبر مواصفات العضوية هذه تمييزاً في المعاملة، بل ضرورة تفرضها متطلبات بقاء واستمرارية وفعالية النظام، والتزامه بالمنهج المحدد له، وهو المنهج الأمثل الذي لا يجوز التفريط فيه أو تغييره ليوائم ظرفاً ما، أو لضغوط من قوى مؤثرة.

ولم يغفل النظام الإسلامي احتمال انضمام انتهازيين إلى صفوفه، إذ حدث ذلك بالفعل في عهد النبوة، وليس لأحد في النظام تنصيب نفسه حاكماً على النوايا المخفية، لذا فإن المناعة الوحيدة لدرء التهديدات الخفية للانتهازيين هي قوة النظام المتمثلة في إيمان والتزام الأعضاء المخلصين، كما أن اعتماد المعايير الإسلامية الدقيقة في تقييم العمل والأداء داخل النظام واعتماد الشورى في اختيار المسؤولين بصورة دورية يقلل من احتمال بروز أو تسلط الفئات الانتهازية، و يشبه هؤلاء الانتهازيون الأعشاب الطفيلية، فإذا كان الحقل نظيفاً والزرع قوياً ومتراص الصفوف فلن تستطيع الأعشاب غزو الحقل، وعندما لا يجد الانتهازي الفرصة للانسلال إلى صفوف النظام، فإنه أما سينسحب أو يغير ما بنفسه وينبذ شرورها وأنانيتها المفرطة.

يقبل الفرد على الانتماء للنظام الإسلامي، ويتحمس للمشاركة في نشاطه وتحقيق أهدافه، لأنه يؤمن ويلمس تحقيق هذه العضوية احتياجات ومصالح ذاتية له ولغيره من أفراد النظام، فمن المشروع إذاً أن يتطلع الفرد إلى تحقيق مصالحه من خلال هذه المشاركة، أي أن دوافعه هي مصلحية إلى حد كبير، وليس طوباوية أو مثالية تقتصر على طرح ومحاولة بلوغ أهداف عليا، مع أن وجود هؤلاء المتسامين والمثاليين عامل إيجابي قوي، بشرط عدم التطرف في ذلك والمزايدة على الآخرين، وكل ما هو مطلوب من العضو الملتزم أن يلجم أنانيته المتطرفة بطوق احترام حقوق ومصالح الآخرين، واتباع العدل في ذلك وأن يدرك بأن تحقيق مصالح الغير يساهم في تعظيم مصالحه أيضاً.

الفصل الثالث
النظم الفرعية: النظام السياسي

لا يمكن اعتبار النظام الإسلامي شاملاً على المستويين الفكري والعملي إذا لم يقدم تصوراً كاملاً ومقنعاً وواقعياً للتنظيم السياسي، ومن البديهي أن تتمثل في هذا التنظيم العقائد والقيم والمبادئ المميزة للنظام الإسلامي، وأن يكون قادراً على التفاعل والتكاتف مع النظم الفرعية الأخرى، مثل الاقتصادية والاجتماعية والقضائية والإدارية، وأن تتكامل أهدافه مع أهدافها باتجاه تحقيق الأهداف العامة للنظام، كما أن من الضروري أن يتصف هذا التنظيم بالحيوية والتكيف المنضبط والقدرة على اكتساب المشروعية في نظر أعضاء النظام ومشاركتهم الإيجابية والحماسية في عملياته. ويشتمل هذا النظام الفرعي، مثل بقية النظم، على ثوابت دائمة غير قابلة للتغيير أو التعديل، ويتضمن في نفس الوقت عناصر ووسائل وتقنيات قابلة للتطوير والتغيير حسب الحاجة وظهور الظروف الموضوعية الداعية لذلك، مثل ابتكار تقنيات حديثة تتيح بلوغ أهداف النظام وتطبيق المبادئ دون التضحية ببعضها أو التأثير في جوهرها ومضمونها. ويقدم هذا الفصل تحليلاً للتنظيم السياسي للتعرف على عناصره وعملياته الأساسية ومدى احتواءه لمقومات الفاعلية والاستمرارية والدوام.

التنظيم الإسلامي: نظرة شاملة

يشترط أن يكون النموذج الإسلامي للمجتمع البشري والروابط والعلاقات القائمة داخله إيجابياً وفعالاً وعملياً، وأن تتوفر فيه الأسس والعناصر الكافية لتأسيس وتشغيل التنظيم السياسي، ويستدل من الخطاب الديني وجود مستويين للأدوار وللواجبات والمسؤوليات: الجماعي والفردي، فهنالك نصوص دينية تخاطب جماعة المؤمنين

وتدعوهم إلى الالتزام بصـــفات وســـلوكيات محددة، مثل: التآخي، والتــآلف، ونبـذ الشـــقــاق والتحزب والاختلاف والعـدوان، وتطبيق الشــريعة، والعدل. وبالإضــافة إلى ذلك، خاطبت نصـوص أخرى الفرد بالوعظ والتعليم، إذن فالمســـؤولية نوعان أيضــاً: فردية وجماعية، فالفرد مسؤول عن فكره وأقواله وأفعاله ومعاملته للآخرين، وهو أيضاً عضـــو في جماعة، مؤمنة أو غير مؤمنة، ويتحمل معها مســـؤولية جماعية عن مواقف الجماعة التي يشـارك في صـياغتها وتطبيقها. كما تطرقت النصــــوص الدينية إلى العلاقات والروابط بين الأفراد، وبينهم وبين الجماعات المختلفة، وأشــــارت إلى التأثيرات المتبادلة بين الفرد والجماعة، مما يســتوجب إيجاد تنظيم جماعي نموذجي بالإضــافة إلى النموذج على المسـتوى الفردي، وتوفير مسـتلزمات التوجيه الصـحيح للجماعة، وتحقيق مصــــالحها وديمومتها. وقد مر التنظيم القيادي أو السياسي للإسلام بمرحلتين: القيادة النبوية في عهد الرسول، والإمامة أو الخلافة في العهد الذي تلى عهد النبوة، ثم انتقلت بعدها القيادة إلى نخب، حافظت في عهود كثيرة - مثل العصــــور الأموية والعباســـية والفـاطميـة والعثمـانيـة - على الرموز الإســـلامية، إلا أنهـا لم تتقيـد بالمبادئ وبالقيم الإسلامية كلها، مثل العدل والمساواة والشورى.

أســـست النصـوص الدينية والممارســات النبوية شـمولية النظام الإسلامي للنشاطات السياسية، ليس كغاية أو هدف نهائي بحد ذاته كما يتراءى للبعض، بل لكون النظام السياسي-الإداري أو قيادة الأمة وسيلة ضرورية للوصول إلى أهداف النظام، وإن كان مستطاعاً تحقيق بعض هذه الأهداف حتى بدون ســلطة ســياســية، وللقبول به لابد من تقديم البرهان على كون النظام السـياسـي الإسـلامي متطوراً من حيث أهدافه وأساليبه ومؤسساته، ولا يعني هذا تقديم نموذج شامل ومفصل وصالح للتطبيق في كل زمان ومكان، بل المطلوب منهج إنســــاني متطور وقيم ومبادئ رفيعة مقرونـة بهامش للمرونـة في اختيار وتبني الأســـاليب والتقنيات المناسبة، ويتبين من النصوص الدينية والممارسات النبوية الأهداف التالية للنظام الإسلامي السياسي:

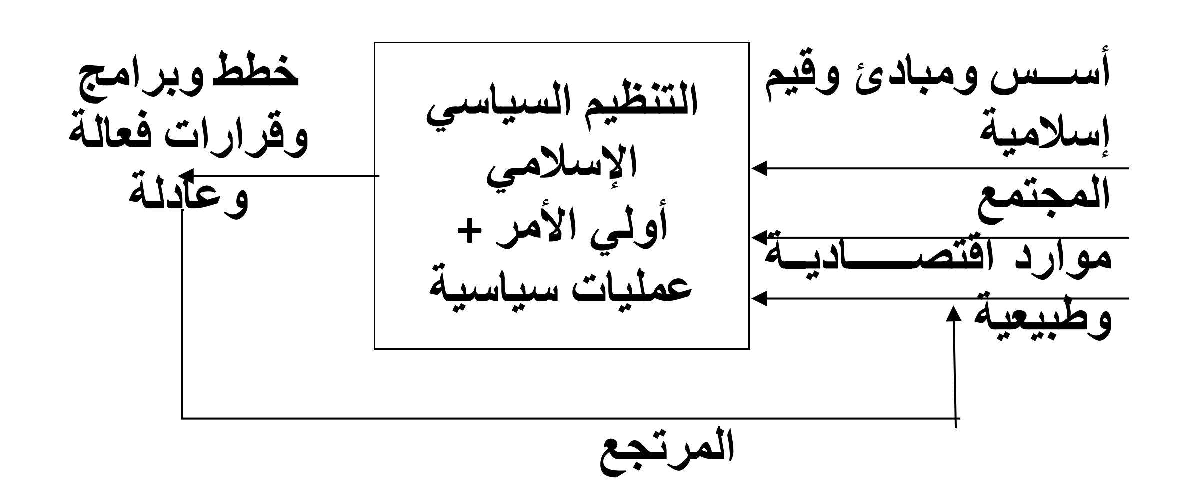
1. الحفاظ على حوزة الإسلام من الأعداء، وهذه حاجة أساسية للأفراد والجماعات، والمسلمون كبقية المجموعات بحاجة إلى نظام دفاعي يحميهم من عدوان أعداءهم المتربصين بهم، وتنظيم وتدريب وإعداد وتسيير الجيوش، وتعيين قادتها وحاملي ألويتها، وتوفير الأسلحة والمؤن اللازمة لهم.

2. تنظيم العلاقات بين الفئات والأفراد داخل الجماعة الإسلامية، وبينها وبين الجماعات الخارجية (غير المسلمة)، فلابد من وجود أفراد أو مؤسسات لفض الخلافات سلمياً، والنظر وإصدار الأحكام في قضايا النزاعات حول الحقوق والمواريث وغيرها، وكتابة العقود التجارية وغيرها، والبت في قضايا الزواج والطلاق وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

3. إدارة موارد للدولة من أموال وغيرها، والحفاظ عليها من الهدر والضياع والسرقة، وتثميرها والاستفادة منها للارتقاء بأحوال المسلمين.

4. حماية حقوق الأفراد وتوفير مستلزمات وشروط ممارستهم لهذه الحقوق، مثل: حق الشورى والعمل والتظلم والحريات المختلفة.

ويبين الشكل التالي الخصائص الشمولية للنظام السياسي الإسلامي:



بالإضـــافة إلى تحديد الوظائف الأســاســية التي يختص بها النظام تأسيساً على أو انطلاقاً من النصوص الدينية، توجد مبادئ عامة يتميز بها النظام، تشــكل بمجموعها قواعد فكرية للنظام وكيفية عمله، ومن الســـهل التعرف على هذه المبادئ؛ لأنها نابعة من العقائد والقيم، وهي بنفس الوقت ليست مجرد مبادئ عامة مجردة تصلح للتنظير أكثر مما تنفع للتطبيق، بل إنها عملية وصالحة للتطبيق.

النظام الإسلامي السياسي ليس شمولياً أو مهيمناً أو جامداً

يؤمن النظام الشمولي التسلطي بضرورة فرض أنماط ثابتة من التفكير والســلوك على الرعية، يتوجب عليهم اتباعها دون معارضـــة، حتى يتطبعون عليها وتصــبح جزءً من نظامهم العقائدي والقيمي ونجد هذه النزعة الشمولية لدى فرعون مصر، الذي ينقل القرآن الكريم عنه توبيخاً لاتباعه لأنهم آمنوا برب موسى قبل أن يأذن لهم، وعبر التاريخ طمح العديد من الحكام المســـتبدين إلى إتباع هذا النهج، ومن أقرب الأمثلة التاريخية لنا على هذا النمط من الحكم، وأفدحها ظلماً ودماراً، النظم الشــيوعية والفاشــية في أوروبا وآســيا وأمريكا الجنوبية، ومن المؤكد أن النظام الإسلامي عقائدي، ولا يكون المسلم مؤمناً إلا إذا اقتنع بأن المنهج الإسلامي، العقائدي والفكري والسياسي والاقتصادي، هو الأمثل، بل هو الطريقة المثلى الوحيدة، وأن كل ما عداها ضلال كلي أو جزئي، وشمولیتها مقيدة بالنصوص والأحكام الأســاســية، فليس من الجائز وجود حزب حاكم واحد، أو أن يفرض على الناس الانضمام إليه، أو أن يكونوا أتباعاً منصـــاعين للفئة الحاكمة، ولا يوجد كتاب عقائدي سياسي أوحد في الإسلام، مثل "كفاحي" أو "الكتاب الأحمر"، يسمي الأهداف ويحدد الطرق والوســـائل وغير ذلك من عناصـــر النموذج المثالي للنظام الســياســي، فالقرآن الكريم اكتفى بوضــع الحدود الدنيا للنظام الســـياســـي الإســلامي، وهي في مجملها قواعد وقيم إنســانية تتمحور حول الحقوق والحريات والقيم العليا، مثل: المســـاواة والعدالة والتآلف والتعاون والشـــورى والقصـــاص، وهذه لا مجال للاختلاف

حولها، وتشـــكل جوهر النظام القيمي Core Values وبدونها يفقد النظام صلابته وهويته، ويصير هشاً أو مائعاً، ويكون عرضة للزوال بالتقادم أو التحول الكلي أو شبه الكلي نتيجة التكيف، فالقيم هي شروط نجاح وفاعلية وديمومة وعدالة النظام، وهي كذلك مصـــدات الغزو الفكري وموانع التلقيح العقائدي. وإذ كان النظام السـياسـي الإسـلامي ليس مائعاً شـــديد التنافذ مع النظم الأخرى المحيطة به، فإنه في نفس الوقت ليس جامداً متوقفاً، بل يوجد فيه مجال رحب للتعديل والتغيير ضمن حدود الطرق والوسائل، فالشورى مثلاً مبدأ أساسي نص عليه القرآن الكريم، ولكن كيفية تحقيق هذا المبدأ وتطبيقه على المســـتوى العملي قد تختلف بحســـب الظروف والتقنيات المتوفرة، ومن الجائز بالتالي نبذ الطرق والوسائل الأقل كفاءة إلى طرق ووسائل تتيح درجة أعلى من المشـاركة الفعالة والواعية في صـنع القرارات السـياسـية، وهكذا يكون مقبولاً التحول من طريقة شـــورى أهل الحل والعقد، التي اتبعت في العصـور الإسـلامية الأولى إلى شـورى الانتخاب في زمننا المعاصر.

النظام السياسي ليس فردياً أو نخبوياً

تكاد تكون كل النظم السياسية، الزائلة منها والمعاصرة، فردية أو نخبويـة بـدرجـة أو أخرى، واحتكر الحـاكم أو الملـك أو الفرعون في العصور القديمة كل سلطات اتخاذ القرار، وانفرد في السيطرة وبصورة مطلقة في أحوال الرعية، ولربما اســتعان في بعض الحالات بمجموعة صـــغيرة من المســـتشـــارين من الطبقة الاجتماعية العليا أو النبلاء، ويسميهم القرآن الكريم الملأ، وحتى النظم السياسية التي استولت على الحكم بعد ظهور الإســـلام بفترة وجيزة، وبـالتحديد النظـامين الأموي والعباســـي، اتصـــفت بفردية وتحكم الخليفة أو الســـلطان بالســـلطة، وســـاعده في ذلك وزراء وأمراء وقادة وولاة، حكموا باســـمه وضـــمن حدود التفويض الممنوح لهم، وإذا غضـــب عليهم أو تخوف من ازدياد

نفوذهم بادر إلى زجهم في السجون ومصادرة أموالهم، أو حتى تعذيبهم وإعدامهم. وشرعت النظم الملكية المطلقة في أوروبا العصور الوسطى قاعدة الحق الإلهي للحكام لتبرير انفرادهم بالســـلطة وفرض الطاعة التامة على رعاياهم. أما بالنســبة للنظم الحديثة أو المعاصــرة، فيلاحظ أن النظــام الشـــيوعي نخبوي لأنــه يؤطر الــدور القيــادي للمثقفين البورجوازيين في إدراك وفهم الفكر الماركســي ونشــره بين صــفوف الطبقات الكادحة، وسواء كان الحزب داخل أو خارج الحكم يبقى تنظيماً نخبوياً يمارس أو يســعى إلى بلوغ درجة أعلى في المشــاركة والتأثير في القرارات الســياســية، كما أن قيادته تمتلك ســلطات واســعة داخل التنظيم باعتبارها ممثلة لـــــ "دكتاتورية البروليتاريا". وحتى النظم الديمقراطية-الليبرالية، التي تعارض جهاراً النزعات النخبوية وتدعوا إلى أوسع درجات المشاركة في صنع القرارات والاختيارات السياسية ليس لديها مناعة ذاتية ضد النخبوية، والدارس لهذه الأنظمة المعاصرة لن يجد صعوبة في تحري وجود نخب سياسية واقتصادية وإدارية فيها، تمتلك أعلى درجات التحكم والتأثير في العملية الســـياســـية، إذ بيدها اختيار المرشــحين البرلمانيين والقادة الســياســيين، والمســئولية عن تنظيم الحملات السياسية الدعائية لضمان نجاحهم في الانتخابات، وهذا ما توصـــل له الألماني ميشــــلز Michels في قانونه المعروف بـ "القـانون الحـديـدي للنخبـة"، Iron Law of the Oligarchy، أو "الأوليجاركية" والذي يجزم بأن كل تنظيم ســـتتحكم به بالنهاية فئة قليلة تمارس القدر الأكبر من التأثير في وضـــع اســـتراتيجيات وخطط وقرارات هذا التنظيم. واقتنع ميشـــلز بانطباق هذا القانون على كافة التنظيمات، مثل الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية وغيرها، وبغض النظر عن طبيعة التنظيم وأهدافه، وتنتج هذه الحالة عن كون هذه الفئة القليلة أكثر نشـــاطاً وطموحاً واهتماماً وإفصـــاحاً عن رأيها من الغالبية "الخاملة" أو "الصامتة".

يعارض الإســلام النخبوية بصــورة حاســمة في تأســيســه للقاعدة الذهبية "كلكم راعٍ وكلكم مســـؤول عن رعيته"، التي تنقض الطبقية

والفئوية والنخبوية مقارنة بالتصــنيف التقليدي لأفراد المجتمع الواحد إلى فئتي: الحكام والمحكومين، وكان هذا التصـنيف سـائداً قبل الإسـلام كقيمة أسـاسية من قيم المجتمع الجاهلي، وظل قائماً ومؤثراً بعد ظهور الإســلام بصــورة كامنة أولاً ثم ظاهرة فيما بعد، خلافاً للمبادئ والقيم الإسلامية التي تؤكد على المساواة في الحقوق والواجبات والشورى، وترفض توريث المكانة والقيادة، ووفقاً للتصنيف الجاهلي يولد كل فرد ضــمن طبقة أو فئة اجتماعية، والحركة بين الطبقات أو الفئات تكاد تكون معدومة، وكان الحاكم ينتمي إلى فئة أو طبقة "الملأ" أو النبلاء أو الخاصــة، الذين يســتأثرون بمناصــب القيادة والإمارة والإدارة في التنظيمات الســياســية والإدارية والعسـكرية والقضــائية، ويحتكرون وســائل الســلطة أو القوة من أملاك وثروات وتجارة وغيرها، أما بقية أفراد المجتمع فهم المحكومون، المجردون من الســـلطة والقوة، غير القادرين على التأثير على العمليات السياسية والإدارية والاقتصادية، وعليهم واجب الخضــوع للحكام والامتثال لأوامرهم وأقضـــيتهم دون اعتراض أو حتى مسـائلة، وقد ألغى الإسـلام هذا التصـنيف المفروض من الحكــام والأقويــاء في المجتمع، ولم يقر بوجود فوارق وراثيــة، عرقية أو قبلية أو عائلية أو مكتسبة، بين الحاكم وغيره، فالمسـؤولية الرعوية أو السياسية عامة ويشترك فيها الجميع، وهم معرضون كلهم للمحاسبة وتحمل نتائج مشاركتهم، وكذلك امتناعهم عن المشاركة، في هذه الدنيا والحياة الآخرة، لذا فلا حق خاص أو امتياز لبني أمية أو بني العباس بالحكم والرئاسـة والقيادة، وما اسـتئثارهم بالسـلطة إلا عدوان وانتهاك للقيم الإسـلامية الأصـيلة؛ لأن من حق أي مسـلم ينتمي إلى النظام الإسلامي أو الأمة، ويؤمن بأهدافه ومبادئه وقيمه، أن يسعى إلى قيادة هذا النظام. ويرشـــدنا هذا المبدأ إلى مبدئين آخرين لا يقلان عنه أهمية، عما: أن المنصـب القيادي-السـياسـي مسـئولية لا امتياز، وأن المشاركة السياسية واجب على كل عضو في النظام الإسلامي.

المنصب القيادي-السياسي مسئولية

تدل السجلات التاريخية وحتى عهد قريب إلى أن النزعة الاستئثارية لدى الحكام دافع إلى منح أنفسهم حقوقاً إضافية وامتيازات واسعة حتى غدت هذه الامتيازات والحقوق متوارثة، يورثها الحاكم إلى ابنه أو من يخلفه من أقربائه، وهذا الوضع الذي نعايشه في الغالبية العظمى من الدول الإسلامية هو امتداد للحالة البدائية السائدة بين القبائل والجماعات المتخلفة حضارياً واجتماعياً، التي اقتاتت الصيد أو التقاط غذاءها في مرحلة ما قبل الزراعة، حيث كان قائد القبيلة أو الجماعة، والتي غالباً ما كانت صغيرة، يستأثر بالحصة الأكبر من الطرائد أو الغنائم والأسلحة والنساء، وغيرها من أدوات ومظاهر القوة، ثم جاءت مرحلة الزراعة وإنشاء المدن، وبعدها تكوين الإمبراطوريات، فاستولى الملوك والأباطرة على مساحات شاسعة من الأراضي في ممالكهم وإمبراطورياتهم، وشيدوا لأنفسهم القصور واقتنوا العبيد والجواري، وكانوا هم الأكثر قوة وثراءً، وحوّل الزعماء الإقطاعيون في العصور الوسطى المظلمة في أوروبا رعاياهم إلى أقنان، واستحلوا أملاكهم مقابل بسط حمايتهم عليهم، ومنحوا لأنفسهم امتيازات قصوى، منها الحق في قضاء الليلة الأولى مع كل عروس تتزوج في المنطقة الخاضعة لهم، وكان الملوك والرؤساء – وكذلك الغالبية العظمى من الحكام المعاصرين في الدول الإسلامية – يتصرفون بالأموال العامة وموارد بيت المال وكأنه ريع شخصي، وسوغ بعض الفقهاء لهم ذلك باستثنائهم من حد السرقة ان سرقوا من بيت المال ، وبالتالي أجازوا لهم السرقة من بيت مال المسلمين، لأنهم ما داموا لا يحاسبون كأي لص آخر ربما سرق ما يسد رمق نفسه وعياله فهم يتمتعون بحصانة تضعهم فوق الأحكام الشرعية الإلهية، وتوسعت دائرة المستفيدين من الامتيازات التي يحظى بها أو يستحوذ عليها الحكام السلاليون وغيرهم لتشمل أفراد عوائلهم وأقاربهم وحاشيتهم، فأضفوا على أنفسهم الألقاب الطنانة، مثل امبراطور وأمير وشيخ، ورصدوا لهم رواتب سخية وامتيازات أخرى لم يكتسبوها بجدارة، ولا

يحلم بها أفراد "العامة"، ولا تقتصر هذه الظاهرة على النظم السياسية التقليدية في الدول الأقل نمواً، وإنما هي موجودة وبدرجات متفاوتة في النظم الديمقراطية الليبرالية، وأبرز مثال على ذلك، وهو تعيين مئات من كبار الموظفين الاتحاديين والقضاة بقرارات شخصية واستثناءً من قاعدة الجدارة، ومن المعروف أيضاً أن زوجة الرئيس الأمريكي السابق كلينتون استفادت من رصيد زوجها السياسي في بناء قاعدة متينة لطموحاتها وخططها السياسية، التي أثمرت عن انتخابها عضوة في الكونجرس، ويتفق خبراء السياسة بأن جورج بوش وأخيه حاكم ولاية كاليفورنيا الحالي شخصان مبتدئان في السياسة، ويمكن الاستنتاج بأنه لولا شهرة أبيه كرئيس أسبق لما اختير جورج بوش مرشحاً عن الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة، ولما صوت له الملايين من الأمريكيين، وأسرف الرئيس الحالي ترامب في تعيين أفراد عائلته في مناصب حكومية.

ليس للحاكم أو أي موظف سياسي آخر في النظام الإسلامي امتيازات خاصة مشروعة، نتيجة للفصل الكامل بين الفرد والمنصب، ولأن المنصب مسئولية طارئة تتحدد بفترة زمنية، ومن حق الذين اختاروه لشغل هذا المنصب سحب الثقة منه وإقصاءه عن المنصب، واستعمال الحاكم للمنصب في الحصول على منافع مادية أو معنوية لنفسه أو للغير مخالفة كبيرة تستوجب المسائلة، ولربما المحاكمة والجزاء الشديد في حال ثبوت التهمة عليه، وبهذه الطريقة وحدها نضمن تطبيق المبادئ الإسلامية ومنع العناصر الطامعة بالسلطة من أجل السلطة نفسها أو التسلط من استغلال المناصب السياسية، أو حتى التفكير بذلك، فالحاكم الإسلامي لا يتميز عن المواطن العادي إلا في المسؤوليات التي يتحمل عبء النهوض بها، ولابد أن يكون مؤمناً بأهمية وقيمة العمل والمسؤوليات الملقاة على عاتقه حتى يستمد كل الرضا من ممارسة مهام عمله بكفاءة وفاعلية، والافتراض بأنه لا يوجد أفراد مستعدون لبذل قصارى جهودهم في الخدمة العامة بدون استهداف مطامع أو منافع شخصية مرفوض، والدليل على بطلانه هم

الشـــهداء الذين ضـــحوا بأنفســـهم من أجل الدفاع عن عقائدهم، وعند الكثيرين تفوق الامتيـازات المعنويـة النـاتجـة عن التفـاني في العمـل في أهميتها المكاسب الدنيوية – المادية

المشاركة السياسية السلمية واجب

يســتنتج هذا المبدأ أيضــا من الحديث النبوي الشــريف: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، فالسياسة في النظام الإسلامي ليست نشاطاً مقصوراً على الســاســة المحترفين، بل أن الجميع مطالبون بالمشــاركة في العمل الســـياســـي، والإقبال عليه بنشـــاط وحماس، ومن البديهي اقتصـار هذا النشـاط على الوسـائل والطرق السـلمية، ونبذه التام للعنف بمختلف صـــوره، بما في ذلك العنف الكلامي والتهديد باســتعمال القوة وإثارة الفتن، لأن هذه الوســائل العنيفة تهدد اســتقرار الكيان الإســلامي ولا تخدم سوى أعداءه والمتربصين به داخل وخارج النظام، وفي نفس الوقت فإن النظام الإسلامي يضمن التداول السلمي للسلطة.

تســتدعي هذه الدرجة من المشــاركة الســياســية نبذ الانطباعات أو الافتراضـــات الســـلبية عن طبيعة العمل الســـياســـي، والتعميمات غير الدقيقة عن دوافع الســـــياســـــيين والنـاتجـة عن تـاريخ وتراكمـات من الممارســـات الخاطئة في النظم الســياســية غير الإســلامية، والقرارات والســــلوكيات المنحرفـة التي جعلت الكثير من النـاس يظنون الظنون بالسياسة والساسة، ومن ضمن ذلك الصورة "الميكافيلية" المبنية على الاعتقاد بأن العمل السياسـي مجرد وسـيلة يحتكرها الأفراد الطموحون لبلوغ أهدافهم الشـخصـية، وبأن هؤلاء يقدمون مصـالحهم الشـخصـية على المصـــالح العامة، ولا يتوانون في ســـبيل التغلب على خصـــومهم وإزاحتهم من طريقهم من اللجوء إلى مختلف الوســائل والطرق الدنيئة واللاأخلاقية، مثل تلفيق الفضــائح عنهم وعن أفراد عوائلهم، وإلصــاق المواقف والتصـــريحات غير الصـــحيحة أو المحرفة بهم، لذا يســـتنتج هؤلاء المقتنعون بـ "لا أخلاقية" السياسة بأنها ليست إلا بؤرة انحطاط قيمي، أو مســـتنقع آســـن مليء بأوحال المؤامرات الدنيئة وأعشـــاب

الأحابيل، وليس أمام أي إنسان حريص على سمعته أي اختيار مقبول سوى النأي بنفسه عن السياسة ومعتركها، وإذا كانت هذه الافتراضات والتعاميم لها ما يبررها في النظم غير الإسلامية، فإنها غير مقبولة ضمن النظام الإسلامي لكونها هدامة ومثبطة ومنفرة، وحتى ينجح النظام الإسلامي لابد أن يقتنع الجميع، أو على الأقل الغالبية العظمى بأن السياسة حقل مهم من حقول الخدمة العامة، يتوجب على الجميع المساهمة فيه بأعلى الدرجات المتاحة، وحتى تكون هذه المساهمة فاعلة وذات معنى لابد من توفر المقومات التالية في النظام الإسلامي:

- تمكين جميع أفراد النظام من المشاركة.
- توفير المعلومات اللازمة عن الاختيارات السياسية لكي تكون المشاركة بناءة وموضوعية.
- المناقشة العلنية للاختيارات والبدائل المتاحة وإتاحة الفرصة لأصحاب الآراء والمواقف المختلفة لعرضها والدفاع عنها.
- التقييم العلني للنتائج المتحققة الرئيسية والعرضية للقرارات والبرامج السياسية.

وقد أتى القرآن الكريم في سورة المجادلة على ذكر المرأة المسلمة التي جادلت الرسول (ص) في قضية الظهار، واستمع لها الرسول(ص)، ولم ينهاها عن الإفصاح عن رأيها وموقفها، واستمع المشرع الأعلى لهذا الجدال، واصدر حكمه في ذلك، وذلك هو النبراس الذي أسسه النظام الإسلامي للمشاركة في كل النظم الإسلامية الفرعية، فالجدال والنقاش في الأمور العامة – ولا يوجد نهي عن الجدال إلا في الحج؛ لأنه عبادة تضامنية – أمر ضروري للتوصل إلى فهم أعمق للمسائل واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وعندما يمارس الفرد حق الاختيار في النظام السياسي لابد له من الالتزام بمبدأ العدل، وهو المبدأ العام المتغلغل في كافة النظم الفرعية للنظام الإسلامي، ويفرض عليه ذلك التجرد من التأثيرات غير الموضوعية والتحيزات التي يمكن أن تحيد به عن الاختيار الصائب، فلو كان موضوع الاختيار أو القرار

التصـويت لمرشـح، فإن عليه أن يحكم العدل والموضـوعية والمعرفة، ولا يكترث لاعتبارات أخرى مثل هيئة المرشـــح وجنســـه وعنصـــره ومهنته وخلفيته الاجتماعية، أو حتى صـلة القرابة بينهما؛ لأن الواجب عليه في كل الاختيارات الالتزام بالقواعد القرآنية والرسولية، بأن يعدل وأن يستمع إلى القول فيتبع أحسنه، وأن يقول قولاً سديداً، وأن ينصح لإخوانه، فكما أن الفقيه يبحث ويدقق ويقارن قبل أن يصـــدر قراره أو فتواه، فإن على الفرد اتباع نفس المنهجية في اتخاذ قراراته السياسية.

يستنتج من هذه القواعد الخاصة بالمشاركة السياسية بأنها واجب مفروض على الفرد، وأن عدم المشـــاركة وإيثار الجلوس في البيت أو المقهى تقاعس عن أداء هذا الواجب، إذ ليس من الصعب تصور النتائج الوخيمة المترتبة على عدم مشـــاركة غالبية أفراد مجتمع دولة ما، أو حتى نسبة كبيرة منهم في النظام السياسي وصنع قراراته، وقد يكون من أبرز النتـائج السـلبيـة لـذلـك هو عـدم تطـابق الخطط والقرارات السـياسـية مع أفكار وتوجهات وتوقعات أفراد المجتمع، وقد يفسـر مناوئو النظام هذه اللامبالاة أو التقاعس بأنها ضعف في حماس الأفراد للنظام، أو بأنها مقاطعة غير صـريحة، مما سـيشـجعهم على التحرك ضـده، ويترك ثغرات كافية لاندسـاس الانتهازيين والوصـوليين داخل النظام، مما سيؤدي بالنتيجة الى سيطرة فرد أو فئة صغيرة واستئثارها بالسلطة، أو حتى انهيار التنظيم السياسي الإسلامي واستبداله بنظام غير إسـلامي. ويقدم لنا السـجل التاريخي أمثلة صـارخة وعديدة على الآثار الوبيلة لضـعف مشـاركة أفراد مجتمع أو جماعة ما في الأمور العامة، فقد دفع أهل الكوفة من مناصـري الإمام علي ابن أبي طالب الذي أراد بناء نظام إسـلامي متين ثمناً باهظاً لتقاعسـهم وخذلانهم، ونتيجة لذلك تسـلط عليهم الأمويون الذين أمروا عليهم أقسـى وأغلظ الجلاوزة، مثل عبيد الله بن زياد بن أبيه، والحجاج بن يوسـف الثقفي، وخالد القسـري. لذا يعتبر عدم المشـاركة بالنظام نوعاً من أنواع المقاطعة السلمية وتصويتاً صامتاً بعدم الثقة بالنظام الإسلامي، ورفضاً لوجوده واستمراره، واستنان واجب المشاركة، المستمدة من مبدأ الكل

راع ومسؤول عن رعيته، شرط أساسي لهذا الوجود والاستمرارية، ودليل آخر على اتصاف النظام الإسلامي بخصائص النظم العامة.

الشورى في صنع القرارات

تفرض الآيتان ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[1] ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[2] اعتماد الشورى في التوصل إلى القرارات، وامتثالاً لهذا الأمر الإلهي واظب الرسول (ص) على مشاورة أصحابه في القضايا التي لم ينزل نص إلهي بشأنها، وبادر إلى طرحها وإثارتها، ومن ثم الاستماع إلى الآراء والمواقف المختلفة بشأنها قبل اتخاذ القرار، وتتبعها مرحلة العزم – أي إمضاء القرار - وبعدها التنفيذ. وفي تلك الفترة لم تكن هذه العملية مقصورة على عدد محدود من الصحابة أو فئة منهم – كبار الصحابة، أو أوائل المسلمين، أو أهل الحل والعقد – بل كانت تشمل كافة الصحابة وبدون تمييز، وكان للرسول (ص) في بعض القضايا – مثل موقعة أحد – رأي مخالف لآراء غالبية الصحابة الذين اشتركوا في الشورى، لكنه وافق رأي الأغلبية وأقره للتنفيذ. ويتضح لنا من تحليل هذه العملية اختلافها عن مفهوم الديمقراطية السياسية الغربية، كما هي معروفة منذ ممارستها بين القبائل الإغريقية البدائية وحتى وقتنا الحاضر، فالعملية الشورية تتيح درجات عالية من مشاركة الأفراد في صنع القرار، ابتداءً من المراحل الأولى الخاصة ببحث المسألة ومن ثم وضع البدائل المناسبة لها، وحتى اختيار أحد هذه البدائل، وبهذه الطريقة مثلاً تقدم الصحابي سلمان الفارسي بفكرة حفر خندق حول المدنية لمواجهة جيوش قريش وحلفائها في موقعة الأحزاب أو الخندق، وبعد أن أوضح محاسنها اتفق المسلمون، وعلى رأسهم

---

(1) سورة آل عمران: الآية **159**.

(2) سورة الشورى: الآية **38**.

الرســول (ص) حول جدواها وضــرورة تنفيذها، ولو اقتصــرت عملية المشـاركة في الشـورى على التصويت بالموافقة أو عدم الموافقة على بديل جاهز وضـــعه قائد أو قادة – مثلما يحدث في النظم الديمقراطية المعاصرة – لما أتيحت للصحابي سلمان فرصة التقدم بمقترحه. وهكذا يتبين لنا أن الشـورى تختلف عن نظام التصـويت أو الانتخاب في النظم الديمقراطية على الرغم من وجود بعض أوجه التشـــابه بينهما، ويجب أن لا يتطلب تسويق النظام الإسلامي السياسي كنظام إنساني وعقلاني وعملي وفعال إسـباغ بعض خصـائص الديمقراطية عليه، والاسـتنتاج بأنه نظام "ديمقراطي" من نوع ما، لإضـــفاء المشـــروعية عليه، وقد يوحي اســـتعمـال مصـــطلحـات النظـام الـديمقراطي الغربي – مثـل: الجمهورية والديمقراطية والأحزاب والبرلمان - للأفراد داخل وخارج النظام بأن التنظيم السياسي الإسلامي ما هو إلا صيغة معدلة ومستمدة من النظام الغربي، وأنه بالتالي لا يمتلك مقومات الأصـــالة والتميز، ووجود الاختلافات في المبادئ والممارســات بين النظامين يســتوجب اسـتعمال مصـطلحات أصـيلة وخاصـة بالنظام الإسـلامي – مثل: الأمة، والشـــورى – وليس من المتوقع أن تواجه المعنيين بذلك صـــعوبة في اختيار المصطلحات المناسبة والاتفاق حول مدلولاتها.

ينتج عن تزاوج مبدئي الشورى و"كلكم راعٍ ومسؤول عن رعيته" نظام يتوجب على الأفراد فيه المشـــاركة الكاملةً والواعية في صـــنع القرارات، وعلى النظام توفير أوســع الفرص لهذه المشـاركة من خلال عملية الشـــورى، مع أن تبني الأفراد لهذا النظام هو تفويض ضـــمني للنظام السياسي باعتماد الاستراتيجيات والسياسات والأهداف المنبثقة من ثوابت الإسلام، لكن لا مناص من استشـارة أفراد النظام في الأمور العامة، وســيفرض ذلك اعتماد درجة عالية من اللامركزية الســياســية والإداريــة. ويتخوف المشـــرعون وبنــاة التنظيمــات من أن تــدفع اللامركزية بالتنظيم نحو التفكك أو التشــرذم، ونظرياً فإن هذا الاحتمال قائم في النظام الإســـلامي؛ نظراً لتكونه من شـــعوب وقبائل وجماعات مختلفة عرقياً وثقافياً ولغوياً، مما يشكل حواجز بينهم وعوامل محتملة

للتفرقة، ولكن وجهة النظر المقابلة تؤكد على وجود عوامل مشـــتركة جامعة للمسلمين، أساسـها بالطبع هو الانتماء إلى الإسـلام، وما ينتج عن ذلك من قيم ومنهجية وفكر وسلوك متجانس. واصلاً فإنه لن يكون بالإمكان تأسـيس النظام الإسـلامي إلا إذا تحول هذا الانتماء من انتماء أسمي شكلي إلى انتماء جذري وحقيقي بين أفراد تقاة، وبالتالي تتعاظم قوة وتأثير العناصر الموحدة للنظام، كما تؤكد الآية القرآنية: ﴿لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾[1].

ستجعل اللامركزية، وما تتيحها من مشاركة واسعة، هرم السلطة في التنظيم السياسي مفلطحاً – أي ذي زاوية حادة – تكون فيه المسافة بين الفرد في أســفل الهرم والقيادة عند القمة أقصـــر ما أمكن، بحيث يشـــعر الفرد وبحق أنه قريب من مراكز القرار، فكما أن الله عز وجل قريب يجيب دعوة الداعي إذا دعاه وهو أقرب اليه من حبل الوريد، فهكذا يجب أن يكون نموذج العلاقة بين الحاكم والتابع في النظام الإسلامي، حتى يتيقن الفرد بأنه مشارك في صنع القرارات السياسية. وقد تفرض الشــورى إنشــاء مجالس متعددة للشــورى وللمســتويات المحلية والإقليمية والوطنية والأممية، ابتداءً بمجلس الحي الذي يضـم في عضـــويته كافة ســكان الحي من الذكور والإناث البالغين ســن الشورى، حتى مجلس الشورى الوطني أو الأممي.

الولاية السياسية سلطة شرعية لا تسلط

إن النصــوص القرآنية والنبوية التي تؤكد على الحق الأســاســي لأعضـاء النظام الإسـلامي في الاختيار، وفي مناقشـة قرارات وسـلوك الحاكمين، وتوجيه اللوم والنقد العلني لهم، ومحاسـبتهم ومقاضـاتهم، وكذلك النصـــوص التي تشـــجب الظلم وتنهى عنه وتقرع الظالمين

---

(1) سورة الحجرات: الآية 13.

وتتوعدهم بالعقوبات الإلهية الصـــارمة في الدنيا والآخرة - كلها تؤكد وبصورة لا تقبل الجدل أو الاختلاف في التفسير بأن التنظيم السياسي الإسلامي لا يجوز أن يكون تسلطياً، بل أن ذلك يعتبر تناقضاً في المبدأ، فإما أن يكون النظام إسلامياً أو تسلطياً، ومحال اقتران الصفتين في ذات الوقت.

لاشك بأن للتنظيم الإسلامي سلطات ضرورية لتوليه نشاطاته المتعددة، وانفاذ القرارات الخاصة بها، مثل: إنشاء المؤسسات وإصدار الأوامر والتوجيهات، وتحصيل الإيرادات، وإعداد الخطط والبرامج والميزانيات، وغيرها من السلطات، وهي سلطات "ولي الأمر" التي أقرها المشرع الأعلى وفرض طاعتها في الآية القرآنية: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1]، ولتنافي التعارض بين النصوص الإلهية فلا ينطبق مصطلح "أولي الأمر" إلا على المسؤولين في التنظيم الإسلامي ومؤسساته التي تتوفر فيها شروط التنظيم السياسي الإسلامي، أي أن يكون هذا التنظيم ومؤسساته إسلاميا شكلاً وجوهراً وتطبيقاً وليس بالاسم فقط، فإذا طبق الحاكم المسلم بعض الشرائع الإسلامية وأهمل غيرها مثلاً فلا يستحق صفة "ولي الأمر"، والسلطات التي تمنحها له هذه الصفة، واستحقاقه طاعة المسلمين. وإذ اعرفنا بأن يتوجب شرعاً أن يكون هؤلاء القادة حكماء عادلين - حتى في المقاييس الوضعية – والأفضل فكراً وسلوكاً، والأجدر بالسلطة، والأحق بالطاعة، وبما أنهم يختارون وفق نظام الشورى من قبل أعضاء النظام، فإن على هؤلاء الأعضاء مسؤولية حسن الاختيار، وأن لا يبايعوا إلا من هو أهل لأن يكون ولياً للأمر، تتوفر فيه الشروط اللازمة. وفي كل الأحوال – أي بوجود النظام الإسلامي أو عدمه – ستنطبق القاعدة: "كما تكونوا يولى عليكم"، سوى أنه لا عذر لأعضاء النظام إذا تخلوا عن مسؤولية "الراعي"، أولم يمارسوها كما يجب، بما

---

(1) سورة النساء: الآية 59.

يفسح المجال لتولي أفراد غير جديرين السلطة، ومن الواضح هنا أن السلطة - ومهما كانت طريقة الحصول عليها - أصلها إلهي، ولا تكون مشروعة إلا متى ما تحققت فيها الشروط المنصوص عليها، وهي في كل الأحوال سلطة منصب، وليست سلطة أفراد، فقد استثنى الله من عهد الإمامة - التي طلبها النبي إبراهيم (ع) لذريته – الظالمين؛ لأن هؤلاء لا ينالهم عهد الله، فالعهد إذن هو أصل السلطة في النظام الإسلامي، ومصدره الله، والفرق شاسع بين هذا العهد الإلهي وادعاء الحكام الأمويين أو الملوك الأوروبيين في القرون الوسطى بامتلاكهم حقاً إلهياً بالحكم، فالعهد الإلهي في النظام الإسلامي مكتسب نتيجة للاختيار الالهي للرسل والائمة أو البيعة للملتزمين التزاماً صارماً بالتعاليم والقيم الإسلامية، وهو يتوقف على ذلك، فاذا انتفت الشروط بطل العهد، أما "الحق الإلهي" المزعوم فقد كان مجرد ادعاء بأن الله اختار أفراداً، لحكمة خفية، ليكونوا حكاماً، بل أن الأمويين أشاعوا بأن اغتصابهم واعتلاءهم الحكم كان قدراً لهم، كما أن صيرورة المسلمين اتباعاً لهم هو قدر المسلمين، والجميع مجبرون على ذلك، لذا ينبغي عليهم التسليم بهذا القدر، فالسلطة في النظام الإسلامي إذن هي نتيجة تعهد من ولي الأمر الى الله، وفي كل الحالات لابد أن يتصف الحاكم بالصفات المناسبة والامتثال للأوامر والنواهي، فاختيار الله لطالوت ملكاً على اليهود كان مسبباً – كما ورد في القرآن، ولكن بني إسرائيل اعترضوا على هذا الاختيار واحتجوا بأنه لم يكن أكثرهم مالاً، لذا لا يستحق الملك. ويتبين من ذلك أن المعايير الإلهية لاختيار الحكام قد لا تلقى القبول لدى البشر المخالفين للشرع الإلهي والمتطبعين على قيم وعادات وتقاليد دنيوية، فالتجرد من الهوى أو الأهواء مطلب ضروري عند اختيار الحكام، الذين يتوجب اتصافهم بالصفات المناسبة التي تتفق مع القيم الإسلامية، مثل الرشد والعدل والعلم وطلب المشورة.

إن من البديهي أن يكون ولي الأمر عاقلاً راشداً في الأساس، حتى يستطيع ممارسة عمله وتحمل المسؤوليات المرتبطة بمنصبه، واتخاذ القرارات الصائبة، ومن الواضح أن هذا الشرط قد لا يتحقق تماماً إذا

كان المنصب متوارثاً، فمن المحتمل أن يكون الوارث للحكم ضعيف أو فاسد – والأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخ العرب والمسلمين والأمم الأخرى -، كما أنه لو أصيب أثناء ولايته باختلال عقلي، فلابد من إزاحته من منصبه باتباع وسائل إجرائية مشروعة.

لا شك أن من أهم صفات أولي الأمر، التي لا يجوز التفريط أو التهاون بها، العدل، وإذا كان العدل صفة يتوجب على جميع أفراد النظام التحلي بها، بل هي واجبة عليهم فكراً وسلوكاً، فإن أهميتها بالنسبة لولي الأمر بالدرجة الأعظم، إذ لابد أن تتحقق العدالة في كل قراراته، فعندما يختار ولي الأمر بين عدة بدائل سياسية أو اقتصادية أو مرشحين لمنصب معين، فإن عليه أن يتحرى بشمولية وبدقة العدل في الاختيار، بحيث يأخذ كل العوامل المؤثرة في الاعتبار، ويبحث بعمق في نتائجها، ويتجرد من كل التحيزات الفردية والعرقية والمذهبية والفكرية، وغيرها من الأهواء أو الاعتبارات غير الموضوعية التي قد تحيد به عن العدل.

تعتبر الحكمة أو المعرفة صفة أخرى من صفات أولي الأمر، وتتحصل هذه المعرفة بواسطة وسائل مختلفة، من أهمها في هذا المجال "الخبرة في العمل السياسي"، ومن الممكن ترجمة هذه الصفة إلى شروط عملية، مثل الخبرة في مجالس قومية أو محلية، فالحصول على المعرفة، كما أسلفنا، هدف وقيمة أساسية من أهداف وقيم النظام الإسلامي، وعلى الجميع واجب طلب المعرفة، وينطبق ذلك على أولي الأمر بدرجة أعلى، إذ من الضروري أن يتميز هؤلاء في معرفتهم وقدرتهم على الاستفادة من هذه المعرفة في اتخاذ القرارات الصائبة، وهي أحد أهم المعايير التي على أساسها يتم اختيار أولي الأمر من قبل أعضاء النظام.

لا شك أن كافة أعضاء النظام متساوون في الحقوق والواجبات، ولكن أعمالهم غير متساوية، والمسلم مطالب باتباع المنهج الإلهي فكرياً وسلوكياً، وأعمال الفرد – إضافة إلى معرفته – هي التي يراها

ويدركها الآخرون تطبيقاً للآية القرآنية: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[1].

إن مكانة الفرد بين أعضاء النظام مرهونة بأعماله، فإذا عمل الفرد جاهداً من أجل استقرار وازدهار النظام وتحقيق أهدافه ارتفعت مكانته في أعين الآخرين، والافتراض الضمني يؤكد بأنه متى ما اعتمد الجميع المعايير الإسلامية في تقييم أعمال الغير جاءت النتائج والأحكام المبنية عليها صحيحة ودقيقة، وكل ما سيترتب عليها سيأتي بالضرورة إيجابياً، فعندما يرشح أحد الأعضاء نفسه لمنصب مسؤول ضمن النظام، فإن سنده الوحيد هي أعماله ومساهماته ضمن النظام، والاختيار بين المرشحين يتم على أساس المقارنة والموازنة بين الأعمال بالدرجة الأساسية والأفكار والحلول التي يتقدم بها المرشح، في ضوء ذلك يكون الترشيح على أسس ومعايير واضحة ودقيقة، والاختيار موضوعي وموفق. فالعمل هو السلم الوحيد الذي يرتقي عليه عضو النظام إلى مسؤوليات أعلى، والأساس الذي عليه يعتمد استمراره في تحمل هذه المسؤوليات. ومن الضروري التأكيد على أن حاملي هذه المسؤوليات لا يكتسبون امتيازات شخصية ترفعهم عن مصاف بقية الأعضاء، وبالتالي تخل بمبدأ المساواة الأساسي، إذ ليس من المقبول ظهور ما يسمى "بعبادة القادة" ضمن النظام الإسلامي، فالجميع يتبعون الأهداف والمناهج وليس الأفراد، ويطيعون الله وشرعه ومنهجه القويم أساسا، والمسؤولون في النظام هم أولي الأمر ما داموا ملتزمين بذلك، لذا فإن مظاهر العظمة والتبجيل وتقبيل الأيدي، أو أمثالها غير مقبولة تماماً وتعتبر لا إسلامية.

ومن الضروري التوقف عند دور ووظائف ومسؤوليات أعضاء المجالس المنتخبة في النظام السياسي الإسلامي، فهم الفائزون في عملية الاختيار بين عدة مرشحين في منطقة معينة، والتي تتم على

---

(1) سورة التوبة: الآية 105.

أساس البيعة أو ما يعرف بالانتخاب، وهم يشاركون في عمليات اتخاذ القرارات ضمن هذه المجالس، وهم بالتالي "موفدون" لسكان المنطقة التي اختارتهم، ومصطلح "موفد" تنطبق على دورهم بدرجة أفضل من "ممثل" أو "نائب" فهم لا يمثلون هؤلاء السكان ولا ينوبون عنهم بالمعنى الكامل، وإنما هم "موفدون" أرسلوا من قبل هؤلاء السكان لطرح مواقفهم وآرائهم، والموفد لا يختلف عن النائب في مشاركته في عمليات المناقشات وطرح مشاريع القرارات وإبداء المواقف حولها والتصويت عليها، إلا أنه مطالب كـ "موفد" – وهذا ما يميزه عن النائب – بالرجوع إلى السكان الذين أوفدوه لاستطلاع آرائهم ومواقفهم من الشؤون الرئيسية والهامة، ومن ثم بلورتها ونقلها إلى داخل المجلس الذي يتمتع بالعضوية فيه. على هذا الأساس، يصبح هذا "الموفد" همزة وصل قوية بين المجموع أو القاعدة والقمة، وحتى لا يظن بأنه مخول لمدة البيعة بالتكلم نيابة عن المبايعين كما يشاء، فالمبايعة إذن هي مبايعة مناهج ومواقف وليس مبايعة أشخاص، فعندما بين الإمام علي (ع) أنه سيعمل بسنة الله ورسوله فيما لو تمت مبايعته، أوضح منهجه السياسي، لذا يجب أن تتم البيعة على أساس المنهج والمواقف، ولابد للموفد من تأكيد التزامه بهذا المنهج والمواقف من خلال التواصل المنظم والدوري مع المبايعين.

الإجماع والتوفيق بين الآراء والمواقف لا الاختلاف والتشتت

يستند هذا المبدأ إلى الثوابت المشتركة بين أفراد النظام، وهي العقائد والمبادئ والقيم الإسلامية، فلا يوجد اختلاف بينهم حول هذه الأصول والأهداف، ولكن يمكن أن تظهر وجهات نظر متباينة حول أهمية الأهداف، والجدول الزمني بخصوص تحقيقها، وكذلك بخصوص الوسائل والطرق الموصلة إلى هذه الأهداف. وبينما نجد أن أعضاء البرلمانات الديمقراطية يؤكدون على هذه الاختلافات ويسعون إلى

تعميقها باعتبارها اختلافات أيديولوجية أو مبدئية، فإن هذا الاتجاه يعتبر اتجاهاً سلبياً ضمن مجالس الشورى في التنظيم الإسلامي، ويتوجب على أعضاءها النظر إليها والتعامل معها بطريقة مختلفة تماماً، فالاختلافات في وجهات النظر ظاهرة طبيعية، بل بناءة، تساعد في إغناء الحوار والنقاش والتوصل إلى أفضل الحلول والبدائل، وهي ضرورة لعملية الخلق والإبداع، لذا يجب فسح المجال الواسع لتكوين وجهات النظر وتوفير الظروف والشروط اللازمة لإبدائها دون تردد أو تحفظ، وتقبل الاختلافات والآراء المتباينة برحابة صدر، والامتناع عن محاولة طمسها، ومناقشتها بموضوعية وتجرد، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى التقريب في وجهات النظر بالدرجة التي تسمح بظهور موقف موحد يقبل به الجميع، وإذا لم يتحقق ذلك فإن من الضروري أن يسعى الجميع إلى بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى إجماع في الرأي والموقف، وذلك من خلال التوفيق بين الآراء المختلفة، وامتثالاً للأمر الإلهي: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾[1].

ونجد بالمقارنة أن النظم الغربية تؤسس وتؤطر الاختلافات السياسية وتصنف المواقف إلى "أكثرية" و "أقلية" أو "مؤيدة" و "معارضة"، وتعتبر ذلك أمراً محتماً تفرضه الطبيعة البشرية، ولكن في الواقع أن القبول بوجود موقفين من أي مسألة أو قرار يقود إلى التساؤل: لماذا موقفان فقط أو حزبان، أو "مؤيد" و "معارض؟ ولماذا لا تظهر بخصوص كل المسائل عدة مواقف وبطريقة تجعل التوصل إلى أكثرية "مؤيدة" أمراً غير ممكن، مما يعطل عمليات اتخاذ القرارات. ويثير هذا الوضع أو التقسيم الثنائي الشكوك بأن العملية مدبرة أو مبرمجة بطرق ما، بحيث لا ينجح في الانتخابات سوى حزبان، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن يستأثر هذان الحزبان بالغالبية العظمى من المقاعد، كما هو موجود في غالبية الدول التي

---

(1) سورة آل عمران: من الآية **103**.

تتبع النظام الديمقراطي. وبما أنه لا يوجد في النظام الإسلامي أساس للتباين وظهور "يمين" و "يسار" أو "ليبرالية" و "اشتراكية"، وكما ليس من المقبول ظهور جماعات ممثلة لفئات عرقية أو قبلية أو طائفية؛ لأن ذلك يتنافى مع أسس ومبادئ النظام الإسلامي. وقد أثبتت التجربة تفوق مبدأ الإجماع الياباني على تعدد المعارضة في النظام الغربي، ففي المؤسسات اليابانية يسعى الأفراد إلى الوصول إلى إجماع الآراء قبل اتخاذ القرار، ويعتبر هذا السلوك ظاهرة متجذرة في المجتمع الياباني وقيمه وتقاليده التي لا تتقبل المعارضة الصارخة وتصارع الآراء، وتشجع على التوفيق بين الآراء المتباينة، وبالتالي التوصل إلى الإجماع. وبسبب ذلك، فإن التصاق اليابانيين بالأهداف وحماسهم لتنفيذ الخطط والبرامج والقرارات المبنية على الإجماع يفوق بكثير حماس الأفراد العاملين في المؤسسات الغربية، ويعزوا الكثيرون النجاح الاقتصادي الباهر لليابان بعد الحرب العالمية الثانية وتفوقها على أكثر النظم الاقتصادية الغربية والتي تتمتع بمزايا واضحة من حيث توفر الموارد وسهولة الوصول إلى الأسواق لممارسة هذه القيمة العليا.

النظام السياسي الإسلامي والتعددية

يتبين من المناقشة السابقة بخصوص الإجماع أن التنظيم الإسلامي يقبل بتعدد واختلاف الآراء، بل يعتبر ذلك ضرورة ملحة وحيوية، ولكنها تعددية فكرية لا تنظيمية – أي أنه لا يقبل بتحولها أو تقولبها بشكل أحزاب أو كتل أو جماعات متميزة ضمن التنظيم الإسلامي، وتقسيم الأمة إلى حزب وأشياع أمر منهي عنه في الوحي الإلهي، فما دام الغالبية العظمى تؤمن بثوابت الإسلام وضرورة تطبيقها، فإن مجال الاختلاف حولها أمر غير مقبول، ويرى بعض المؤرخين بأن الاختلافات السياسية حول الخلافة، أي: هل تكون حكراً على قريش أم لا؟ أو من

الأمويين أم العباسـيين؟ سـاهمت في تعميق الخلافات بين المذاهب الإسلامية.

ونظرياً على الأقل يحق لكل فرد في النظام الإسـلامي أن يكون له رأي مختلف عن البقية، أي أن التعددية تسـاوي بالحد الأعلى مجموع كافة الأفراد في النظام، ولكن مصـلحة النظام والجماعة، التي هي مجموع المصـالح الفردية للجميع بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة، سـواء كانت آنية أو مسـتقبلية، والحرص على تحقيق وإدامة هذه المصلحة تفرض اذابة الاختلافات في بوتقة الاتفاق أو الأجماع، لذا فإن من الضـروري أن يسـعى الجميع، وبالأخص الموفدون من أعضـاء مجالس الشورى على المستويات المختلفة، إلى الوصول إلى توافقات حول مختلف القضـايا المعروضـة أمامهم. وهكذا تتوازي أو تتوازن التعدديـة مع الحرص على التوفيق بين الآراء والمواقف والإجمـاع، وينتج عن هذا تعادل حيوي وفعال ومنتج.

وينبغي عدم تحول هذه التعددية إلى حزبية أو فئوية ضـيقة ما أمكن ذلك، ولا شك بأن الأحزاب في الدول الإسـلامية والعربية؛ سـواء في النظم التسلطية ذات الحزب الواحد، أو اللبرالية متعددة الأحزاب، قد فشـلت في تطوير هذه النظم السـياسـية ولم تحقق مجتمعات العدالة والمسـاواة وضـمان الحقوق الأسـاسـية للأفراد، كما أنها في الغالب نخبوية أو مجرد أدوات بيد القادة المتسلطين والنخبة الحاكمة، وبالتالي لا تمثل آراء ومواقف وتطلعات الأفراد، فهي من دون شك أبعد ما تكون عن التعددية المطلوبة، و لم تكن في بعض الحالات سـوى واجهات عصـرية لانقسـامات عرقية أو مذهبية أو فئوية، ولم تسـاهم في ظهور اجماعات وطنية أو قومية، وحتى الأحزاب في الدول المتقدمة صـناعياً هي نخبوية وأوليجاركية، تتحكم فيها فئة قليلة، ولو كانت هذه الأحزاب موضوعية ومتجردة وحريصة على الالتزام بالمبادئ والقيم الإنسانية، وبالأخص العدالة، لما انحازت وبصـورة علنية وحماسـية للكيان الصـهيوني المعتدي واحتلاله لأرض العرب والمسـلمين وقتله الأبرياء

والاستمرار في عدوانه منذ أكثر من نصف قرن، وسكتت أو ساندت معظم الأحزاب الفرنسية المذابح الفرنسية التي اقترفت في الجزائر أثناء الاحتلال. فإذن، الأحزاب قد تمنع من تحقيق الإجماع وتؤدي إلى التشتت والاختلاف، وينبغي التذكير بأن الأحزاب لم تعتبر عاملاً إيجابياً، بل خاصية مميزة للنظم السياسية "المتقدمة" و "العصرية"، إلا لأنها موجودة في النظم الليبرالية والغربية، والنظام الإسلامي لا يعترف بكون هذه النظم "تقدمية" و "متطورة"، بل إنه يعتبرها فئوية وأوليجاركية وذات فعالية محدودة.

ضمان الحقوق والحريات الأساسية

يضمن التنظيم الإسلامي الحقوق والحريات الأساسية لجميع أفراد النظام، بما في ذلك معارضي النظام، ضمن الحدود المقررة، وهذه الحريات مكفولة للجميع شرعاً، انطلاقاً من مبدأ "أن الإنسان مخير لا مكره"، فله الحق إذن في اختيار عقائده وأفكاره ومبادئه الشخصية، والتمسك بها والتصريح بها وممارستها، حتى لو كانت مخالفة للشريعة والنظام، وليس من حق التنظيم الإسلامي السياسي أو غيره أن يفرض على الأفراد اعتناق فكر محدد أو التخلي عن أفكارهم الشخصية، ومن هذه الحقوق أيضا: الحقوق السياسية الخاصة بإبداء الآراء المعارضة واختيار سياسات وبرامج التنظيم، فبما أن من واجب المسلم أن يقول للظالم: "يا ظالم"، فإنه من الضروري أن تتاح له كافة الحريات اللازمة للتعبير عن هذه المواقف، والالتزام بالأوامر الشرعية الخاصة بانتقاد الحكام وتقويم سياساتهم وسلوكياتهم بطريقة موضوعية وبناءة، وبمختلف الوسائل المتاحة، بما في ذلك إصدار الصحف والنشرات والبيانات وعقد التجمعات والمسيرات، والتظلم ورفع الدعاوى، وتلخص المباديء التالية مفاهيم الحقوق والحرية في الإسلام:

– إن ضمان الحقوق الأساسية نابع من استهداف النظام الإسلامي إزالة الظلم بمختلف أنواعه وصوره، وحتى يمكن تحقيق ذلك، فلابد من إعطاء كل فرد الفرصـــة الكاملة لتحصـــيل حقوقه وإزالة الظلم الواقع عليه، وذلك من خلال إبداء رأيه ومطالبته لهذه الحقوق.

– بما أن الإنسان يتحمل مسؤولية التصدي للظلم بمختلف صوره، وليس فقط الظلم الواقع عليه، وإن عليه واجب إزالة هذا الظلم، أو على الأقل محاولة ذلك بالطرق المشـــروعة، فلابد إذن من أن تتوفر له كافة الوســـائل للقيام بذلك، وبطريقة ســـلمية منظمة لا تؤدي إلى العنف أو الفوضى والاضطراب.

– إن أصل الحق الأساسي في حرية الاختيار إلهي، منحه الله للبشر وليس لأي إنســـان أو نظام ســـياســـي أن يحرم البشـــر منه، وذلك بأن يفرض عليهم اختياراً معيناً أو يلجأ إلى التهديد والقهر لحملهم على اعتناق مبدأ معين، أو حملهم على تغيير معتقداتهم بالإكراه.

بالإضـــافة إلى هذه الحقوق الأســـاســـية المتعلقة بالعقيدة والرأي، توجد حقوق أخرى يضـــمنها التنظيم الإســـلامي، منها: حق التعلم؛ والمنصوص عليه شرعاً، والحق في محاكمة عادلة، والحق في ضمان الكفاف من العيش للجميع، وبالذات الفقراء والمحتاجين، وكل هذه حقوق منصوص عليها شرعاً.

قابلية التطور والأخذ بالأساليب الحديثة

يتكون التنظيم السياسي الإسلامي من ثوابت ومتغيرات وعنصر بشري، فالثوابت هي المبادئ والأسس التي يستند عليها النظام - وهذه ثابتة دائمة لا تقبل التغيير - مثل: العدل، والحريات الشخصية، والبيعة، والشـــورى، والاتفاق، والإجماع، وعدم التنازع والتفرق في أحزاب وفئات – ويجب أن يتصـــف بها التنظيم الإســـلامي على الدوام، إذ أنها

تشكل سماته المميزة المستمدة من نصوص قرآنية وأحاديث نبوية، ولا يجوز التهاون في ذلك؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تحول في طبيعة النظام، وانتفاء كونه إسلامياً، ويجب على أعضاء النظام التوصل إلى اقتناع بأن هذه الصفات في النموذج السياسي هي أفضل ما يمكن للعقل البشري التوصل إليه، وأنها تتكامل مع تسامي الأفراد في المجتمع الإسلامي - بشكل عام، وأولي الأمر بالذات – على الأهواء والنزعات الفردية، وإخلاصهم وتفانيهم في خدمة المصلحة العامة لينتج عن ذلك نظاماً إلهياً-بشرياً أفضل. ومن هذا يتبين أن العنصر البشري يؤدي دوراً حيوياً في تشغيل هذا التنظيم بفاعلية وكفاءة، وكلما ارتفع هؤلاء الأفراد بمستوى أدائهم وإخلاصهم والتزامهم بالمبادئ والقيم، كلما ازدادت فاعلية التنظيم في تحقيق أهدافه وبكفاءة عالية، وبالطبع ازداد رضا الأفراد عنه وتمسكهم به والتفافهم حوله.

بالإضافة إلى الأسس والمبادئ والعنصر البشري، يتضمن التنظيم السياسي الإسلامي وسائل وطرق، وهذه الوسائل والطرق تشكل تقنيات لتحقيق أسس التنظيم وبلوغ أهدافه. وإذا كان من مرفوضاً الغاء أو تغيير أو تعديل ثوابت النظام فان من الجائز بل من الواجب البحث عن أفضل الوسائل لجعل هذا النظام أكثر فاعلية وكفاءة ما دامت لا تتعارض مع الأسس والثوابت، وبهذه الطريقة يمكن تطوير النظام وتحسين اداءه وتكييفه مع التطورات التقنية والظروف الزمانية والمكانية، فلا يوجد ما يمنع من استعمال صندوق اقتراع أو التحول الى ماكنة التصويت. ولابد هنا من التأكيد على بديهية أن التنظيم السياسي الإسلامي يتنافى تنافياً كلياً مع الفكرة الميكافيلية القائلة بأن الغايات تبرر الوسائل، فالوسائل يجب أن تكون مشروعة وأخلاقية وإسلامية مثل الغايات تماماً، ومادام هذا الشرط متوفرا في الوسائل أو بعد تعديلها أو تكييفها لتكون ملائمة للتنظيم الإسلامي، فإن من الواجب على أولي الأمر المبادرة إلى إدخال هذه الوسائل التي تساعد في زيادة كفاء وفعالية النظام، وبشكل مبدئي يمكن القول بأن التنظيم الإسلامي يتطور باتجاه ما يلي:

- **زيادة درجة المشاركة في اتخاذ القرارات (الشورى).**
- **بلوغ درجات أعلى من اللامركزية.**
- **تطوير الوسائل والتقنيات.**

وبالتالي فانه يمتلك كافة مقومات البقاء والتطور.

الفصل الرابع
النظام الاقتصادي

يشكل النظام الاقتصادي الإسلامي نظاماً فرعياً من النظام الإسلامي الكلي، وحتى يمكن اعتبار النظام الإسلامي نظاماً شاملاً للحياة يتوجب أن يكون له نظام اقتصادي أصيل على مستوى الأسس والمبادئ والقواعد، وأن يكون هذا النظام فعالاً وناجحاً وقابلاً للتطبيق وصالحاً لكل الأزمنة والأمكنة، كما من الضروري أن يكون هذا النظام متفاعلاً وبناءً – أي أنه يتفاعل مع بقية الأنظمة الفرعية، ويتكامل معها في تحقيق الأهداف العامة للنظام الكامل، كما ليس من المقبول أن يتم تحقيق أهداف النظام الاقتصادي على حساب أهداف ومصالح النظم الأخرى – مثل النظام السياسي أو الاجتماعي –، ويتطرق هذا الفصل لهذا النظام بالشرح والبحث للتأكد أساساً من وجود العناصر الكافية لقيام هذا النظام واستقصاء أهم مميزاته.

مكونات النظام الاقتصادي

ينبغي أن تقدم النصوص الإسلامية القرآنية والرسالية الأسس والمبادئ المنظمة للنشاطات والعلاقات الاقتصادية التي تشكل اطاراً لنظام اقتصادي متميز للنظام الإسلامي الكلي، وأن تشمل هذه المبادئ العام والخاص أو الكلي والجزئي في الاقتصاد، وفي نفس الوقت يترك هذا الإطار الفكري والأسس العملية مجالاً رحباً للمرونة في الاختيار واتخاذ القرار والتكيف مع الظروف المتغيرة واستيعاب الوسائل والطرق المتطورة.

مشروعية النشاطات الاقتصادية

تؤكد النصوص الإسلامية على أن النشاط الاقتصادي أساسي وحيوي وضروري لبقاء المجتمعات وتطورها وازدهارها ومنعتها ورفاهية افرادها، وأن هذا الجانب المادي في حياة ونشاط الأفراد مشروع وطبيعي ولا يتنافى مع فطرة البشر التي أوجدها الله فيهم، وفي الواقع، فإنه لا يوجد في الإسلام فصل وحدود وحواجز بين الجوانب الروحية والجوانب المادية، فالمسلم مطالب بأن يحيا حياته كاملة بجانبيها المتكاملين الروحي والمادي، فالرهبانية ممنوعة في الإسلام، والتصوف وترك أمور الدنيا أو التعيش عالة على الآخرين – كما يفعل الرهبان البوذيون أو غيرهم – أمر مرفوض تماماً في الإسلام. فالنشاط الاقتصادي - من زراعة أو تجارة أو بيع وشراء أو التوظف وغير ذلك- واجب على كل فرد قادر على تحصيل قوته وقوت أفراد أسرته الذين يعيلهم.

ولو دعا الإسلام أتباعه مثلاً إلى الانصراف الى الروحانيات والتفرغ للعبادة لكان ذلك عيباً واضحاً في فكره يستحق عليه الانتقاد، والمبدأ الإسلامي "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، وأعمل لأخرتك كأنك تموت غداً" يلخص الفكر الإسلامي الأصيل بخصوص الروحانية والمادية، فالدنيا تمثل الجانب المادي، والآخرة هي العالم الذي تهوى إليه الروحانية، والمطلوب من الفرد المؤمن أن يجمع بين العالمين أو الجانبين في الحياة، بحيث تتحقق أهداف وحاجات الفرد المادية دون التفريط بأي من المثل والقيم الروحانية، ولا يوجد فصل بين هذين الجانبين، إذ يجب أن يتضافرا وبشكل عضوي.

هل التعايش المادي والروحي ممكن؟

يدعي البعض بأن من غير الممكن الجمع بين الروحي أو القيمي والمادي، وأن هذين العنصرين أو الأصلين غالباً ما يكونا متناقضين

بحيث أن تحقيق مطالب أحدهما يكون دائماً وحتماً على حساب الآخر، ووفقاً لذلك ينتشر اعتقاد بأن التاجر لا يمكن أن يحقق أرباحاً مجزية، وأن البائع لا يستطيع تصريف بضاعته، وأن صاحب المصنع لا يستطيع إبقاء مصنعه منتجاً إذا لم يستخدم غالباً أساليب ملتوية غير أخلاقية – مثل إخفاء العيوب في بضاعته أو منتجاته، أو المبالغة في إطراء جودتها وفوائدها، وحتى استعمال الكذب والاحتيال والتدليس في ترويجها ولعقد الصفقات المربحة، ولأن جميع المزارعين والتجار العاملين في النشاطات الاقتصادية يلجأون لمثل هذه الأساليب، فإن على الجميع اعتماد الحذر في التعامل معهم، وعدم تصديق كل ادعاءاتهم وأقوالهم، و تؤكد هذه الأفكار والاتجاهات على أن الفرد يسعى إلى تحقيق أهدافه الشخصية والأنانية، وأنه بدون ضوابط السوق بالدرجة الأولى وبعض التشريعات القانونية سيتمادى على الأغلب في اللهاث وراء مصالحه، دون أي اعتبار لمصالح الآخرين أو المصلحة العامة، وهذا هو الأساس الفكري-الفلسفي للرأسمالية. من جهة أخرى، فإن الفكر الاشتراكي والشيوعي دعا إلى إلغاء دور الفرد في النشاط الاقتصادي من أجل التخلص وبصورة نهائية وأكيدة من ميله القوي إلى الاحتكار والاستغلال وتغليب مصلحته الشخصية، ووضع كل النشاطات الاقتصادية – أو على الأقل الرئيسية منها – تحت سيطرة الإدارة الجماعية للمجتمع، أو بالتحديد للدولة وأجهزتها الإدارية التي تمثل مصالح المجتمع وتحرص عليها أشد الحرص.

ومن الواضح أن الإسلام يرفض الاتجاهين، فالإنسان لم يوضع في هذه الدنيا لكي يدير ظهره لها ويترهبن أو يتصوف، فما يردده البعض، ترفعاً أو تهكماً، بأن المال "وسخ دنيا" يتنافى بل يتناقض مع وصف القرآن الكريم للمال:

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1].

(1) سورة الكهف: من الآية46

فالمال اقترن بالبنين في وصفه بزينة الحياة الدنيا، فهل البنين أيضا انغماس دنيوي أو ترف مادي واجب الترك؟ فلو ترهبن أو تصوف الجميع لانقرضت البشرية بأجمعها، ولكن من المؤكد بأن على المسلم المؤمن ألا يؤثر الحياة الدنيا الفانية القصيرة على الآخرة؛ لأن ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[1]، والمال هو إحدى النعم التي ينعم بها الله على عباده، وكثرتها دافع لهم لشكرها ونفع الآخرين بها من خلال استثمارها وأداء حقها من زكاة وصدقات، وبالضد من ذلك تكنيزها وحرمان الآخرين من الاستفادة منها.

وتؤكد النصوص الدينية بأن للإنسان رغبات وشهوات ودوافع – كما تبين الآية الكريمة: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾[2] - وهو بالتالي يرغب في تحقيقها، ويجب أن لا يشعر الإنسان بالحرج أو النقص أو الذنب وتأنيب الضمير لوجود هذه الشهوات والرغبات في نفسه، وحب الامتلاك أحد هذه الشهوات التي قد تصل لدى البعض إلى حد الرغبة بامتلاك القناطير المقنطرة من المعادن الثمينة وغيرها من وسائل الثروة، وفي نفس الوقت فإنه مطالب بأن يميل عن هذه الشهوات ميلا كبيراً، أي يتحكم بها بدلاً من أن يدعها تتحكم فيه، فلا يجعل امتلاك الثروة هدف حياته النهائي، بل عليه أن يضعها في موضعها المناسب من تفكيره، ويعتبرها وسائل لبلوغ أهدافه وتوفير حاجاته الأساسية، فالإنسان مخير لا مسير، لذا فعليه أن يختار هو بنفسه السيطرة على هذه الرغبات والدوافع، وأن يحولها إلى طاقات إنتاجية مفيدة له ولغيره، وعلى أساس أن الإنسان ليس جزيرة في عرض البحر، وأن مصلحته الشخصية تعتمد في المديين - القصير والطويل – على تحقيق مصالح غيره أيضاً، و يجب أن يتوصل الفرد بنفسه إلى هذا الاقتناع ويجعله

---

(1) سورة الأعلى: الآية **17**.

(2) سورة آل عمران: الآية **14**.

قاعدة لنشاطاته الاقتصادية. ومن جهة أخرى، فإن للنظام الإسلامي ومؤسساته المختصة دور في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي الفردي والجماعي، وذلك بتوفير الفرص لهذه النشاطات ووضع الضوابط العامة التي تحمي الأفراد من استغلال الغير، وتؤسس العدالة الاقتصادية التي فقدت في العهود السابقة للنظام الإسلامي.

وتتضح مشروعية النشاط الاقتصادي من النصوص الصريحة الدالة على ذلك، إذ تميز هذه النصوص مثلاً بين البيع والشراء، أو التجارة والربا، فالتجارة نشاط مشروع إسلامياً، ولكن الربا محرم، وقد عمل الرسول (ص) والعديد من أهل بيته وأصحابه في التجارة، واسترزق المسلمون الأوائل من نشاطات أخرى مثل الزراعة والصيد وغيرها، والتي يعتبرها النظام الإسلامي معائش أو وسائل للعيش يختارها الفرد لتحقيق احتياجاته وبلوغ أهدافه، ولا غبار عليها مادامت لا تنطوي على سلوكيات محرمة. كما حددت التعاليم الإسلامية النشاطات الاقتصادية المحرمة - مثل صنع الخمور والاتجار بها، والاتجار بأجساد الإماء أو البغاء، والربا، والقمار -، وبينت الأسباب الوجيهة لمنع ذلك، وكان أسلوبها في ذلك عقلانياً ومقنعاً، وقد أيدته كافة البحوث العلمية الرصينة، وبشأن الخمر على سبيل المثال تبين الآيات القرآنية بأن لها منافع ولكن مضارها أكثر من فوائدها، وهذا ما أكدته آخر البحوث الطيبة والدراسات والاحصائيات حول الجريمة في القرن العشرين وأوائل القرن الحالي، لذا نزل التحريم بخصوصها، وما ينطبق على الخمر يصح بالنسبة للقمار أيضاً، والبغاء محرم لأنه ينطوي على استغلال للنساء والحط من مكانتهن.

يتضح من ذلك كله بأن النشاط الاقتصادي مشروع في النظام الإسلامي، بل هو أحد أركانه الرئيسية لكونه مصدر معاش المسلمين، ويمكن تعريف النشاط الاقتصادي إسلامياً بأنه كل أوجه التصرف المشروعة بالنعم الإلهية من أموال وممتلكات وموارد طبيعية وعمل، والاستفادة منها استفادة تامة بالدرجة الممكنة.

أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي

يهدف النظام الاقتصادي على المستوى العام Macro في النظام الإسلامي الشامل إلى تلبية حاجات الأفراد الأساسية، وذلك من خلال إنتاج وتسويق السلع والخدمات، ويشارك الفرد في النشاط الاقتصادي لتوفير حاجاته الفردية وحاجات أفراد أسرته الذين يعيلهم. فالنشاط الاقتصادي - إذن - له أهداف أو وظائف جماعية، وكذلك فردية، والمنفعة العامة مفهوم أساسي في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وكما يتبين من الحديث التالي: (خير الناس من نفع الناس)، ويتحقق ذلك تلقائياً نتيجة سعي الفرد لتحقيق مصالحه الشخصية، مع الالتزام بالقيم والضوابط الأخلاقية والسلوكية المحددة لذلك، وهذا كفيل بحد ذاته بتحقيق المنفعة العامة.

ومن المهم هنا أن ندرك بأن المنفعة العامة لا تعرف في الإسلام وفقاً لمؤشرات أو اعتبارات اقتصادية بحتة، فالمنفعة العامة لها جوانب أخرى أساسية - سياسية واجتماعية، وحتى صحية، فقد تكون صناعة وتجارة الخمور مفيدتان اقتصادياً، ولكن في نفس الوقت للخمور مضار صحية واجتماعية بالغة تتضح من مراجعة بسيطة لإحصائيات الإدمان والجرائم العنيفة والأخلاقية في الدول الغربية، والتي أثبتت بما لا يقبل الشك بأنها "أم الكبائر". وعلى هذا الأساس تدفع حسابات المنفعة العامة الشاملة والكلية باتجاه تحريم الخمور، وبما أن موالاة غير المسلمين كذلك أمر محرم على الأمة الإسلامية ونظامها، فإن أي نشاط اقتصادي يجعل النظام معتمداً عليهم ويفقده بالتالي حرية قراره واستقلاليته – مثل الاقتراض من مصارفهم العالمية – هو بالتالي غير مقبول، إلا ربما للضرورة القصوى وكحالة استثنائية، وقد تخوف بعض المسلمين الأوائل من النتائج الاقتصادية للأمر الإلهي بمنع الكفار من دخول مكة المكرمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾[1]؛

---

(1) سورة آل عمران: الآية 14.

لأنهم كانوا يعتمدون عليهم في الحصول على الكثير من حاجاتهم المعاشية الأساسية، ولعدم ادراكهم الفوائد الجمة لاستقلالهم الاقتصادي والمعاشي من الكفار، وبالتالي ضرورة أن لا يعطى لغير المسلمين الفرصة لاستعمال قوتهم الاقتصادية للتأثير على المسلمين وابتزازهم وربما السيطرة عليهم، ويتبين من هذه الحالات أن المنفعة العامة، والتي هي الهدف الرئيسي للنظام الاقتصادي، مفهوم عام وشامل، وأن المنافع أو المصالح الاقتصادية لا تتقدم على غيرها في الأهمية دائماً.

وحتى يستطيع كل فرد في النظام الإسلامي المشاركة بصورة بناءة وإيجابية في النشاط الاقتصادي وممارسة دوره في ذلك، فإن من الضروري أن تكون لديه معلومات أساسية كافية عن طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي، وكيفية عمله، والضوابط التي تتحكم فيه، والقيم والأخلاقيات التي يجب الالتزام بها، وأن يكون هذا الإدراك مستنداً الى مناقشات عقلانية-وظيفية تحدد فوائد ومزايا عناصر وخصائص النظام وتفوقه على بقية النظم المعاصرة والتاريخية.

العملية الاقتصادية

يحدد النظام الاقتصادي الإسلامي طبيعة ومكونات العمليات الفرعية التي تجري داخل النظام وتؤدي بمجملها إلى تحقيق أهداف النظام، ويمكن تمثيل هذه العملية الاقتصادية في المعادلة التالية:

النعم + العمل والتعاون + المعرفة + القيم والأخلاقيات + التوفيق الإلهي = أهداف النظام (تحقيق الحاجات الفردية + المنفعة العامة)

وكما يتضح من هذه المعادلة فإن العملية الاقتصادية تستدعي وجود عدد من المدخلات، هي: النعم، العمل والتعاون، المعرفة، القيم والأخلاقيات، والتوفيق الإلهي، وهذه كلها ضرورية وأساسية لتحقيق أهداف النظام أو مخرجاته، ويتم الحصول على هذه الموارد أو

التسهيلات من الله عز وجل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبدون شك، فإن التوفيق الإلهي منّة ربانية، وهو سبحانه وتعالى مصدر القيم والأخلاقيات والمعرفة، والذي آخى بين المؤمنين كما آخى بين المهاجرين والأنصار في صدر الإسلام، وهو الخالق الرازق الذي أوجد الطبيعة وما فيها من نعم وموارد. وفيما يلي بحث موجز لهذه العناصر أو المدخلات.

النعم

يشمل مفهوم النعم الإسلامي: الموارد البشرية والمالية والطبيعة، ولكنه يختلف وبصورة جوهرية عن مفهوم الموارد لدى الاقتصاديين. وهذه النعم قد تكون فردية أو جماعية - أي أنها قد تكون بحيازة الفرد، مثل ثروته الشخصية من أموال وممتلكات وقدراته الجسمانية والعقلية، أو جماعية يمتلكها النظام الإسلامي، مثل الموارد الطبيعية من أرض ومياه ومعادن وغيرها، وقد يبدو ظاهرياً بأن النعم هي مصطلح مرادف للموارد، وبما أن الموارد هو المصطلح الشائع لدى المتخصصين وغير المتخصصين فلعل أحدهم يتساءل ما الفائدة من إضافة مصطلح جديد وما المانع من استعمال مصطلح الموارد، ولكن هذا الافتراض أو الانطباع غير صحيح، فمصطلحا النعم والموارد يشيران كليهما إلى الموارد، ولكن مفهوم النعم يختلف اختلافاً مهماً ومتميزاً عن الموارد، فالموارد مصطلح تخصصي لا يهتم بمصدر هذه الموارد، فإذا سألت خبير اقتصادي أو عالم بطبقات الأرض عن مصدر النفط لأجابك بأنها مادة كيمائية نتجت عن عمليات طبيعة منذ قديم الزمن، كما أنه قد يبين بأنها مورد نادر وقابل للنضوب – أي أن كمياته المتوفرة في باطن الأرض محدودة، وفي يوم ما ستستهلك تماماً. وإذا كان هذا المتخصص غير متدين، فإنه يؤمن تماماً بأنه من صنع الطبيعة، أما لو كان متديناً فسيعزوه في الأصل إلى الله موجد الأسباب والعلل والنعم.

يدل مصطلح النعم على وصف للموارد بأنها هبات ومِنّات من الله، وهذا يغير وبطريقة جذرية نظرتنا وتعاملنا مع هذه الموارد، وأول ما يتوجب علينا أن نلتزم بالتعاليم الإلهية بخصوص استعمال هذه الموارد، فالمبدأ الأساسي أن كل النعم (الموارد)الظاهرة والباطنة، المكتشفة والتي لم تكتشف، المستعملة والمعطلة – هي من عند الله، أسبغها على البشر وسخرها لهم ليستفيدوا منها في حياتهم، ولكن بشروط تضمن حسن استخدامهم لها، وتؤدي إلى النتائج الإيجابية المنشودة من ذلك، وعلى المسلم العضو في النظام الإسلامي أن يقتنع تماماً بأن مصدر هذه النعم كلها هو الله – كما تبين الآية الكريمة التالية:

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ، أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ، إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ، بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ، أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ، أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ، لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً فَلَوْلا تَشْكُرُونَ ، أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ، أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ، نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعاً لِلْمُقْوِينَ ، فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾[1].

وتدل هذه الآية على أن النعم مثل الزرع – أي الأرض الخصبة، وما تتطلبه زراعتها من إمكانيات وجهود - وكذلك الماء والوقود هي كلها نعم من عند الله، وفي آيات آخر إشارات إلى أنواع أخرى من النعم، مثل: الحديد وغيره من المعادن، وكذلك المال، والقدرات العقلية.

يفرض علينا الإقرار بأن النعم من عند الله النظر لها بصورة مختلفة، فعندما ينتهي الفرد المؤمن من تناول طعامه لا ينسى أن يشكر الله على النعم من أصناف الطعام والشراب، وربما شاهد البعض طريقة آبائهم وأجدادهم في التعامل مع النعمة، فبالإضافة إلى شكر الله على النعم – مثل الغذاء والصحة والستر وغيرها – كانوا يبجلونها، فإذا وقعت من أحدهم على الأرض أو شاهد كسرة خبز مهملة ملقاة على قارعة الطريق

(1) سورة الواقعة: الآية **63 – 74**.

انحنى - وعلى الرغم من مشقة ذلك على كبار السن منهم – ليلتقطها ثم يقبلها مراراً وتكراراً ويرفعها إلى جبهته ثم يضعها في مكان مرتفع عن الأرض حتى لا تطأها الأحذية والأقدام. ومن المؤسف بأننا لا نشعر بنفس التقدير لنعم الله، وإن كان الأمر لم يصل بنا بعد إلى رمي وإتلاف وحرق المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية كما تفعل بعض الدول والشركات للمحافظة على ارتفاع أسعارها، بدلاً من التبرع بها أو بيعها بأسعار متهاودة لفقراء العالم وأطفاله المتضورين جوعاً، وهذا الموقف بالطبع هو منتهى جحود النعم الناتج عن اعتبارها مجرد موارد طبيعية يتحكم بكمياتها وقيمتها قانون العرض والطلب.

يجب أن يؤدي الاعتقاد بمفهوم أو مبدأ النعمة - أي كون مصدر الموارد ومالكها الأول هو الله – إلى الالتزام بكافة الشروط التي وضعها الله لاستخدام هذه النعم استخداماً صحيحاً ومنتجاً ولفائدة الجميع.

يتضح من هذا ارتباط مفهوم النعم بمفهوم إسلامي مهم آخر هو "الشكر"، والشكر هو أساسا الإقرار اللفظي بأن المصدر لكافة النعم، بما فيها المال والعافية، هو الله وليس الطبيعة أو الأرض أو عمليات كيمائية، أو الأجيال السابقة، ونحن نعرف جيداً أن حمد الله وشكر نعمه، والذي يردده المؤمن يومياً ضروري ومهم للبشر أنفسهم، وأن الله سبحانه وتعالى غني عن العالمين وعن شكرهم وتسبيحهم، فهو تعالى وتنزه ليس مثل إنسان كريم يطربه الثناء على كرمه، وحتى تتحقق العلاقة السببية في: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[1] يجب أن يتعدى الشكر مجرد التعبير اللفظي إلى التطبيق الفعلي والعملي للوصايا والتعاليم بخصوص استعمال النعم والاستفادة منها وكما يلي:

أولاً: إن اعتبار هذه الموارد نعماً تستوجب الشكر يمنحها قيمة متميزة إضافية تزيد على قيمتها المادية، وتتطلب منا التصرف معها كما كان آباؤنا وأجدادنا يتعاملون مع كسرة الخبز – أي تقدير قيمتها العظيمة

(1)سورة ابراهيم: الآية 7.

وأن هذه النعمة قابلة للنضوب، وبشكل قد يكون مفاجئاً وحاسماً، فالمياه، والتي هي عصب حياة المجتمعات، يمكن أن تقل أو حتى تنضب بسبب عدم سقوط أمطار كافية لعدة سنوات متتالية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الماء في الأنهار وكذلك غوران الماء – أي هبوط مستواها في الآبار والينابيع، بحيث يصبح الوصول إليها صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وهذه التغيرات الطبيعية أمور ربانية لم يستطع الإنسان حتى الآن بما لديه من نظريات ومعارف عن الطقس وتقلباته أن يتحكم بها أو حتى يفهمها بصورة كاملة، ولولا ذلك لما عانت معظم الدول العربية والآسيوية ودول القرن الإفريقي وغيرها من مناطق العالم من قلة الأمطار ونضوب مصادر المياه.

إذن، يستوجب شكر النعمة أولاً استعمالها بتعقل واعتدال، ويعني ذلك عدم إهدارها، وعلى سبيل المثال، أن الفرد مطالب بأن يستخدم الماء بحرص حتى ولو كان مصدره نهراً عظيماً جار، وأن يحافظ على هذه النعم من الزوال والتلف. ولم يتوصل بعض العلماء الغربيون إلى أهمية المحافظة على البيئة وما فيها من نعم أو موارد أو ما يعرف بـ conservation إلا مؤخراً جداً، وهم يحاولون جهدهم حالياً إقناع القادة السياسيين ومدراء شركات الأعمال بذلك للحد من الإسراف في استهلاك الموارد الأولية، من مياه ومعادن وأراضي وغيرها، ويعتقد البعض بأن هذا الإدراك جاء متأخراً، وأن الخراب الناتج عن الهدر والإسراف في أشكال التعامل الأناني مع الموارد لا يمكن إزالته أو التخلص من نتائجه الضارة. وعلى سبيل المثال، فإن الطلب الكبير على الورق أدى إلى تقلص مساحات الغابات في العالم بصورة ملحوظة، مما ساهم بدوره في زيادة كمية ثاني أوكسيد الكربون في الجو، وهو عامل رئيسي في حدوث ظاهرة green house effect التي تهدد كل أنواع الحياة على وجه الأرض، كما أن قطع أشجار الغابات سارع في انقراض العديد من الحيوانات، ويتضح لنا مدى الإسراف في إنتاج واستهلاك الورق من قبل الغربيين عندما نعرف بأن إصدار عدد يوم الأحد من جريدة نيويورك تايمز يتطلب قطع واستخدم آلاف الأشجار الضخمة التي يستغرق نموها

عشرات السنين، ومن المعروف أن معظم ملاحق هذه الجريدة – كما هو الحال في معظم إصدارات يوم الأحد من الجرائد الغربية – تتضمن أخباراً ومعلومات ثانوية في أهميتها، أو حتى تافهة، مثل: الإعلانات التجارية، والمعلومات عن السيارات الجديدة والمنازل والسياحة والرياضة والطبخ والنكات المصورة، بالمقارنة بهذا السرف، فإن اعتبار غابات الأشجار من النعم العظيمة يستدعي التعامل معها بتعقل والاستفادة منها في الأمور الضرورية أساساً، وعدم التفريط فيها وتعويض ما يتم قطعه والاستفادة منه حتى لا يقل عدد الأشجار في مختلف بقاع العالم.

ومن الضروري أن ندرك بأن هذا التعامل غير السليم وغير المسؤول مع النعم ليس ظاهرة غربية، بل هو موجود أيضاً بين المسلمين، ويضح ذلك في تعامل العراقيين المعاصرين مع النخيل، فمن المعروف بأن النخيل نعمة وثروة عظيمة أسبغها الله على أهل العراق، وقد اشتهر العراق بنخيله على مدى التاريخ المدون، وشكل التمر غذاءً أساسيا ورخيصاً للعراقيين وخاصة للفقراء ومحدودي الدخل منهم، وتعد بعض أنواعه من أفخر الفواكه التي يقبل على شرائها الأغنياء، واستفاد العراقيون فائدة جمة من تصدير وبيع التمور الفائضة إلى الدول الإسلامية وغيرها، ولكن منذ عقد السبعينات أهملت الحكومة العراقية وأصحاب البساتين النخيل، مما أدى إلى انخفاض عدد النخيل في العراق بنسبة الثلث، وتسبب في هلاك عشرة ملايين نخلة، كما ادت الحرب العراقية ضد الجمهورية الإسلامية في إيران الى اتلاف مساحات شاسعة من بساتين النخيل في البصرة، وهذا السلوك يعد بطراً واضحاً بالنعمة، وتدمير النعم هو كفر بها، وبالتأكيد فإن العراقيين الذين عانوا الأمرين منذ فرض الحصار الاقتصادي عليهم في بداية التسعينات قد شعروا بالنتائج الوخيمة للبطر والكفر بالنعمة، وندموا على ذلك.

نستنتج من هذه المناقشة والأمثلة أهمية شكر النعم من خلال صيانتها؛ لأنها قابلة للزوال، وكما أن شرعاً لا يجوز أن يعطى المعتوه أو ضعيف العقل حرية التصرف بأمواله؛ لأنه وبالتأكيد لن يحسن ذلك،

فإن إساءة استعمال النعم الإلهية، من أموال وغيرها، دليل على عدم اعتماد العقلانية وحسن التدبير في ذلك، مما يجعل القائمين عليها شرعاً غير مؤهلين لتحمل هذه المسؤولية. فمن الضروري إذن التذكير بأن الإنسان أعطي حق التصرف بالنعم كلها التي سخرت له، ولكنه في نفس الوقت يتحمل المسؤولية عن ذلك، وهي من جنس المسؤولية التي تنوء بحملها الجبال.

بالإضافة إلى الامتناع عن الكفر بالنعمة أو إتلافها متعمدين تشتمل صيانة النعمة، باعتبارها سلوكاً معبراً عن شكر النعمة، الحرص على عدم تخريبها أو تقليلها من خلال الإهمال، ولأن البعض لم ينظروا إلى الموارد باعتبارها نعماً إلهية، فقد استمروا في تلويث البيئة، ومنذ بداية الثورة الصناعية الأولى وحتى وقتنا الحاضر، دون الاكتراث للنتائج السلبية لذلك على المديين القصيرين والطويل، وذلك لأنهم اعتبروا الماء والأرض وما فيهما مجرد موارد ذات قيم اقتصادية بحتة، وحتى أن الهواء الضروري للحياة لم يصنف كمورد، بل هو شيء مفروغ من وجوده بالنسبة لهم، وبسبب ذلك واستغلالهم الأناني لهذه النعم تلوث الهواء والماء والأرض حتى بلغ مستوى التلوث حداً خطراً يهدد استمرار الحياة على سطح الأرض. وتلويث النعم هو نتيجة حتمية للتبطر وإهمال النعم - المقصود وكذلك غير المقصود -، فعلى الأرجح لم يتعمد الأوروبيون تلويث معظم أنهارهم الرئيسية التي تخترق عدة دول أوروبية، مثل نهر الدانوب والرون، ولكن إهمال هذه النعمة – أي الأنهر ومياهها – نتيجة عدم شكرها وتقديرها حق قدرها شجعهم على استخدامها بأنانية كقنوات ملاحية للسفن، التي ترمي بمخلفاتها من وقود ومواد كيماوية في هذه الأنهار، كما أن المصانع والمعامل المشيدة على ضفاف هذه الأنهار تلقي ومنذ زمن بعيد بكميات هائلة من نفاياتها الكيماوية في مياه هذه الأنهار، مما أدى إلى تلوث مياهها ومجاريها، وأصبحت مياه هذه الأنهار غير صالحة للشرب أو سقي المزروعات أو تكاثر الأسماك، وهذا مثال واضح على تخريب النعمة من خلال إهمالها غير المتعمد، ولو كان الأوروبيون يعتبرون هذا المورد الحيوي نعمة

إلهية تستحق الشكر والتقدير والصيانة لما نتجت هذه الكوارث البيئية، التي يصعب - إن لم يستحيل – معالجتها. وقد اعتمدوا مؤخراً، وربما بعد فوات الأوان في كثير من الحالات، مؤشرات أو مستويات مقبولة للتلوث، هي عبارة عن حلول وسط وتوفيقية بين المصالح الضيقة للشركات ومتطلبات الحياة الصحية، وهي غير مقبولة وفقاً للنظام الاقتصادي الإسلامي.

ويتميز الإسلام عن غيره في نظرته الشمولية إلى النعم، واعتباره بأن النعم نظام عضوي متكامل ومترابط لا يقبل التجزئة، وهذا يفسر النهي عن إتلاف النعم أينما كانت، أي إن كانت ملكاً للمسلمين أو لأعدائهم، فإذا كان التصدي لمن يناصب المسلمين العداء فرضاً دفاعياً، فإن إتلاف ممتلكاتهم أو النعم من أموال وماشية ومصادر مياه ممنوع البتة؛ لأنها من عند الله وضرورية للحياة واستمرارها في منطقة معينة، وسيؤدي إتلافها إلى انتهاء العمران فيها، وهذا ما كان يحدث بالفعل إذ تقدم الجيوش المنتصرة على تدمير المدن واستعباد أهلها، وتخريب مزارعها وقنوات ونظم الري فيها، ورش الملح على أراضيها وتسميم آبارها، مما يؤدي إلى خرابها، وتشرد ما تبقى من أهاليها، وهذه أعمال تتنافى تماماً مع رسالة الإسلام الإحيائية والتعميرية؛ لأنه من أحيا إنساناً فكأنما أحيا الناس جميعاً، فالإقرار بأن الله هو مانح هذه النعم يقتضي أن يكون هو وحده المانع لها، ولأن النعم مشتركة كلها في نظام عضوي مترابط في الزمان والمكان، أي أن التصرف بها بالصيانة أو الهدر الآن تظهر اثاره مستقبلاً، وما يحدث لها في مكان ما يؤثر عليها في أمكنة أخرى، لذا لا يجوز للمسلم أن يخرب ويفسد النعم أينما كانت، وبغض النظر عن مالكها أو المتصرف بها.

أثبتت الوقائع والتطورات الحالية صواب ودقة المبدأ الإسلامي، فقد أدى تلوث الهواء الناتج عن الإسراف في استخدام النعم وبصورة غير مسؤولة من قبل الدول الصناعية إلى فجوات كبيرة في طبقة الأوزون المحيطة بالأرض، مما أدى إلى تغييرات سلبية في طقس مناطق عديدة

في قارات أخرى، وازدياد عدد المصابين بسرطان الجلد الناتج عن تعرضهم للأشعة فوق البنفسجية الضارة، والتي عادة ما تمنع طبقة الأوزون من نفاذها إلى الأرض. ونجد الدليل الثاني على صحة النظرة الإسلامية على شمولية حرمة النعم وضرورة المحافظة عليها وصيانتها أينما كانت في اكتشاف علماء البيئة الأوروبيين لتلوث بعض البحيرات الواقعة في أعلى جبال الألب بمادة الـ DDT، وقد احتار هؤلاء العلماء في تفسير هذه الظاهرة؛ لأن مناطق هذه البحيرات غير مأهولة بالسكان واستعمال هذه المادة الكيماوية الخطرة ممنوع في دولهم منذ سنين عديدة، ثم اهتدوا أخيراً إلى تفسير مذهل وهو أن التلوث ناتج عن استخدام الآسيويين، من هنود وغيرهم، لهذه المادة في مكافحة حشرات المستنقعات الناقلة للأمراض، مثل البعوض وغيرها، إذ تتبخر هذه المادة الكيماوية الموجودة في مستنقعات ومزارع آسيا لتشكل عنصراً في السحاب الذي تحمله الرياح إلى أوروبا حيث يهطل مطراً ملوثاً فوق جبال الألب الأوروبية، وقد ظن الأوروبيون بأنهم حموا أنفسهم وبيئاتهم من التلوث بهذه المادة الخطرة عندما حظروا استخدامها في بلدانهم، ولكنهم أجازوا لشركاتهم الكيماوية تصديرها إلى دول العالم الفقيرة، وقد بينت الحقائق العلمية خطأ افتراضاتهم الأنانية والنتائج الخطرة المترتبة عليها، كما أثبتت صحة الفكر الإسلامي ونظرته الشمولية المتمثلة في اعتبار كل النعم منّات إلهية تستوجب الشكر – أي الصيانة والامتناع عن هدرها وتلويثها.

ويستوجب شكر النعم أيضاً الاستفادة القصوى من النعم والموارد، وهو ما يعرف في الفكر الاقتصادي بالكفاءة أو Efficiency، فكما أنه محرم على المسلم أن يرمي الطعام الفائض في القمامة ليذهب هدراً، فإنه من واجبه أن يستفيد من كل النعم بنفس الطريقة، وكلما ازدادت كفاءة العمليات الاقتصادية من إنتاجية أو خدمية، كلما أمكن تنظيم الفائدة من الموارد أو النعم، وهذا يتطلب أولاً النظر إلى الموارد كنعم إلهية تستحق شكرنا، عن طريق الاستفادة منها بالدرجة القصوى الممكنة، كما أن ذلك

سيدفعنا إلى التفكير والبحث عن أفضل التقنيات والعمليات والوسائل لتحقيق ذلك مما سيؤدي إلى تنشيط عمليات الاختراع والتطوير.

يترتب على الاعتراف بالنعم الإلهية وضرورة شكرها أيضاً الالتزام بالاعتدال والاقتصاد وعدم التبذير في استعمالها واستهلاكها، ويتضح ذلك من الآية الكريمة التي تدعو إلى الاعتدال في الصرف: ﴿وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً﴾[1]، وكذلك وصية الرسول الأعظم (ص) بالاقتصاد في استعمال المياه ولو كان مصدرها نهر جار، ومن الممكن لأي إنسان مهما بلغت ثروته وأملاكه أن يفقدها كلها وينتهي كما وصفته الآية الكريمة ﴿مَلُوماً مَحْسُوراً﴾ فقد روى التاريخ أن أحد خلفاء بني العباس انتهى به المطاف متسولاً على قارعة الطريق، كما أن أحد العراقيين، والذي ينتمي إلى عائلة معروفة بثرائها الواسع- اضطر للعمل حمالاً في أحد الفنادق البريطانية بعد أن بذر كل الملايين من الجنيهات التي ورثها، وخاطب الصحابي أبو ذر الغفاري معاوية بن أبي سفيان بخصوص قصره الخضراء: "إن كنت بنيتها من أموال المسلمين فهي السرقة ، وإن كنت بنيتها من مالك فهو السرف"، وقد وصف القرآن الكريم المبذرين في الآية التالية: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾[2]، أي بالضد من صفة المؤمن الذي هو أخو المؤمن، أي أن المبذرين والمؤمنين على طرفي نقيض. وقد يبدو ذلك ولأول وهلة حكماً قاسياً على المبذرين، ولكننا لو دققنا قليلاً لوجدناه منصفاً وعادلاً بالكامل، فالمبذرين هم أبعد عن الاعتراف بالنعمة وشكرها بما تستحق، وبدلاً من تثمير هذه النعمة وصرفها في أوجه الإعمار حتى يستفيد الجميع منها يهدرونها على أوجه الرفاهية والترف، مثل بناء القصور الفارهة والتي قد يكلف أحدها عشرات الملايين من الدولارات، وشراء المئات من العبيد والجواري سابقاً، أو استخدام أعداد غير قليلة من الخدم حالياً، واقتناء الأثاث والتحف غالية الثمن، وشراء السيارات والطائرات

---

(1) سورة الاسراء: الآية **29**.

(2) سورة الاسراء: الآية **27**.

والسفن الخاصة، والتي يكفي ثمن واحدة منها لإنقاذ قرية أو حتى بلدة مسلمة من المجاعة أو الفقر المدقع. وتشير المعلومات المتوفرة من دور الأزياء العالمية أن أفضل زبائنها هم أثرياء العرب، وربما بلغ ثمن فستان واحد يشتريه أحدهم عشرات الألاف من الدولارات، وروت إحدى المجلات عن حاكم راحل لبلد عربي-إسلامي فقير بأنه كان يمتلك أكبر عدد من البدلات في العالم، وهذه تصرفات تضعهم في مصاف المبذرين.

وكما أن بعض الأفراد مبذرون، فإن الدول والنظم قد تكون مبذرة أيضاً، وقد عرفت الدول النامية، ومن بينها الدول العربية والمسلمة، بميلها إلى تبذير ثرواتها القليلة على مشاريع غير ذات جدوى، مثل: قصور الدولة، وقاعات المؤتمرات، والمباني الشاهقة، والنصب التذكارية، والمنتجعات السياحية، وهم في تصرفهم أشبه بحكام الأمم العاصية البائدة، مثل الفرعونية والسومرية والأكدية والفارسية والرومانية وغيرها، الذين أرادوا تخليد ذكرهم في بناء المقابر الضخمة والزقورات الشاهقة والقصور والمعابد الفخمة، وقد أشار لهم القرآن الكريم إشارة واضحة ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً﴾[1].

وعندما تنتج وتبيع الدول العربية والإسلامية أكثر مما يكفي لسد احتياجاتها الأساسية والتنموية من النفط أو غيره من المعادن، ثم توجه الفائض للصرف على مشاريع التبذير، أو يستعمله الحكام لأغراضهم الخاصة، فإن هذا تبذير في استعمال هذه النعم، واستخفاف بتعاليم واهبها، ومن المؤكد أن عواقب التبذير لا تحتاج إلى توضيح أو شرح، فالملابس والسيارات وغيرها من وسائل الترف تفقد معظم قيمتها بعد شرائها مباشرة أو خلال فترة قصيرة من الزمن، كما لا يستفيد من المباني والقصور العامة إلا قلة. ومن الأمثلة على الاستخدام غير الاقتصادي للنعم تشجيع بعض الدول ذات الموارد المائية المحدودة مواطنيها على زراعة مساحات شاسعة، وبالفعل نجحت التسهيلات وغيرها من المحفزات في الوصول بإنتاج المحاصيل إلى أرقام ضخمة

---

(1) سورة الحجر: الآية **82**.

فاقت احتياجات السكان المحليين، ولكن بتكاليف تزيد بكثير عن أسعارها في الأسواق العالمية، وإذا كان هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي على مستوى الدولة مقبولاً، فإن ذلك لا يسوغ استهلاك كميات كبيرة من مصادر المياه المحدودة في هذه الدول، والتي تجمعت في باطن الأرض على مدى قرون. وقد يتسبب الهدر والإسراف في استخدام هذه النعمة العظيمة في مجالات الاستخدامات المنزلية والصناعية، وكذلك في الزراعة إلى تدني المخزون المائي وهبوط مستوى الماء في الآبار، مما يضطر المزارعون وغيرهم إلى الحفر حتى اعماق سحيقة لبلوغ المياه المخزونة. ومن المفروض، وفي ضوء الجفاف المستمر لسنوات عديدة، وضرورة الحفاظ على هذه النعمة وعدم إهدارها وتبذيرها، أن يقنن ويرشد استهلاكها حتى تستفيد منها الأجيال اللاحقة، فكما أن الجيل الحالي يبني ويعمر ويشيد المصانع والمصالح ويستصلح الأراضي ليستفيد أفراده والأجيال اللاحقة، فإن على هذا الجيل أن يصون النعم أو الموارد من الهدر والتبذير؛ لأن الأجيال القادمة لها حقوق فيها أيضاً، وذلك تعبير عن الشكر لله مالك وواهب هذه النعم كلها.

ومن الضروري التذكير هنا بأن الحق في استخدام النعم والاستفادة منها يعتمد اعتماداً كلياً على التعقل في استخدامها، أي دون إهدار أو تبذير أو إسراف أو إجحاف. ويتضح ذلك جلياً من قصة العبد الصالح الذي صحبه النبي موسى (ص) ليتعلم منه، إذ يذكر القرآن الكريم في سورة الكهف أن العبد الصالح أقام جداراً في قرية كان على وشك السقوط، وقد استغرب موسى (ص) هذا التصرف؛ لأن أهل القرية لم يرحبوا بهم، فشرح له العبد الصالح بأن تحت الجدار كنز لولدين من صلب رجل مؤمن، وأنه أقام الجدار حتى لا يكتشفا الكنز قبل أن يكبرا وينضجا عقلاً وتفكيراً وتدبيراً، فيكونا قادرين على الاستفادة من الكنز استفادة صحيحة ومنتجة، ولو حصلا على الكنز وهما صبيان غير راشدين، فإن من المحتمل جداً أن يسيئا استخدامه، وبدلاً من أن ينتفعا به وينفعان غيرهما، يكون وبالاً عليهما وسبباً لفسادهما. وبدون شك، فإنه يتوجب على النظام الإسلامي الاتعاظ من هذه الحكمة التامة والدرس

البليغ في استخدام النعم، فإذا وجدت النعمة ولم يكن النظام قادراً بإمكانياته وطاقاته ومعارفه الحالية على الاستفادة منها بصورة صحيحة وكاملة، فإن عليه حفظ هذه النعمة حتى تتوفر لديه هذه الإمكانات والمعارف، وأن يكون ذلك حافزاً للنظام على الاستحواذ عليها بسرعة. وأدى تقاعس بعض الدول النفطية في الحصول على التقنيات والمهارات العالية والإدارية لاستخراج وتسويق نفطها إلى انقضاء نصف قرن من الزمن بين اكتشاف النفط واستلامها للمسؤوليات الكاملة عن التصرف به، ونتج عن ذلك خسائر مالية ضخمة وانتقاص سيادة هذه الدول وخضوعها لإرادة هذه الشركات العالمية والدول الاستكبارية الحامية لها، وحتى الآن تفوق مكاسب هذه الشركات من عمليات التكرير والتسويق كثيراً ما تحصل عليه الدول المنتجة، ولاشك بأن مصلحة الدول المتقدمة اقتصادياً- ومن منظور غير إسلامي- تكمن في بقاء دول العالم الثالث الغنية بالموارد الأولية – مثل العديد من الدول المسلمة والعربية والإفريقية – معتمدة اقتصادياً على بيعها كمادة خام غير مصنعة حتى تستفيد هي وشركاتها من تصنيعها وبيعها، وقد يكون هذا هو السبب في بقاء أسعار هذه المواد منخفضة على الرغم من حاجة الدول الصناعية الماسة لها، وقد جن جنون هذه الدول عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً معقولاً ومبرراً في السبعينات، وبعد ثبات أسعارها عند مستوى منخفض وغير منصف لعقدين من الزمن، ومارسوا الضغوط على الدول المنتجة حتى نجحوا في فرض شروطهم المجحفة بخصوص كميات الإنتاج والأسعار.

وبالتأكيد فإن مبدأ الاعتدال وعدم الإسراف في استعمال النعم هو أفضل من التخبط في السياسات المالية الذي نلاحظه في الدول الغربية الرأسمالية، فبعد أن بررت مؤسساتها الاقتصادية ولفترة طويلة اعتماد ميزانيات وخطط ذات عجز مالي deficit budget and planning، إذا استدعت الحاجة إلى الأموال والموارد الإضافية لتمويل عمليات التنمية والخدمات، فإنها تؤكد الآن على ضرورة توازن المصروفات مع الإيرادات في موازناتها، وتعتبر ذلك مؤشراً قوياً على صحة السياسات

المالية للدولة، بل ذهبوا إلى أن من المفيد أن يكون في الميزانية فائض يمكن الحكومة من تخفيض الضرائب أو تستعمله في دفع ديونها. أما المبدأ الإسلامي الداعي إلى الاعتدال وعدم الإسراف في الصرف واستعمال النعم، فهو كاف كأساس للسعي إلى موازنة الميزانيات والخطط العامة بالاعتماد على مصادر التمويل المحلية من دون إرهاق أفراد النظام بالضرائب، وتفادي الاقتراض من الدول الاخرى ومصارفها؛ لأن ذلك يتعارض وبصورة أكيدة مع الاستقلال وحرية الإرادة للنظام الإسلامي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الاعتدال في استعمال النعم لا يجب أن يؤدي إلى تعطيلها؛ لأن ذلك سيعتبر تكنيزاً لها hording، والتكنيز في الإسلام مرفوض مثل الإسراف، والمطلوب هو الاعتدال بدلاً من الإسراف، والاستثمار بدلاً من التكنيز، فعلى النظام الإسلامي أن يبحث عن أفضل الأوجه لاستثمار النعم والاستفادة منها بطريقة تحقق أهداف النظام، وتوفر لأفراده مستوى لائق من الدخل والعيش، وتهيئ الأجواء والظروف والمستلزمات الأخرى لاستمرار النمو الاقتصادي، واستفادة الأجيال القادمة من النعم. وقد نهى القرآن الكريم المسلمين عن تكنيز النعم، وتوعد مكنزي الذهب والفضة بأشد العقاب، إلا وهو كوي وجوههم وأجسامهم بها في الآخرة، وهؤلاء المكنزون، أفراداً كانوا أم جماعات، مذمومون لأنهم يحرمون الآخرين من الاستفادة من هذه النعم التي أوجدها الله لمصلحة الجميع، فهم عندما يكنزونها يعطلون الفائدة منها، وهم أشبه بمن يشيد سداً على قناة للمياه، ويحبس الماء في أرضه، فلا يستفيد هو منه بصورة تامة، ويحرم الآخرين الذين يشربون ويستسقون منه، وقد عرف عن الحكام السابقين لبعض الدول العربية الصغيرة ميلهم إلى تكنيز الأموال العامة من عائدات النفط وغيرها، مما أدى إلى حرمان مواطني هذه الدول من أبسط الخدمات التعليمية والصحية ولسنوات طويلة، وتأخر بداية التنمية فيها، وقد أدى تماديهم في ذلك إلى إقصائهم من الحكم من قبل أفراد من عوائلهم.

ومن المظاهر العملية لشكر النعم التي وهبها الله للمسلمين أن يستفيدوا هم منها، وأن تقتصر الفائدة عليهم، إذ ليس من المعقول أن يدلي المسلمون بهذه النعم - من أموال أو غيرها – إلي غير المسلمين، وبالذات أعداء المسلمين، الذي يبيتون لهم الشر، فعندما يضع المسلمون أو الدول المسلمة أموالهم في المصارف الأجنبية، أو يشترون بها مصانع أو مباني أو أسهم في البلدان الأجنبية، فإنهم يسهمون في تدعيم وازدهار اقتصادياتها، وهذا أمر غير مقبول حتى لو كانت هذه الدول غير معادية للدول المسلمة؛ لأن المسلمين أولى بهذه النعم والاستفادة منها، أما إذا كانت هذه الدول معادية للإسلام والمسلمين فسيسهم هذا العمل إسهاماً مباشراً أو غير مباشر في تقوية إمكانياتها وجهودها العدائية، و بالتالي يناقض بصورة تامة الأمر الإلهي، لأن أي استثمار للنعم الإسلامية في الدول المعادية للإسلام، أو التي تضمر شراً للإسلام أو للمسلمين، أو تسعى إلى الهيمنة عليهم - هو جهاد في سبيل القضاء على الإسلام وتدمير نظامهم ومجتمعاتهم، والقائمون بذلك يضعون أنفسهم في مصاف الأعداء.

ومن السلوكيات المعبرة عن شكر النعمة، المشاركة فيها، والزكاة والخمس والصدقة هي أوجه المشاركة المفروضة على المسلمين، ففي المال وغيره من النعم الذي يجمعه الفرد أو يرثه حق معلوم للسائل والمحروم، ويمكن اعتبار الأضاحي التي يقدمها الحجاج أثناء حجهم نوعاً من المشاركة في الأموال، وهذه لا يصل لحمها أو دمها لله عز وجل، وإنما يُطعم منها الفقراء. وقد أثنى القرآن الكريم في آيات عديدات على المحسنين الذين يشاركون إخوانهم المسلمين في ما رزقهم الله من النعم، وذلك من خلال إعتاق العبيد، وإطعام اليتيم والمسكين والفقير، ومساعدة الأقارب وأولي الأرحام، وبين الرسول الأعظم (ص) بأن لكافل اليتيم جزاءً عظيماً في الآخرة، وأكدت هذه النصوص الإلهية والرسالية بأن الله يربي الصدقات ويكافىء على الحسنات أضعافاً مضاعفة، وحثت على أن يكون العطاء لوجه الله وليس مقابل الجزاء أو الشكر، وتوعدت بالقصاص العادل الذين يبخلون بأموالهم ويمنعون الماعون، والذين

يعطون قليلاً ويمنون به، وكل هذه دعوات للمشاركة في النعم تجعل من مبدأ المشاركة ركناً هاماً من أركان النظام الإسلامي، وأن الإقبال على المشاركة دليل عملي على إيمان الفرد واقتناعه بأن النعم كلها من عند الله، وهو المتفضل بها على الناس، ومساهمة اكيدة وفاعلة في تقوية النظام من خلال تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي.

إن توفر النعم شرط من شروط النشاط الاقتصادي بمختلف أنواعه، ولكن لا يشترط أن تكون هذه النعم غزيرة، ولقد أثبتت التجربة اليابانية – كما أسلفنا – بأن وفرة النعم في الدولة أو النظام ليست عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية والتطور، إذ أن بإمكان النظام أو الدولة الحصول على النعم الضرورية من مصادر خارجية ثم استعمالها لأغراضها. ومن المعروف أن هولندا لا تمتلك مناجم للألماس، إلا أنها تعتبر الدولة الرائدة في قطع وصقل وتجارة الألماس، كما أن سويسرا تستورد المواد الكيماوية التي تستخدمها في صناعة الأدوية، وأغلب دول العالم مضطرة إلى استيراد النفط، - وغالباً من الدول الإسلامية – لتوفير احتياجاتها من الطاقة اللازمة لكافة أنواع النشاطات الاقتصادية وغيرها، كما تستورد العديد من هذه الدول مواداً غذائية من دول أخرى. ونستنتج من هذا أن توفر النعم محلياً ليس شرطاً ضرورياً لقيام الأنشطة الاقتصادية، ولكن من المناسب أن تركز النشاطات الاقتصادية على النعم المحلية المتوفرة.

العمل والتعاون

يرتبط هذان المفهومان في النظام الاقتصادي الإسلامي بالنعم، فالعمل - والذي يمكن تعريفه: ببذل الجهد الجسماني والعقلي لتحقيق مهمة أو هدف ما – يتطلب قدرات وإمكانيات، وهذه القدرات والإمكانيات هي أساساً من عند الله، فالأعمال البدنية تتطلب من القائم بها أن يكون قادراً جسمانياً، ومتمتعاً بصحة جيدة، وسالماً من الأمراض والإعاقة التي تمنعه من أداء هذه الأعمال بكفاءة عالية، ومصدر هذه الحالات

الإيجابية كلها هو الله، وينطبق نفس التحليل على القدرات العقلية. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القدرة على العمل نعمة من نعم الله أيضاً، والتعاون الطوعي بين فردين أو أكثر هو أيضاً نعمة من الله.

والفرد العضو في النظام الإسلامي، والقادر على العمل، مطالب بأن يعمل وألا يعطل هذه النعمة أو القدرة – كما تبين الآية: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُون﴾[1]. والعمل شرط ضروري للاستفادة من النعم أو الموارد، وبدونه فإنها تبقى معطلة؛ لذا فإن الذي يرفض العمل ويفضل أن يعيش عالة ومتطفلاً على الآخرين، إن كان بالتسول أو غيره، مخالف للقواعد والتعاليم في النظام الإسلامي. ويحاسب المرء في الآخرة على أساس أعماله، فالعمل الجسماني أو الفكري هو الإسهام الذي يقدمه الفرد للمجتمع، وهو أيضاً أفضل وأدق تعبير لإيمان الفرد فكراً وسلوكاً.

إن أهمية العمل والعاملين، أو ما يسمى بالقوى العاملة أو العنصر البشري، للنشاطات الاقتصادية بديهية، فالأجهزة الحكومية والشركات الخاصة وغيرها من التنظيمات، ومهما توفرت لها من النعم وغيرها من الإمكانيات، تظل مجرد هياكل خاوية إذا لم يكن فيها أفراد يقومون بإدارتها وتنفيذ نشاطها. وباعتبار أن العمل أحد النعم، فإن من الضروري تخصيص حصة عادلة له في عوائد أو أرباح المؤسسة التي يساهم فيها، ولن يكون من الصعب على الأجهزة المختصة في النظام الإسلامي تحديد كيفية احتساب الأجور العادلة.

إن ارتباط العامل أو الموظف في الدول الغربية بصاحب العمل أو الشركة التي يعمل فيها يكاد يكون مادياً بحتاً، يستند أساساً على أن العامل أو الموظف يقدم عملاً مقابل الحصول على أجور أو فوائد مادية أخرى، فإذا وجد هذا العامل أو الموظف صاحب عمل آخر أو وظيفة تقدم له أجوراً أفضل ومزايا أكثر، فإنه على الأغلب سيترك وظيفته الحالية

---

(1) سورة التوبة: الآية **105**.

ليعمل في الوظيفة ذات العائد المادي الأكبر. وبدون شك، فإن الجانب المادي ركن أساسي من أركان العلاقة الوظيفية بين العامل وصاحب العمل، إلا أنه بالإمكان الارتقاء بهذه العلاقة لتصبح أكثر شمولية وإنسانية، وهذا ما تحقق إلى حد كبير في الشركات اليابانية، والتي كان معظمها وحتى وقت قريب تضمن عملاً مستديماً للعاملين فيها، وترقية مرتبطة بالقدم، أي عدد سنوات الخدمة.

وللتعاون أيضاً بعد إسلامي يجعله متميزاً عن أشكال التعاون المعروفة في النظم غير الإسلامية، فالتعاون هو تضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ويمكن أن يتحقق هذا التعاون بطرق مختلفة، مثل التحفيز الإيجابي أو السلبي، إذ يمكن أن يمنى العاملون بالحصول على حوافز، مثل المكافآت المادية أو تقارير الأداء الإيجابية، أو المديح والثناء فيما لو تعاونوا بينهم بالصورة المطلوبة. ومن جهة أخرى، فقد يتوعد الرافضون للتعاون أو المتقاعسون في ذلك بالعقوبات، مثل حسم الأجور أو التوبيخ. أما في النظام الإسلامي، فإن التعاون واجب شرعي على الأفراد وفقاً الآية الكريمة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1]. وكل النشاطات التي ينتج عنها خير للنظام الإسلامي وأفراده هي من أعمال البر وهذا التعاون جهد يثاب عليه الفرد المؤمن من عند الله. كما أن هذا الفرد مدرك للفوائد المادية الجمة الناتجة عن التعاون، فعندما تعاون المسلمون الأوائل ولم يختلفوا انتصروا في بدر انتصاراً باهراً، أما عندما تنازعوا واختلفوا ولم يتعاونوا بالدرجة المطلوبة في معركة أحد فقد كان مصيرهم الهزيمة. ومن المتوقع أن يكون هذا التعاون أشد وأقوى من النوع الذي كنا نراه أحياناً في القرى في أواسط القرن الماضي، عندما يتطوع الرجال من القرية لمساعدة أحدهم في تشييد بيته، أو يهرعون غير مباليين بخطر الحريق لإنقاذ أفراد عائلته وممتلكاتهم قبل أن تلتهمهم النيران، أو في إعداد حقله للزراعة وحرثه وشق قنوات الري التي يستفيدون منها جميعاً.

---

(1) سورة المائدة: الآية 2.

أدرك الغربيون أهمية التعاون التلقائي التطوعي، لذا فهم يركزون على ضرورة قيام كل فرد بتخصيص أيام أو حتى أسابيع وأشهر من وقت فراغه، ولا سيما الشباب منهم، في الأعمال التطوعية التي يبذل فيها الفرد من وقته وجهده، وبالتعاون مع آخرين لمساعدة العاجزين أو المرضى وفي أعمال الخير الأخرى، ويعتبرون هذه الأعمال التعاونية التطوعية تأهيلاً وتدريباً للفرد على القيام بوظائف ومهام ومسؤوليات في مؤسسات وشركات تستدعي درجة من التعاون مع بقية العاملين. وفي الحقيقة، فإنه لا يمكن اعتبار كل هذه الأعمال التطوعية دليلاً على وجود رغبة صادقة وخالصة في التعاون الإيثاري لأن العديد من هؤلاء المتطوعين الغربيين يعتقدون بأنها تساعدهم وبصورة أكيدة في الحصول على وظائف ذات أجر فيما بعد.

أما التعاون في ظل النظام الإسلامي فهو يشتمل على الجانبين، أي الجانب المادي الذي يحصل فيه الفرد على محفزات ذات قيمة بالنسبة له مقابل تعاونه البناء والمنتج مع الآخرين، كما يتضمن على الجانب اللامادي الذي ينبع من الإيمان بأخوة المسلمين، وضرورة ائتلاف قلوبهم وتوحد مصالحهم، وشعورهم الملح بضرورة التعاون فيما بينهم، وتحقيق المزيد من المنجزات لأنفسهم، ودرء الأخطار الخارجية عنهم؛ وهو أشبه ما يكون بإيمان الأجيال السابقة من اليابانيين بأن أمتهم "مقدسة"؛ لذا فإن عليهم العمل بجد والسعي الدؤوب من أجل رفعتها، ولكن بالطبع دون أن يشوب ذلك أي مشاعر عنصرية أو استعلائية.

المعرفــة

تعتبر النصوص الدينية المعرفة نعمة مثل الموارد والعمل والتعاون مصدرها الله العليم بكل شيء، ولكنها تستحق أن يفرد مبحث مستقل لها لخصوصيتها وتفردها بخصائص معينة. ومفهوم المعرفة ضمن النظام الإسلامي شامل لكل أنواع الحقائق المعروفة عن الكون وما فيه من مكونات ومخلوقات وظواهر، كما يتضمن أيضاً ما يتوفر من معلومات

وبيانات غير نهائية وأفكار غير متبلورة عن هذه الأشياء وفي كافة حقول المعرفة أو العلوم الوضعية الطبيعة والاجتماعية.

يقود الإيمان بوجود الخالق الواحد بالضرورة إلى الاعتقاد بكونه مصدر كل المعرفة والعلم، فالكون وما فيه ما هو إلا نتاج لهذه المعرفة وتعبير عنها وتطبيق لها، وهذا ما بينه لنا القرآن الكريم في آيات عديدة تؤكد بأن الله هو مالك العلم المطلق، وهو يعلم، أما أكثر الناس فلا يعلمون أوعلمهم قليل، وأنه مصدر العلم ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1]. وهذا العلم هو أساس الوجود ومكوناته، بما في ذلك البشر والحيوانات والنباتات على الأرض، والتوازنات والمعادلات والارتباطات المعقدة فيما بينها ويتجاوز ذلك إدراكنا بصورة مطلقة ولا نهائية لسنا قادرين على إدراكها أو حتى تصورها. وانطلاقاً من ذلك، أي الإيمان بمعرفة الله الكاملة، يمكن الاعتقاد لزاماً - ودون الحاجة إلى أية براهين اضافية – بالقدرة الإلهية المطلقة والإعجازية المتمثلة في: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[2]. والخلق الكامل والعلم الكامل متلازمان:

﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[3]

وعلى هذا الأساس يؤمن المسلم بأن الله هو الذي علم الإنسان بالقلم، وعلم الأنبياء الحكم بين الناس: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلّاً آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْما﴾[4]، والأنبياء حصلوا على علمهم من الله عز وجل، وهم بدورهم فقهوا الناس به، لذا يعتبر اختلاق الآيات والأحاديث خطيئة عظمى؛ لأنه ينسب أقوال البشر المتأثرة بأهوائهم إلى علم الله، والمثال على ذلك، أن يدعي أحد الناس أو جماعة من البشر أن الأرض منبسطة

---

(1) سورة العلق: الآية 5.

(2) سورة البقرة: الآية 117.

(3) سورة الملك: الآية 3.

(4) سورة الأنبياء: الآية 79.

وليست كروية الشكل، وينسب ذلك إلى علم الله، فيؤمن الناس بهذه المقولة غير الصحيحة، وعندما يتأكد للناس بالأدلة المرئية والمحسوسة أن الأرض كروية الشكل وليست منبسطة فإن اعتقادهم بالمعارف الدينية قد يضعف.

يتحصل البشر المعرفة أو العلم وفقاً لهذا المنظور بطريقتين: طريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة، أما الطريقة المباشرة فهي عن طريق الأنبياء، الذين يتلقون الوحي من الله ثم ينقلونه إلى الناس، لذا فإن المسلمين مطالبون بالإيمان بالرسل والكتب السماوية، والاعتقاد بالقرآن الكريم وما احتوى من هدي وتعاليم كأساس لتفكيرهم وحياتهم، والإيمان بأنه كتاب الله المنزل، وأن الرسول لا ينطق عن الهوى وإنما هو وحي يوحى، وأن طاعة الرسول من طاعة الله – وكلها فروض عقائدية على المسلم، وهذا هو الطريق المختصر إلى العلم الأساسي، فمثلاً شَخّصَ القرآن الكريم الخمر بأن لها منافع ولكن مضارها أكثر، وتجاوزت الفترة بين كشف هذه الحقيقة بواسطة القرآن الكريم للناس، واكتشاف العلماء والباحثون الطبيين لها عن طريق البحوث، أي بالطريقة غير المباشرة 1400 عاماً.

تتضمن المعرفة الدينية المنزلة كل ما يحتاجه المؤمن لتنظيم حياته الشخصية وعلاقاته مع الآخرين ودوره المجتمعي، وتتصف هذه المعرفة بصفتين رئيسيتين: كونها مستقاة بالطريقة المباشرة، أي الوحي المنزل على الرسول (ص)، وصحتها التامة، وملاءمتها لكل الظروف والأزمنة والأمكنة، ويجب على المؤمن أن يستوعبها لتكون جزءاً ثابتاً من ذخيرته الفكرية، وأساساً لتفكيره ورؤيته وسلوكه.

أما النوع الثاني من المعرفة، فهو الذي يحصل عليه البشر من خلال التفكير واستعمال المنطق ومناهج الدراسة والبحث المختلفة، بهدف التوصل الى تفسيرات للظواهر الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأسباب حدوثها والعوامل المؤثرة فيها، وكما هو معروف، فإن صحة ودقة هذه النتائج أو المعارف وإمكانية الوثوق بها- وكما يقر

بذلك العلماء – نسبية وذلك لأن طرق البحث كلها، التجريبية وغيرها، ليست تامة الصحة والدقة، ومن الممكن أن تحور بيانات البحث بسبب تأثير عوامل معروفة أو حتى مبهمة، مما يجعل النتائج المتحصلة غير دقيقة أو غير صحيحة. ومن وجهة نظر المؤمن، فإن هذه الجهود البحثية والدراسية يمكن أن تؤدي لأنواع ثلاثة من المعارف:

1. **معرفة متفقة مع المعرفة المبينة من خلال الوحي والسنة.**
2. **معرفة غير متفقة مع المعرفة المبينة من خلال الوحي والسنة.**
3. **معرفة غير مبينة في الوحي والسنة.**

ولا يوجد اشكال بالنسبة للنوع الأول؛ لأن المعرفة هنا، والمتوفرة اساساً بالطريقة المباشرة من خلال الوحي والسنة، أكدها الباحثون والدارسون بوسائلهم الفكرية والمنهجية التخصصية المحكمة، فالمصدر الأول واحد وهو الله العليم، الذي كشف لنا هذه المعرفة أصلاً، ثم عمل البعض جاهدين ليتوصلوا إلى نفس المعرفة أو النتيجة بعد حين، وأصل المعرفة الحقة واحد؛ لأنها من عند الله الذي جعلها صفة أو خاصية لظاهرة معينة أو قانوناً للعلاقات بين ظاهرتين أو أكثر، وقد تكشف نتائج البحوث عن معرفة اضافية، فالقرآن الكريم لا يتعرض لمضار الخمر مثل تعطل الكبد وتليف الخلايا الدماغية والسرطان بالتفصيل، ولكن بينت ذلك المعرفة المستقاة بالطريقة غير المباشرة، وعلى المسلم والنظام الإسلامي أن يهتم بها لأنها ضرورية لتطور المعرفة.

أما إذا توصل الباحثون إلى معرفة مناقضة أو غير متفقة مع المعرفة المبينة في القرآن الكريم، فهي إما أن تكون نتائج خاطئة، أو أنها مجرد نظريات أو فرضيات لم تثبت صحتها، مثل الاستنتاج بعدم وجود خالق واحد، أو تعدد الآلهة، أو الدعوى الفرويدية إلى إطلاق الإنسان العنان لرغباته وشهواته ورفع السيطرة الشخصية أو الاجتماعية عنها، أو ما يسمونه أصحاب هذا الفكر بالكبت الجنسي، ونفس الشي ينطبق على الادعاء بأن الشذوذ الجنسي عند بعض الرجال

والنساء ظاهرة طبيعية موروثة لا يمكن تغييرها، لذا يجب قبولها والاعتراف بها، وما يترتب على ذلك من اعتبارات اجتماعية وحقوق قانونية، وهذه كلها أباطيل، ويقتصر اهتمام المسلم بها ومتابعتها لإقامة الحجة على بطلانها، وتقديم العلم الصحيح بديلاً عنها. والاحتمال الثاني هو أن تكون المعرفة غير المتفقة مع المعرفة الإلهية مجرد نظريات أو فرضيات، أو حتى تصورات أولية لم تختبر أو لم تثبت صحتها تماماً بعد، بل إن من الممكن أن تكون في الأدبيات العلمية المتخصصة نتائج متباينة حولها، أي أن بعض هذه النتائج مؤيدة لصحتها فيما لا تتفق نتائج أخرى معها أو تغير فيها بدرجة أو أخرى.

ومن المناسب هنا أن نميز بين القانون والفرضية وفقاً لمنهجية البحث العلمي، فالقانون يبين خاصية لظاهرة ما أو علاقة سببية بين ظاهرتين أو أكثر، لكونها حقيقة ثابتة، والمثال على ذلك، قانون الجاذبية، أما الفرضيات فتبين خصائص أو علاقات ما ولكن صحتها مفترضة ولم تثبت نهائياً. والاثنان يدخلان حيز المعرفة، إلا أن العلماء يعتمدون القوانين الموجودة على أسس ثابتة في دراسة الظواهر والتنبؤ بسلوكها، أما الفرضيات، فالباحثون يسعون إلى إثبات صحتها حتى يمكن يوماً ما القبول بها كقوانين، أو تعديلها، أو حتى رفضها وإهمالها. وكل المعرفة المنهجية المتوفرة في العلوم الاجتماعية هي من النوع الثاني، أي فرضيات أو وصف أو تصنيف للظواهر، كما أن جانباً من المعرفة في العلوم الطبيعية هو من نفس النوع، فالفيزيائيون لديهم نظريات عن الخلق وبداياته، وليست لديهم قوانين ثابتة بخصوص ذلك، وحتى القوانين ليست كلها ثابتة وأزلية – أي بمعنى أن المعرفة متوقفة عندها، ولا يمكن تعديلها أو حتى نقضها واستبدالها، فقد أثبتت الطرق المنهجية خطأ الكثير من "القوانين" التي كان يعتقد الناس بصحتها في القرون الوسطى أو ما قبلها، مثل الاعتقاد بأن الأرض - وليست الشمس - هي مركز المنظومة الشمسية، وأن الأرض منبسطة وليست كروية.

وما دامت لا تتناقض المعرفة الوضعية وتطبيقاتها مع المعرفة الإلهية وأهدافها الخيرة، فإن المسلم يشترك في الاهتمام بها ومتابعتها وصرف الجهد في تحصيلها، مثله مثل غير المسلمين؛ لأن النتائج التي قد تؤدي إليها قد تكشف عن العلم الإلهي الذي وضعه الله كأساس وقوانين للطبيعة ونظامها، أو إذا كانت في مجال العلوم الاجتماعية، فإنها ستبين وتوضح المسائل بصورة أدق تساعد في إيجاد الحلول لها، أو لإثبات ما هو معروف سلفاً عن طريق العلم الإلهي.

إن العدل هو أساس المنهجية العلمية الحديثة التي يعتمدها العلماء الوضعيون، فالحاكم أو القاضي الحريص في تطبيق العدل يجمع كافة الحقائق والأدلة، ويشبع القضية المعروفة أمامه بحثاً ودراسة وتقصياً قبل التوصل إلى نتيجة أو حكم بشأنها. ولأن العدل مبدأ علوي سامي وأصيل وشامل لكل أوجه الوجود، ابتداءً بخلق السموات والأرض، فإن من الواجب والضروري تطبيقه والالتزام به في عمليات التفكير والدراسة والبحث، فإذا التزم الدارس أو الباحث بهذا المبدأ الإلهي، فإنه لن يقبل بالبيانات قبل أن يتأكد من دقتها وصحتها، ولن يتبنى النتائج قبل التيقن في ضوء ما لديه من معرفة من إمكانية الاستدلال عليها بواسطة البيانات.

أخيراً، فإن من الممكن أيضاً أن تكون المعرفة غير مبينة في النصوص الدينية، فالدعوة إلى الاستطباب، لأن الله أوجد سبباً ودواءً لكل داء، هي في الحقيقة دعوى إلى طلب المعرفة الطبية التي وضعها الله في الطبيعة من خلال البحث والدراسة. وبدون شك، فإن المعرفة التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة وبالالتزام الصارم بالقيم والمبادئ الإسلامية، مثل العدل والمنفعة مشروعة ومجدية.

ينبغي أن ندرك بأن للمعرفة في النظام الإسلامي أهداف أكثر تسامياً من أهداف العلم والمعرفة في النظم غير الإسلامية، المتأثرة بالاعتبارات التجارية، وبالتحديد: الربح والإثراء من وراء المعرفة، وهذه المسألة تحتاج إلى تركيز أكبر، فالعلماء الملتزمون يهدفون إلى التوصل إلى

المعرفة، بغض النظر عما يمكن أن تحققه لهم من فوائد مادية كالإثراء الشخصي أو التألق الاجتماعي أو المكانة العلمية المرموقة أو وظيفة بحثية أو أكاديمية عالية، مع التأكيد بأن النظام الإسلامي لا يرفض هذه المزايا أو يلغيها، بل إنه فقط يضعها بالدرجة الثانية من الأهمية بعد المنفعة العامة، وفقاً لمبدأ "خير الناس من نفع الناس"، وأن العلم كله، والذي هو من عند الله، يستهدف تحقيق هذه المنفعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذا لا يعمل الطبيب أو العالم الطبي في النظام الإسلامي من أجل مصلحته الذاتية فقط، أو مصلحة شركات الأدوية التي قد تنتج أحياناً أدوية لم تتم دراسة تأثيراتها بشمولية وعمق، مثل دواء "الثالومودايد" الذي أدى استعماله من قبل الحوامل إلى ولادات ذات تشوهات خلقية. ويرفض عالم الطب الدوائي في النظام الإسلامي بيع نتائجه غير المكتملة إلى شركات الأدوية لتقوم بإنتاج الأدوية في ضوئها وتسويقها وجني الأرباح منها؛ لأن ذلك يتنافى مع المبادئ والقيم الإسلامية. وعلى هذا الأساس، ستسير الجهود العلمية نحو هذا النوع من المعرفة على الطريق الصحيح، والذي سيؤدي باحتمالات أقوى إلى المعرفة الإلهية.

ينبغي أن تكون المعرفة وطرق التوصل إليها في النظام الإسلامي ذات مواصفات أفضل وأدق من تلك الناتجة عن الجهود الفكرية والبحثية في النظم غير الإسلامية. والمعرفة التي هي كلها من عند الله؛ سواء كانت متحصلة بالطريقة المباشرة، أي الوحي والسنة، أو بالطريقة غير المباشرة، أي بالجهود البشرية المنضبطة بالتعاليم والقيم الإسلامية، ضرورية لكل النشاطات البشرية الفردية والجماعية، فكما أن العلم الإلهي هو أساس لهداية البشر إلى الطريق القويم في حياتهم ومعاملاتهم، فإن المعرفة الوضعية مطلوبة كذلك وضرورية للنشاطات الاقتصادية.

وفي النظام الإسلامي تشكل المعرفة القرآنية المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية الأساس لهذه النشاطات، وتتضمن هذه المعرفة على المفاهيم والعلاقات والتعاليم، وكيفية تطبيقها على النشاطات الاقتصادية في

المجتمع الإسلامي، كما ستضيف الدراسات المنهجية في هذا الموضوع نتائج مفيدة للتطبيق، ومادامت هذه الدراسات ملتزمة بالأهداف وبالأصول والتعاليم الإسلامية الخاصة بهذا النشاط، فإن نتائجها ستوضح المسارات الاقتصادية، وتحدد بدائل السياسات، وغير ذلك من المعارف المفيدة للنظام الاقتصادي.

ومن المؤكد بأن كل نشاط اقتصادي، مثل مشروع زراعي أو مصنع إنتاجي أو حتى نشاط خدمي، يتطلب معرفة، والتي تشمل التقنيات والمعارف والمهارات اللازمة لتحويل المواد الأولية أو المدخلات إلى مخرجات أو منتجات أو خدمات، وغير ذلك من الأهداف المرغوب بها، والحصول على هذه المعرفة وتطويعها واستخدامها بنجاح يتطلب أمرين: أولاً اقتناء هذه المعرفة؛ إما ابتكاراً أو تطويراً أو اقتباساً ونقلاً، ومن ثم تطبيقها واستخدامها. وثانياً، تهيئة الأفراد في النظام الإسلامي لأداء المهام المذكورة في أولاً، ومن الواضح أن هذه المهام تتعلق بالتطور العلمي والتقني، وأفراد النظام مطالبون باقتناء أحدث المعارف العلمية والتقنية، وأن يكونوا هم الرائدين في اكتشاف وابتكار المعرفة العلمية في مختلف الحقول والتخصصات؛ لأن المعرفة الصحيحة ذات أهمية قصوى لعمل النظام بشكل عام، مما يجعل من الواجب على أفراد النظام الإلمام بها واستباق الآخرين إلى الحصول عليها، كما أنها ضرورية للوصول بالنظام إلى مستويات عالية من التطور والنمو، تحقيقاً للهدف السامي للنظام، والذي أقرته النصوص السماوية، ألا وهو المنفعة العامة. كما أن المعرفة عنصر أساسي، بل تكاد تكون الركن الأساسي لقوة النظم المختلفة، وأكثرها معرفة هي بالضرورة أكثرها قوة ومنعة، وحتى لا يكون النظام الإسلامي ضعيفاً أو معتمداً على نظم أخرى في الحصول على المعرفة، وبالتالي يعطي النظم الأخرى - التي من المحتمل أن تكون معادية – إمكانية لتخريب أو هدم النظام من الخارج، فلابد من جعل الحصول على المعارف في مقدمة اهتمامات النظام، بما في ذلك المعارف والتقنيات اللازمة لتطوير وتنمية النشاطات الاقتصادية، وإيصالها إلى أعلى الدرجات من الفاعلية والكفاءة، والقدرة

على منافسة المؤسسات الاقتصادية في دول أخرى، وهذا ما يدعو إليه النظام بالفعل.

ولا شك أن المراحل الأولى في الحصول على المعرفة سيغلب عليها الاقتباس والنقل من مصادرها المتوفرة، وهذه المرحلة - أي مرحلة استهلاك المعرفة – يتوقع أن تدوم أكثر من عقدين من السنين قبل أن تبدأ المرحلة الثانية التي تشتمل على استهلاك وإنتاج المعرفة، والتي ستبدأ فيها جهود مؤسسات وأفراد النظام الإبداعية بإعطاء ثمارها في إنتاج المعرفة. وفي المرحلة الثالثة سيبدأ إنتاج المعرفة داخل النظام على مستوى مكثف وريادي.

إن نقل واقتباس المعرفة في المرحلة الأولى ضروري لبقاء وتطور النظام الإسلامي، وهذه العمليات ليست بالسهلة كما تبدو، إذ أنها أعقد بكثير من مجرد شراء معدات أو الحصول على رخصة لاستخدام تقنية معينة؛ لأنها تتطلب تقييم هذه التقنيات وفقاً للأهداف والقيم الإسلامية، ومن ثم تطويعها لتكون مناسبة وملائمة لاحتياجات وأسس النظام الإسلامي. وقد شجع الرسول الأعظم(ص) المسلمين على اقتباس التقنيات ونقل المعارف عندما وافق على فكرة حفر الخندق حول المدينة المنورة ليحصنها ضد هجمة جيش القبائل المتحالفة مع كفار قريش، وقد كان هذا الأسلوب الدفاعي غير معروف لدى العرب من مسلمين أو غيرهم، ومن المعروف أيضاً أن الإمام جعفر الصادق شجع أول العلماء العرب جابر بن حيان على نقل وتقصي المعرفة في العلوم المتنوعة وأهداه نسخة من كتاب القراطيس المترجم، كما عرض عليه أموالاً لمساعدته في جهوده العلمية. ومن هذين المثالين يتضح لنا أن نقل المعرفة من أي مصدر كان وتطويرها فرض على المسلمين؛ لأن المعارف الصحيحة والمعتبرة هي من عند الله، وبها يعرف الله من خلال ملاحظتنا الحسية لمخلوقاته حولنا، وإدراكنا العقلي لمدى تعقد خلقها وحتمية وجود خالق مصور لها، وهي أيضاً ضرورية لمنفعة المسلمين ورقي وتطور نظامهم، وعندما يتيقن الجميع من ذلك ويشعروا بالنتائج

الملموسة للمعرفة، ابتكاراً واقتباساً، فإن ذلك سيشكل حافزاً قوياً للجميع على المساهمة في إغناء المعرفة داخل النظام.

القيم والأخلاق

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي في نظرته للقيم والأخلاق عن بقية النظم الاقتصادية؛ سواء كانت شيوعية أم اشتراكية أم رأسمالية، فالشيوعية - مثلاً - وفي سعيها إلى تحقيق سيطرة العمال والفلاحين على مؤسسات الإنتاج الصناعي والزراعي، شرعت إلغاء الملكية الخاصة وحرمان أصحاب هذه المؤسسات والمزارع من أملاكهم، ومن ثم إدارتها من قبل البيروقراطية الحكومية، تمهيداً للمرحلة النهائية، أي الشيوعية، وبسبب فشلها في وضع وتطبيق نظام الأخلاق والتعامل والعمل، انتشر الفساد والتسيب في مؤسساتها الاقتصادية التي عجزت في النهاية عن تحقيق أهدافها بالحد الأدنى، مما أدى إلى انهيار النظم الشيوعية الأوروبية. وبالمقارنة، فقد رفضت النظم الاشتراكية فكرة السيطرة واستغلال فئة لغيرها، ودعت إلى تطبيق العدالة الاجتماعية، والفكرة بحد ذاتها صحيحة، وتتفق مع المبادئ الإسلامية، إلا أن تطبيقها لم ينجح تماماً، وذلك لأن القيادات الاشتراكية نخبوية وسعت إلى تطبيق أفكارها من خلال التشريعات والنظم. وكما هو معروف، فإن التبرير الرئيسي للنظام الشيوعي هو إنهاء الاستغلال الطبقي (الإقطاعي والرأسمالي الصناعي)، إذ يجادل مناصرو هذا النظام بأن النظام الرأسمالي يفتقر تماماً إلى العدل والأخلاق، كما أن دعاة النظام الاشتراكي يتفقون إلى حد كبير مع هذه المقولة، إلا أنهم يختلفون مع الشيوعيين في كيفية تصحيحها، ولا ينكر مؤرخو الرأسمالية بأنها – وعلى الأقل- في مراحلها الأولى لم تلتزم بقيم العدالة وغيرها من القيم والأخلاق، كما أن العديد من الباحثين والدارسين يضعون اللوم على لاأخلاقية الرأسماليين في انتشار التلوث في العالم، وبقاء مستويات الفقر والجوع المرتفعة في دول العالم، وكذلك استعباد واستغلال الدول النامية وسكانها، والتفاوت

في الدخل داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها، وارتفاع معدل الجريمة في بعضها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية – ويعتبرون المؤسسات الرأسمالية مسؤولة أو مشتركة في المسؤولية عن العديد من الحروب المدمرة في القرن العشرين، وإنشاء واستمرار الدول العنصرية – مثل: الكيان الصهيوني في فلسطين، والدول العنصرية البائدة في جنوب إفريقيا -، وهيمنة حكومات فاسدة في الدول النامية، في أمريكا الجنوبية واللاتينية وآسيا وإفريقيا. بالإضافة إلى كل ذلك، تؤكد البحوث الاجتماعية على انتشار الممارسات اللاأخلاقية في المؤسسات الرأسمالية الغربية، مثل: الفساد والمحسوبية وقبول تقديم الرشوة والغش، واستغلال المنصب، والتحرش الجنسي، والتهرب من الضرائب، ومخالفة القوانين والنظم، وبسبب هذه الانحرافات الخطيرة فقد لجأت الكثير من الشركات إلى وضع قواعد سلوكية أخلاقية لأفرادها code of ethics، تحدد فيها قواعد للسلوك المقبول، ولكن طغيان المادية والربحية يجعلان من الالتزام بهذه الأخلاق المفروضة أمراً مشكوكاً فيه.

نستنج من هذه المناقشة وجود مشكلة أخلاقية – أي فقدان أو ضعف التزام بالقيم والأخلاق – في النظم غير الإسلامية، من شيوعية ورأسمالية واشتراكية، وهذا الوضع يتناقض تماماً ما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادي الإسلامي، فالقيم والأخلاق هي كما أسلفنا جوهر النظام الإسلامي وخصائص أو قواسم مشتركة رئيسية بين كافة نظمه، ولا تحتاج المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، الخاصة أم العامة، للوائح أخلاقية كما هو الحال في المؤسسات الغربية؛ لأن الأفراد هم حملة هذه الأخلاق.

التوفيق الإلهي

من المؤكد أن التوفيق الإلهي هو العامل الضروري والحرج في نجاح المؤسسات الاقتصادية، بل النظام الاقتصادي الإسلامي كله،

فالتوفيق هو من عند الله وفقاً لمبدأ: " وما توفيقي إلا بالله"، فهو صاحب القدرة المطلقة على إنجاح الجهود البشرية. ومهما بلغت مقدرة الإنسان على توقع التطورات المستقبلية استناداً إلى وقائع الماضي والحاضر، وكذلك مهما كانت درجة الدقة في حساباته واستعداداته، فإنه لا يضمن أن يحدث طارئ يفشل توقعاته ويفسد حساباته، ولو كان جميع المضاربين في البوصة قادرين على التنبؤ بدقة بحركة الأسهم صعوداً أو هبوطاً، لما كان هنالك خاسرين بينهم، "والرياح تأتي بما لا تشتهي السفن" كما يقول الشاعر. إذن فالمخطط أو صاحب القرار الاقتصادي أو الإداري بحاجة إلى التوفيق الإلهي لنجاح خططه ومشروعاته، ولابد من التذكير هنا بأن الله فعال لما يريد، وإنه يعلم والناس لا يعلمون، وأن علمه يتجاوز الواحد والمجموعة إلى الكل، بل إنه يحيط بكل شيء علماً، أي أن علمه تفصيلي وجزئي وكلي في نفس الوقت، وإنه يعلم علم اليقين النتائج المرحلية والنهائية لكل شيء، بينما قد يرغب الإنسان بشيء ويحبه وهو شر له، وقد يكره شيئاً وهو خير له، فلأن علمه قاصر يحتاج الإنسان إلى هداية وإلى توفيق. وقد بين الله للمؤمنين في الآية الكريمة كيفية الحصول على نصره وتوفيقه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[1]، وتعني ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ﴾ طاعة المسلم أو المسلمين لله واتباع أوامره ونواهيه، والالتزام بكل ما جاء في قرآنه الكريم والسنة المطهرة، فإذا تحقق هذا الشرط، وكان الهدف أو الغاية المنشودة في مصلحة المسلمين، فإنها ستحظى بالتوفيق الإلهي – إن شاء الله –. وبتعبير آخر، إذا قام النظام الإسلامي أو أفراده بالتعامل مع نعم الله كما يجب وشكروا هذه النعم، وبذلوا الطاقات والجهود وتعاونوا مع بعضهم البعض، وحصّلوا المعارف اللازمة واستخدموها بطريقة صحيحة، والتزموا الأخلاق والقيم الإسلامية - فإنهم يكونوا بذلك قد نصروا الله، والله لن يخلف وعده في نصرتهم؛ لأنه ﴿لا يُخْلِفُ

(1) سورة محمد: الآية 7.

الْمِيعَادَ﴾[1]. وفي الطرف الآخر، نجد الحالة المناقضة لذلك والمتمثلة في "قارون" الذي كان لديه ثروة تنوء بحمل مفاتيحها العصبة، ولكنه رفض أن يعترف بأنها بتوفيق من الله، وادعى باطلاً وتبجحاً وكفراً بأنه: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾[2]، لذلك جاء عقابه أن خسفت به الأرض، وخسر نفسه وثروته الطائلة؛ لأنه عندما ادعى بأن الثروة أتته بجهد شخصي خالص ومستقل عن التوفيق الإلهي، فإنه أجاز لنفسه التحلل من الالتزامات المترتبة على ذلك: من زكاة وخمس وصدقات.

العدالة الاقتصادية

لا يكون هذا المبحث كاملاً دون التطرق إلى مفاهيم أخرى أساسية، ومن أهمها العدالة الاقتصادية، وكما بيننا سابقاً، فإن العدالة مفهوم علّي متغلغل في كل الأنظمة الفردية للنظام الإسلامي، بل هو ركن أساسي من أركانها، لذا فإن التركيز عليه وتكرار الحديث عنه أمر ضروري وحيوي، ولا يستحق التنظيم الاقتصادي أن يسمى إسلامياً إذا لم تتوفر فيه ومن خلاله العدالة الاقتصادية، وما أن ينشئ النظام الإسلامي حتى يتوجب عليه السعي لتحقيق العدالة الاقتصادية لجميع أفراده والمتعاملين معه، وذلك من خلال اعتماد مبدأ العدالة في كافة القرارات والتصرفات ذات الطابع الاقتصادي، وهذا يتطلب أن يساءل صاحب القرار نفسه أو الإنسان المقدم على سلوك معين: هل هذا القرار أو السلوك عادل إسلامياً؟ ولو حدث أن أثيرت تساؤلات أو شكوك حول عدالة القرار بعد اتخاذه، فلابد من بحثها وتصحيحها إن تطلب الأمر ذلك، وهذه الخاصية ضرورية وحيوية لكل الأنظمة المتطورة، وهي موجودة في النظام الاقتصادي الإسلامي؛ لأنه هو وبالتضامن مع بقية النظم الفرعية يوفر وسائل وطرق الاعتراض على القرارات الرسمية من خلال حرية الرأي واستئناف القرارات بواسطة المحاكم والهيئات الرقابية، لذا فإن

---

(1) سورة آل عمران: الآية 9.

(2) سورة القصص: الآية 78.

مستلزمات تحقيق العدالة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامية يجب أن تكون متوفرة بالدرجة الأكبر.

إن مفهوم العدالة الاقتصادية أوسع واشمل من أن يشبع دراسة في هذا المبحث القصير، ولكن بالإمكان الإشارة بإيجاز إلى بعض جوانبه الرئيسية. ويلاحظ مثلاً أن الإسلام رفض استئثار الرؤساء والسادة بحصة أكبر من غيرهم في النعم.

كما يلاحظ ذلك في نصرة الإسلام للمحرومين والمستضعفين اقتصادياً، فبالنسبة لتوزيع الإرث، كان النظام القبلي يعطي أكبر أولاد الرجل حصة الأسد، وكان الإرث يوزع بين الأولاد الذكور من المقاتلين فقط، ويحرم منه البقية والبنات بشكل عام، فوضع الإسلام أسساً وتعاليم مفصلة لتوزيع الإرث، تحقق العدالة الاقتصادية، كما أكد على ضرورة أن يستفيد الجميع من النعم العامة التي يتصرف بها النظام استناداً الى مبدأ المساواة، ووفقاً لهذا المبدأ أيضاً يجب أن تتساوى الفرص أمام الجميع، فلا تحصل فئة أو مجموعة أو فرد على فرص أكثر أو أفضل من غيرها. ولأن الإسلام يحرم الإسراف والتبذير في استهلاك النعم، كما يرفض تكنيزها ويدعو إلى حسن استثمارها واستغلالها، لذا فإن مفهوم العدالة الاقتصادية في النظام الإسلامي لا يقتصر على الحاضر، وإنما يمتد في الزمن ليشمل الحاضر والمستقبل أيضاً، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة في النعم.

ووضعت التعاليم الإسلامية قواعد للنشاطات الإسلامية، تسهم أيضاً في حفظ حقوق الأفراد وتحقيق العدالة الاقتصادية، فقد حرم الإسلام الربا والاحتكار والغش والأرباح الفاحشة والسخرة، وكافة أنواع الاستغلال الاقتصادي، فالربا محرم لأنه ينافي العدالة الاقتصادية في إعطاءه صاحب المال حقوق وامتيازات غير عادلة، وبسبب اقتراض الدولة النامية مبالغ باهظة من الدول الغربية ومؤسساتها المالية، فإنها – أي الأولى – تدفع سنوياً ولفترات طويلة حصة كبيرة من مداخيلها الوطنية لسداد فوائد هذه القروض فقط، حتى يقال أن هذه المؤسسات الدائنة

مستعدة لإعفاء هذه الدول عن القروض والاكتفاء بالفوائد. ويمكن اعتبار الربا أهم وأبرز مظاهر الظلم الاقتصادي في النظم الرأسمالية، فالربا ما هو إلا نوع من الاستغلال والسرقة لجهود الآخرين، وتحريم الربا تحريماً مطلقاً في الإسلام واعتباره أحد الكبائر ينفي القيمة المستقلة والمطلقة لرأس المال – أي أن رأس المال لوحده وبدون استثمار، أو بدون عمل لا يستحق عائداً بحد ذاته، وإنما هو يستحق هذا العائد إذا استثمر في مشروع أو نشاط اقتصادي.

ويصب تحريم الاحتكار في نفس الاتجاه – أي تحقيق العدالة الاقتصادية؛ لأن احتكار سلعة ما يتيح لصاحبها أو المتاجر بها رفع أسعارها بحيث لا يستطيع سوى الموسرون اقتناءها والاستفادة منها والتمتع بها، أما إذا كانت سلعة ضرورية للحياة، مثل الطعام، فإن احتكارها قد يؤدي إلى تفشي مجاعة بين المسلمين، وهو في حكم القتل وأن لم يكن بآلة حادة أو سلاح.

ويعترف النظام الإسلامي بالحق المشروع في الملكية الخاصة، ويحميها ويعاقب المعتدين عليها، والتأكيد على أن الملك لله وحده يعني أن البشر المتصرفين بالنعم مسؤولون أمام مالكها عن طريقة تصرفهم بها، فلا يجوز لهم استعمالها بغرض الربا أو الاحتكار أو الرشوة وغير ذلك من الاستعمالات المحرمة، كما أن للغير حقوق شرعية في هذه الأملاك – أي الزكاة والخمس والصدقات. وحتى تكتسب الملكية الخاصة شرعيتها في النظام الإسلامي يجب ألا تكون ناتجة عن عمل محرم، مثل الغزو أو السرقة أو الربا أو الرشوة أو الاستغلال.

خلاصة

يتضح من الاستعراض العام للمباديء والتعاليم الاقتصادية الإسلامية وجود نظام اقتصادي إسلامي له خصائص وعناصر تميزه عن بقية النظم الاقتصادية المعروفة، وعلى الرغم من أن هذا النظام معطل وغير مطبق

بصورة تامة، كما لم تظهر محاولات جادة لدراسته وتفسيره وفهمه الا مؤخرا، لذا تبقى الحاجة قائمة لبلورة الأفكار الاقتصادية الإسلامية والتي ثبت لنا تفوقها وهيمنتها على ما سواها من نظم اقتصادية.

الفصل الخامس
النظام الاجتماعي

يشكل النظام الاجتماعي الإسلامي جزءاً رئيسياً وحيوياً من النظام الإسلامي الكلي، الذي لا يكتمل ولا تقوم له قائمة إذا لم يستند إلى نظام اجتماعي إسلامي سليم، يبدأ به تشييد النظام وعنده تنتهي غاياته، وبالتالي فلا يمكن التقليل من أهميته. ويبدأ هذا الفصل بتعريف النظام الاجتماعي الإسلامي واستعراض مكوناته وعناصره، ثم ينتقل الاهتمام إلى دراسة هذه المكونات وموقعها في النظام، وارتباطاتها مع المكونات أو العناصر الأخرى.

النظام الاجتماعي الإسلامي: نظرة شاملة

لنتصور جماعة من البشر روابطها الأسرية واهية جداً ومفككة، ومجتمعها المحلي شبه معدوم، حيث يكتفي الجيران بتبادل التحيات المقتضبة أحياناً، كما أن مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع الكلي محدودة أو ضعيفة جداً، ويتصرف الأفراد فيه بأنانية مفرطة وانفرادية قوية، لا تردعها أو تحد من تطرفها سوى القوانين والتعليمات. إن هذه الصورة للمجتمع المتداعي، والتي تقترب منها المجتمعات الغربية بخطى حثيثة هي ليست بأقل من كابوس بالنسبة للمسلم الملتزم، الذي يعتبر مجتمعه المتميز بوشائجه القوية وصلاته المتنوعة القلعة الحصينة التي تمنعه وغيره من شرور الانحرافات السلوكية والخلقية والشعور بالوحدة والعزلة وانهيار المؤسسات الاجتماعية وبالأخص العائلة.

يعتبر الإسلام الإنسان مخلوقاً اجتماعياً في المقام الأول: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[1]، والسمة الاجتماعية للإنسان

([1]) سورة الحجرات: الآية **13**.

طبيعية، أي أنها موجودة في فطرته السوية، والفرد بالطبيعة اجتماعي، إذ أنه يولد من أبوين ويحتاج إلى رعايتها وحنوهما حتى يكبر ويصبح قادراً على الاهتمام بشؤونه باستقلال عنهما، كما أن حاجته البيولوجية تدفعه إلى الاتصال بآخرين، وتجذبه إلى إقامة علاقات معهم، طلباً للزواج، كما إن الاستعداد البيولوجي للإنجاب الموجود لدى الأنثى يجعلها اجتماعية، وهكذا تتكون العائلة الممتدة والتي هي العنصر الأساسي في المجتمع، فالإنسان إذن مخلوق اجتماعي وفقاً للفطرة التي فطرها الخالق عليها، ومادامت هذه هي الفطرة فإنها بالنتيجة سمة أو حاجة إيجابية، وحاجة الفرد لإشباع هذه الحاجة أمر ملح، ينمي فيه استعدادات فكرية وسلوكيات من أجل تحقيق هذا الإشباع وتخفيف إلحاح الحاجة.

وبالنسبة للعلماء البيولوجيين فإنهم ينطلقون من تقيمهم لأهمية السمات الموجودة في الأنواع المختلفة Species من الحيوانات وفقاً لمدى تأثيرها على أو إسهامها في بقاء النوع أو الجنس، وبالتالي فإن السلوكيات التي تساعد على بقاء النوع والمحافظة عليه وتكثيره هي الأقوى، بل إن بعضهم – وهم أتباع مدرسة داروين – يفسرون الكثير من السمات والسلوكيات، إن لم يكن كلها، وفقاً لمعيار مساهمتها في البقاء وحفظ النوع. ويؤكد الإسلام على مبدأ البقاء للأصلح، ويختلف مع العلماء الوضعيين حول مصدر هذا المبدأ وكذلك حول تعريف "الأصلح"، فبينما يعتقد هؤلاء العلماء بأنه تطبع مفروض على أفراد النوع الواحد نتيجة الاختيار الطبيعي، يؤكد الإسلام بأن هذه القاعدة وكل القواعد التي تحكم المخلوقات هي من عند الله. ويختلف الإسلام مع هؤلاء العلماء حول تعريف الأصلح فيما يتعلق بالبشر، فبينما يؤكد الداروينيون الاجتماعيون على أن الأصلح هو الأكثر قدرة على البقاء، أي الذي يمتلك القدرات والطاقات اللازمة للبقاء، مثل القوة البدنية والصحة والثروة وغيرها من مصادر القوة الاجتماعية، يضع الإسلام صيغة متسامية للأصلح، أو بالتحديد الإنسان الصالح، تتسامى فوق، بل وحتى تتناقض مع القانون الدارويني "البقاء للأصلح" أو الذي يتحكم بالمخلوقات

الأدنى و الأضعف منه، فبدلاً من أن ينفرد بالسيطرة على وسائل البقاء، يفرض عليه الإسلام المشاركة مع الآخرين وتقاسم فرص البقاء معهم، لأن ذلك هو أفضل الطرق لتحقيق بقاء الجماعة التي منها يستمد الفرد قوة تزيد بكثير على القوة التي يحصل عليها منفرداً.

إذن، إن البقاء للصالح، فرداً وجماعة، والتي يركز ويدعو لها الإسلام في تعاليمه هي أيضاً دعوة إلى الأفراد ليكونوا اجتماعيين، فالإسلام يبرر الميل الاجتماعي على أساس وظيفي-نفعي مثل الداروينين، إلا أنه يفترق معهم في تصنيفه للإنسان فوق الحيوانات، وكونه متسامياً عليهم، وكونه يختلف عنهم في قدرته على الإمساك بمصيره بنفسه، والتحكم بفرص بقاءه، بالاعتماد على طاقاته العقلية، وبالاهتداء بالمعرفة والتعاليم الإلهية.

ولا جدال حول دعوة الإسلام الواضحة إلى الفرد ليكون اجتماعياً يعاشر الآخرين، ويتصل بهم ويتواصل معهم، ويبني ويزرع وينتج بالاشتراك معهم. وكيف يستطيع المسلم أن ينعزل بنفسه وهو يقرأ الوصية النبوية: (خير الناس من نفع الناس) فكيف ينفعهم وهو ينأى بنفسه عنهم، إلا إذا كان إنساناً شريراً غير سوي. ومن المعروف أيضاً أن الرهبنة والانقطاع للعبادة فقط أمر مرفوض في الإسلام، والأمر الطبيعي كما بينه الرسول الأعظم (ص) هو أن البشر - وحتى الأنبياء – يأكلون ويشربون ويمشون في الأسواق ويختلطون بالناس، بل إن العديد من العبادات في الإسلام هي جماعية أو يفضل أن تكون جماعية، فالصلاة في المسجد مع جماعة من المسلمين أفضل من الصلاة على انفراد، والحج بالضرورة عبادة جماعية؛ لأنه يجمع الحجيج في أيام معدودات عند المشاعر لأداء شعائر الحج المشتركة، كما أن الجهاد هو نصرة الفرد لإخوانه المؤمنين في صد هجوم الأعداء وحماية أرواحهم وديارهم وممتلكاتهم، فهو إذن فرض جماعي، وعندما يدفع المسلم الزكاة والخمس والصدقات إلى مستحقيها، فإنه يتصرف تصرفاً اجتماعياً. وهكذا يتبين لنا أن هذه العبادات ذات طبيعة اجتماعية وتدفع المسلمين

إلى الاتصال والتواصل مع بعضهم البعض. بالإضافة إلى العبادات الجماعية، تفرض التعاليم الإسلامية على المسلمين في العائلة الواحدة إنشاء علاقات قوية، وذلك بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأبناء، وواجب عليهم أيضاً صلة ذي القربى والجيران وغيرهم من المسلمين، ومشاركتهم في أفراحهم وأحزانهم، وعيادة مرضاهم، ومساعدتهم بمختلف الوسائل والطرق، وتفرض عليهم أفراداً وجماعات أن يتآخوا ويتعاونوا ويحيوا بعضهم البعض بأحسن التحايا. كما أن العديد من النواهي تستهدف أفكاراً وسلوكيات غير اجتماعية، أو لها تأثيرات سلبية على الروح الجماعية والترابط والتكاتف والتآخي بين المسلمين، ومن ذلك: تحريم الغش والكذب والاستغلال والربا والطبقية والفئوية والنميمة والغيبية والسخرية من الآخرين والتكبر والتعالي، وشرعت عقوبات صارمة ورادعة للجرائم المؤثرة سلباً على المجتمع الإسلامي، مثل: القتل والزنا وقطع الطرق والسرقة، كما توعدت بأشد العقوبات مقترفي السلوكيات المنحرفة والهدامة للمجتمع، مثل: الشاذين جنسياً. فإذا كانت فطرة الله للبشر بأن خلقهم أزواجاً، وجعل بينهم مودة؛ لأن ذلك أمر ضروري لبقائهم وتكاثرهم ونمو مجتمعاتهم، فإن الشذوذ الجنسي حتماً خلاف للطبيعة والفطرة السوية، وليس كما يدعي البعض بأنه نتيجة طبيعية وحتمية لعوامل وراثية، أي ليس للفرد الشاذ خيار بشأنها، فهو انحراف وشذوذ يمكن منعه والسيطرة عليه أو علاجه كما يؤمن الكثير من علماء النفس، والإصرار عليه هو تغيير في خلق الله، أي أنه ناتج عن إتباع الأهواء والرغبات غير السليمة، بدلاً من الهدي والفطرة السوية، وهو محرم؛ لأن عواقبه الأرضية – قبل الأخروية – فادحة جداً، إذ استشرى في المجتمع ما فإن التكاثر أو النمو السكاني سينخفض أو يصبح سلبياً مما يعرض المجتمع للتدهور الحثيث، ومن ثم التشرذم والاندثار.

نستنتج من هذا العرض، بأن السمة الاجتماعية لدى الفرد هي فطرة، والإسلام – كما نعرف – هو دين الفطرة، لذا فقد استن هذه السمة للمسلمين، وأكد على الالتزام بها والحفاظ عليها وتقويتها، جيلاً بعد

جيل، وأن يتم ذلك على كل المستويات الاجتماعية، ابتداءً بالعائلة وانتهاءً بالأمة.

يتطلب تفضيل المجتمع الإسلامي أو النظام الاجتماعي الإسلامي على غيره من النظم الاجتماعية البرهنة على أنه الأكثر تطوراً والأقرب إلى الكمال بين كل المجتمعات البشرية، وبالمقارنة فإن المجتمعات غير الإسلامية هي الأقل تطوراً. واعتماداً على بعض البيانات المتيسرة والقليلة عن الأوضاع الاجتماعية الإسلامية، وهي كما بينا ليست نظماً إسلامية كلية، وبمقارنتها بنفس المؤشرات المتوفرة عن الدول الغربية والمتطورة صناعياً، يتأكد لنا صدق هذه الفرضية الى حد كبير؛ إذ نجد أن معدلات الطلاق، والإجهاض، وانحراف المراهقين، والجريمة بمختلف أنواعها، والانتحار، والإدمان على المخدرات والكحول والقمار، والأوبئة الجنسية- وكلها أمراض اجتماعية معروفة – أعلى بكثير في الدول الغربية منها في الدول الإسلامية، والفرق الجوهري - في تقديري – بين النظام الإسلامي والنظام الغربي هو أن الأول يؤكد على الأهمية المطلقة لنظامه الاجتماعي العربي، بينما يسوغ النظام الغربي تكييف وتغيير النظام الاجتماعي ليتجانس مع متطلبات واحتياجات نظامه الاقتصادي الرأسمالي الذي يتصدر بقية الأنظمة في الأهمية، فالنظام الغربي متحيز لنظامه الرأسمالي، أما النظام الإسلامي فمتوازن ومتكامل ولا يجوز فيه التضحية بالثوابت الاجتماعية من أجل الحصول على مزايا اقتصادية.

وسنتطرق في الأجزاء التالية من هذا الفصل إلى المكونات أو العناصر الرئيسية للنظام الاجتماعي الإسلامي وخصائصه، وهي: الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي والمجتمع الكلي.

الفرد المسلم

في الأساس يتكون كل مجتمع من عدد من الأفراد، وينتج المجتمع عن الروابط التي تنشأ بينهم، والأفراد يحددون طبيعة المجتمع وقوة روابطه، فالقبلي مثلاً منغلق على الآخرين من غير قبيلته، وكلما كانت النزعة القبلية بين أفراد مجمع ما قوية، كلما كانت الروابط بين أفراده بشكل عام ضعيفة، كما لا تساعد الشخصية الغربية ذات النزعة الفردية الضيقة على نشوء روابط اجتماعية قوية.

إن نموذج الفرد المسلم اجتماعي، أي لا قبلي ولا انعزالي، وهو مطالب بأن ينمي في عقله الاتجاهات والسلوكيات الملائمة لقيامه بدور اجتماعي نشط، يشتمل على إقامة وشائج وثيقة مع أفراد عائلته وعلاقات قوية مع الآخرين. وبدءً يتوجب عليه أن يؤمن بهذا الدور، ويستوعب التعاليم الخاصة بذلك ومتطلباتها على اتجاهاته وسلوكه، وانطلاقاً من يقينه الشخصي بأن الفرد لا يمكن أن يحيا لوحده مثل جزيرة نائية وسط محيط، وأن الحياة الاجتماعية ضرورية لبقائه وبقاء الآخرين.

يعتبر الإسلام الفرد نتاجاً للمجتمع الذي يعيش فيه، وكذلك لاختياراته الشخصية، والإنسان الراشد والعاقل مسؤول عن كافة تصرفاته الشخصية، وهو محاسب عليها أمام الله، وليس له عذر مقبول في مخالفة التعاليم الإسلامية، إلا عند الضرورة القصوى، وفقاً لمبدأ الضرورات تبيح المحظورات، مثل أن يتناول طعاماً محرماً إذا كان يخشى على نفسه من الهلاك جوعاً وليس له من طعام بديل، كما أجاز له الشرع ممارسة التقية حفاظاً على دمه وماله وعرضه، ولكن بشروط محددة، وفيما عدا هذه الاستثناءات فإن المسلم العضو في النظام الإسلامي مطالب باكتساب وتنمية وتطبيق اتجاهات وسلوكيات إيجابية تتفق مع أهداف وقيم ومبادئ النظام، وللوصول إلى ذلك، فقد اعتمد النظام الاجتماعي الإسلامي مجموعة من الطرق والوسائل التي يتوجب الأخذ

بها لزرع وتنمية وتقوية الشخصية الإسلامية في نفوس كل فرد من أفراد المجتمع، ومن أهمها ما يلي:

1. التنشئة والتربية داخل العائلة.
2. إيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة.
3. تصحيح الانحرافات السلوكية.

يتأثر الفرد في مرحلة الطفولة كلياً بأبويه والجو العائلي في بيته، وقد أثبتت الدراسات النفسية والاجتماعية بأن للعائلة تأثير جم على شخصية الفرد، ويرى علماء النفس أن السنين الأولى، أو حتى الأشهر الأولى من حياة الطفل هي الأكثر أهمية في فترات حياته؛ لأنها الفترة التي تتكون فيها شخصية الفرد، ويتحدد فيها مستقبل وضعه الاجتماعي وعلاقاته مع الآخرين، و لا يتعلم الطفل المشي والنطق من أبويه فقط في هذه المرحلة، بل يتشرب منهما الفكر والسلوك وبشكل يبقى منغرساً ومؤثراً فيه طيلة حياته، وقد وجد الباحثون ارتباطات إحصائية عديدة بين وضع العائلة وبين شخصية واتجاهات وسلوكيات الأبناء، فأبناء العائلة المفككة، أي: التي تكون فيها العلاقات بين الزوجين سيئة وتتصف بكثرة الشقاق والخلافات والاضطرابات، أو التي تنتهي بالتفريق أو الطلاق، هم أكثر عرضة للانحراف كمراهقين ورجال أو نساء فيما بعد، كما أن احتمال انتهاء زواجهم بالطلاق أعلى من غيره، وحالات الانتحار والإدمان والجريمة أعلى بكثير بينهم من أبناء العائلات الأكثر استقراراً وانسجاماً، وهم يكونوا بشكل عام غير اجتماعيين antisocial.

ويوفر النظام الاجتماعي الإسلامي نموذجاً متسامياً ومتكاملاً لدور العائلة في تنشئة وتربية أبناءها حتى يكونوا رجالاً ونساءً ذوي شخصيات سوية، يلتزمون بالقيم والأخلاقيات الإسلامية، ويسهمون إسهاماً إيجابياً في بناء مجتمعاتهم الإسلامية وتطورها ورفعتها. وأساساً فقد بين الإسلام بأن ذلك هو أحد أهم أهداف مسؤوليات العائلة، ويستدل

ذلك من عدة نصوص قرآنية ونبوية، فعندما دعا زكريا ربه ليهبه ولداً، سأله بالتحديد: ﴿وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾[1]، وقد أثنى الله سبحانه وتعالى على عبده يحيى (ع) بقوله: ﴿وَبَرّاً بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّاراً عَصِيّاً﴾[2]، وعندما وصف عيسى بن مريم (ع) نفسه قال: ﴿وَبَرّاً بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيّاً﴾[3]، ومن الدعاء المذكور في القرآن الكريم: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[4]. ويتبين من هذه النصوص بأن صلاح الذرية أو الأبناء هو مطلب عظيم لدى الأنبياء والأولياء والصالحين، وبالتالي فهو هدف على جميع الآباء السعي إلى تحقيقه، ولذا نجد في سورة لقمان من القرآن الكريم نصاً لعظة ألقاها لقمان على ابنه، وتمثل توجيهاً مباشراً للآباء للقيام بدور نشط في تربية أبناءهم وإعدادهم إعداداً صحيحاً لأن يكونوا أفراداً سويين، وعدما يلتزم الأبوان التزاماً صارماً بالأخلاق والقيم الإسلامية، ويحافظا على الانسجام والتفاهم بينهما، ويضربا المثل الأعلى لأولادهما في العمل والجد والتعاون والتفاؤل، فإن احتمال انحراف أولادهما يكون بالدرجة الأقل، ولكنه لا يختفي تماماً – كما تدل حالة ابن نوح (ع) الذي غرق في الطوفان؛ لأنه "عمل غير صالح".

ومن المهم أيضاً أن تكون البيئة الاجتماعية ملائمة ومشجعة على تنمية وتطوير الشخصية الإسلامية، فمن المعروف أن العامل الثاني الرئيسي المؤثر في الفرد – بعد العائلة – هو البيئة الاجتماعية، وهذا يشمل أولاً المدرسة، والأصدقاء، والجيران، ومؤسسة العمل، ورفاق العمل، والمجتمع كله بشكل عام. فإذا كانت التأثيرات التي تمارسها هذه المؤسسات والجماعات متوافقة مع الشخصية الإسلامية والقيم والأخلاقيات المرتبطة بها، فإن من المؤكد أن هذه الشخصية ستترسخ في نفوس الأفراد في المجتمع الإسلامي، وتكون هي المهيمنة والظاهرة

---

(1) سورة مريم: الآية 6.

(2) سورة مريم: الآية 14.

(3) سورة مريم: الآية 32.

(4) سورة الأحقاف: الآية 15.

والمميزة لهذا المجتمع. أما إذا كانت هذه الضغوط الاجتماعية غير متلائمة أو معاكسة لأسس وقيم وخصائص الشخصية الإسلامية، فإن التربة لن تكون صالحة لنموها وفاعليتها، وقد أكدت التعاليم الإسلامية بأن الفرد مسؤول ومحاسب عن تصرفاته الشخصية مسؤولية تامة، ومسؤول أيضاً عن نتائج أو تأثيرات هذه التصرفات على الآخرين، ففي الآية الكريمة الآتية: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى، عَبْداً إِذَا صَلَّى﴾[1]، والنهي محاولة للتأثير على سلوك الآخرين، ولأن التأثير المستهدف مخالف لتعاليم الإسلام، فإن صاحبه يجازى عليه سلباً، كما يشترك في مسؤولية انحراف المجتمع الواقع تحت السيطرة الاستكبارية عن التعاليم الإلهية المستكبرون الأقوياء، وكذلك أتباعهم ورعيتهم من المستضعفين – باستثناء فئة موصوفة بالتحديد في القرآن الكريم – لماذا؟ لأنه على هؤلاء المستضعفين الذين لا يقدرون على تغيير المحيط أو البيئة الفاسدة التي يعيشون عليها وتأثيراتها السلبية المناهضة للتعاليم والأخلاق السماوية أن يهاجروا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾[2]. لذا، فإن للسلوك في النظام الإسلام الاجتماعي امتدادان أو مجالان للتأثير: شخصي واجتماعي، فالسلوك يؤثر أولاً على صاحبه، فإذا كان سلوكاً غير مدروس وغير سليم، ويتضمن على تهور أو انحراف فإن نتائجه قد تكون وخيمة، فمن الممكن أن يلقي القبض على السارق أو القاتل، أو حتى يقتل أثناء قيامه بجريمته، ومن المحتمل أن يصاب الزاني بمرض خطير، وقد يفقد شارب الخمر عقله وقتياً فيعتدي على الغير ويلقى جزاءه آجلاً أم عاجلاً، وبالإضافة إلى هذه النتائج السلبية للسلوك الفردي على الفرد نفسه، فإن تكرار حدوث هذه الانحرافات السلوكية قد يؤدي إلى انتشارها، ومن ثم حدوث تحول في نظرة المجتمع إليها، وذلك بنقلها من دائرة المحرمات أو المحظورات إلى دائرة المباحات أو شبه المباحات

---

(1) سورة العلق: الآية 9، 10.

(2) سورة النساء: الآية 97.

المسكوت عنها. وتوجد أمثلة عديدة تثبت وجود هذه التأثير الوبائي للسلوك المنحرف، فالعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة خارج الزواج وحتى بدايات القرن العشرين كانت محرمة في الغرب، وينظر إلى مرتكبيها باستنكار شديد، وينأى الناس بأنفسهم عن مخالطتهم ويقاطعونهم اجتماعياً، ولكن تدريجياً شاعت هذه العلاقات المحرمة بين الناس، وأصبحت ممارستها أمراً عادياً غير مستهجن أو محرم، بل إنهم يعتبرونها ظاهرة طبيعية على الرغم من نتائجها السلبية الواضحة، مثل زيادة حالات الأمراض الجنسية والحمل السفاح، وتفاقم أعداد أولاد السفاح الذين يودعون في الملاجئ أو يربيهم أمهاتهم لوحدهن. وبعد محاولات الدول الغربية لعقود عديدة حل مشكلة تناول المخدرات دون طائل، عمدت بعضها إلى إجازة الاتجار لبعض أنواعها وتعاطيها علناً وتقديم التسهيلات للمدمنين عليها تفادياً للمضاعفات المرعبة التي تنتج عنها. وهكذا أصبح تعاطي المخدرات أمراً اعتيادياً ومقبولاً في هذه المجتمعات، وينطبق نفس الشيء على ظواهر وسلوكيات سلبية أخرى: مثل الإدمان على الكحول والقمار والعنف بين الشباب، وذلك كله يعود وبدرجة كبيرة إلى تشجيع البيئة الاجتماعية لذلك، أو تغاضيها أو عدم اكتراثها، حتى قيل أن كل الجهود التي تبذلها بعض العائلات في الغرب لتربية وتنشئة أبناءها ليكونوا مستقيمين ومنتجين قد تذهب إدراج الرياح بعد أن يدخل هؤلاء المدارس، ويقعوا تحت تأثير رفاق السوء وذلك لأن من الصعب عليهم مقاومة هذه الضغوط القوية.

ويشخص الإسلام المفسدين الذين يريدون للفساد أن ينتشر ويعم بين الناس؛ لأنهم لا يريدون أن يكونا نشازاً على القاعدة، لذا يسعون إلى انتشار الفساد، فإذا كانت كل الأيادي ملطخة بالدماء، فإن الأصابع لن تشير بالاتهام إلى يدي قاتل أو سفاح بالتحديد، وهذا ما سعت له قريش في مؤامراتها لاغتيال الرسول (ص). كما حرص أحد الطغاة المعاصرين على إشراك كافة أعوانه في قتل أو تعذيب المعارضين السياسيين، وقد أسست القاعدة القبلية المستمرة منذ عهد الجاهلية: "في الجريرة تشترك العشيرة" لهذا التأثيم الجماعي بسبب جريمة اقترفها أحد أفرادها،

وبالنتيجة تصبح كل أيادي أفراد العشيرة ملطخة بالدم أو مشتركة في النهب أو قطع الطريق أو السبي، وقد نهى الإسلام عن ذلك قطعياً في تأكيده على أن "لا تزر وازرة وزر أخرى"؛ لأن التأثيم الجماعي له تأثيرات سلبية على سلوك الأفراد المشمولين به، ويتعدى ذلك المذنب إلى البريء، فالبريء من أفراد القبيلة هنا – والذي قد يكون هدفاً لانتقام ذوي القتيل – سيفكر ويتصرف وكأنه شارك فعلياً في الجريمة، وكأن الأمر تدريباً على المشاعر النفسية والسلوكيات المرتبطة بذلك، مما قد يجعل إقدامه هو على عمل مماثل أكثر سهولة.

وبالمقارنة بذلك، حرص النظام الإسلامي على أن تكون بيئة حياة وعمل أفراده إيجابية وصالحة، وذلك من خلال تحميل الأفراد المسؤولية عن التأثيرات الاجتماعية الأوسع لتصرفاتهم، سلباً وإيجاباً، إذا ليس عليهم فقط أن يتحلوا بالقيم والأخلاق الحميدة ويتصرفوا وفقاً لذلك، بل من واجبهم أيضاً تقديم النصح والإرشاد للمسيئين، وحتى التصدي لهم وإيقافهم ومنعهم من التمادي في غيهم وعدم السماح لتصرفاتهم من إحداث الآثار السليبة على الآخرين، تطبيقاً لواجب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

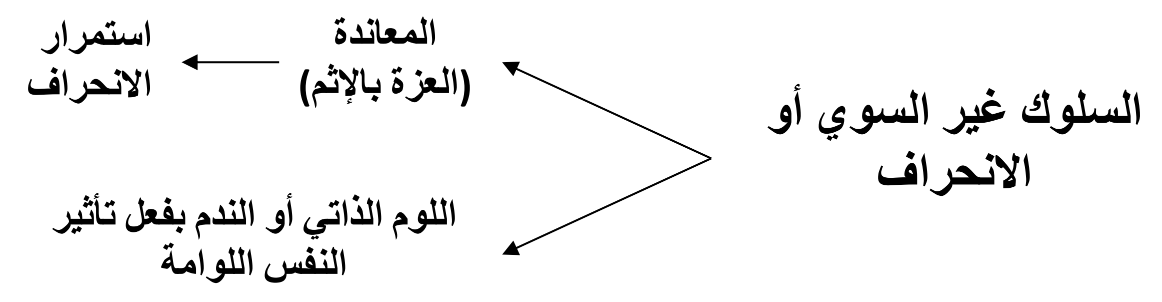
ويمكن اعتبار النظام الاجتماعي الإسلامي ناقصاً وقاصراً إذا لم يقدم الأسس الكفيلة بردع السلوكيات الفاسدة ومعاقبة مرتكبيها والحد منها، وكذلك توفير الطرق لتصحيح هذه السلوكيات والرجوع إلى الاستقامة، فمن الواضح في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾[1] أن الاستقامة هي الصفة العامة المطلوبة والمتوقعة من العضو في النظام الإسلامي، وتطلق الاستقامة على الالتزام بالقيم والأخلاقيات الإسلامية، وقد أتى تسلسل ذكرها بعد مطلب الالتزام العقائدي بالربوبية لله وحده وما يرتبط وينتج عن ذلك من عقائد وواجبات شرعية، أما إذا أخل الفرد بهذه الثوابت القيمية والأخلاقية فإنه يبتعد عن الاستقامة ويصبح سلوكه منحرفاً، والانحراف قد يكون كبيراً أو صغيراً، فالانحرافات الكبيرة – أي

---

(1) سورة فصلت: الآية **30**.

اقتراف الكبائر، مثل القتل والسرقة والزنا وشرب الخمر – يستحق مرتكبوها عقوبات محددة وفقاً لمبدأ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]، فالقصاص بحق المنحرف أو غير المستقيم هو تصحيح لسلوكه ورادع للآخرين من أجل منع انتشار الانحراف، والدليل على ذلك عودة المؤسسات الدستورية والقضائية في أمريكا الى تنفيذ أحكام الإعدام بعد تعطيلها لعدة سنوات ارتفعت أثنائها معدلات جرائم القتل.

بالإضافة إلى ذلك، وضع الإسلام منهاجاً ذاتياً للفرد لكي يقوّم سلوكه بنفسه، ومن دون تدخل الآخرين بذلك، أو تعرضه لمقاطعة اجتماعية أو عقوبات صارمة، عندما دعا الإنسان إلى تنمية ما سماه "النفس اللوامة" داخله، وهي بمثابة رقيب داخلي يراقب سلوك صاحبه ويوبخه ويعنفه إذا أخطأ أو حاد عن الصواب والاستقامة، ويحثه على العودة إلى الطريق السوي. ويشبه عملها الثرموستات أو الرقيب الآلي في النظم الميكانيكية أو الكهربائية – أي المكائن والآلات المحاسبية وغيرها – والتي تقوم بتصحيح وتعديل أداء نفسها ليكون منسجماً مع مواصفاتها أو برامجها التشغيلية، مثل الحفاظ على درجة الحرارة عند الدرجة المبرمجة في جهاز تبريد أو تدفئة، وعندما ينحرف الفرد ويقترف سلوكاً منحرفاً، فإن نتيجة ذلك تكون واحدة من اثنتين كما يبين الشكل التالي:



إذن يؤدي وجود النفس اللوامة إلى شعور الفرد بالندم على السلوك الخاطئ. والنفس موجودة في كل فرد كما هو معروف، وتدل على ذلك

(1) سورة البقرة: الآية **179**.

الآية الكريمة: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[1]، لكن المهم هنا هل هي نفس لوامة أم لا؟ ويشترط لامتلاك النفس لهذه الصفة أو الفعالية أن تكون قادرة على التمييز بين الشر والخير، أو الفجور والتقوى، ومنحازة إلى الخير أو التقوى باعتباره الأصل الفطري للنفس والغير، وتتضح أهمية ومرتبة النفس اللوامة في قَسم الله بها ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾[2].

وبعد أن يشعر الفرد ذو النفس اللوامة بالندم على فعله، فمن المتوقع أن يسعى الى تصحيح خطأه وإزالة الآثار السيئة الناتجة عنه، على نفسه وللغير أيضاً، وهذا يتطلب سلسلة من الإجراءات العملية والنفسية، من أهمها: تبرئة الذمة، فإذا كان الفعل المنحرف له آثار سلبية على الآخرين – مثل السرقة أو الاحتيال أو الإهانة أو السب – فإن على مقترف هذا الفعل أن يرد المال أو الملك المسروق، أو يعتذر إلى الفرد الذي أساء إليه بالقول والفعل، ويطلب صفحة وعفوه، وتشجع التعاليم الإسلامية المؤمنين على التسامح والعفو عن الإساءات، وتعتبر ذلك من الحسنات والفضائل والأخلاق السامية ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[3]. كما أن على الفرد المسيء، سواء كانت إساءته للغير أم لنفسه، أن يطلب المغفرة من الله ويتوب، وأن يعمل من الحسنات ما توازن كفة السيئات التي اقترفها وتزيد على ذلك، حتى تصبح كفة حسناته هي الأثقل، وبهذه الطريقة ترجع النفس اللوامة صاحبها إلى الطريق السوي والمستقيم مرة أخرى، ليعود فرداً إيجابياً منتجاً ينفع نفسه والآخرين في النظام الإسلامي، كما يستعيد بذلك رضاه عن نفسه واحترامه لذاته، ويسترجع اعتباره مع نفسه وفي المجتمع، كما أنها تلغي النفور والكراهية والعداوة وتنمي مكانها الود والتآلف بينه وبين الذين أساء إليهم، وتنطوي على علاج ذاتي للنفس من خلال التفريج

---

(1) سورة الشمس: الآية 8،7.

(2) سورة القيامة: الآية 1، 2.

(3) سورة آل عمران: الآية 134.

والتنفيس عن المشاعر السلبية المشحونة في الصدور، وينتج التخلص من الشعور بالذنب والقصور والدونية من تبرئة ذمته تجاه الآخرين بطلب الصفح وإعادة الحقوق المغتصبة، وكذلك طلب المغفرة وبالتالي سيتوقف شعوره بالذنب. وكما يؤكد علماء النفس، فإن الشعور بالذنب والنقص والدونية من المشاعر السيئة المقيتة التي قد تؤدي بصاحبها إلى تعقيدات نفسيه تؤثر على مجرى حياته، وتعكر صفاء تفكيره وعمله، لذا فهم يركزون على مساعدة الذين يعانون من ذلك على التخلص من هذه المشاعر بتشجيعهم على الكشف، مع الذات ومعهم، عن مصادرها ومن ثم معالجتها. أما النظام الإسلامي فيعتبر الفرد قادراً على القيام بذلك بنفسه بشرط أن يكون فرداً مؤمناً، لديه نفس لوامة، ومستعد لتبرئة ذمته من الخطأ والانحراف ليعود إلى الاستقامة مرة أخرى. فالتوبة هي الطريق إلى التسامي على الخطأ، وآخر خطوة تخرج به من منزلق الانحراف إلى الطريق السوي.

وتتحصل نفس النتائج الإيجابية من عبادة الحج العظيمة التي توفر للفرد المؤمن طريقة لتصحيح مسار التفكير والسلوك، والتحول من طريق الانحراف إلى الطريق المستقيم. ومن المعروف أن أداء فريضة الحج يتطلب أيضاً تبرئة الذمة – أي قيام الفرد الذي ينوي الحج بإعادة الحقوق المترتبة على ذمته إلى أصحابها، وفي أدائه شعائر الحج، من تلبية وسعي وطواف ووقوف ورمي، يعبر الفرد عن اعتقاده الكامل بهذا الدين، وتوحيده وطاعته لله، والامتثال لتعاليمه وسلوكه الطريق القويم، ونبذه الكامل والنهائي للانحرافات الشيطانية.

إن فتح أبواب التوبة والمغفرة على مصراعيها للمسيئين والمنحرفين: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[1] يوفر خلاصاً ووسيلة لإصلاح الذات وبلسماً للجراح النفسية والعودة بالنفس إلى صفوف الجماعة المسلمة، حيث الأمن والاستقرار النفسي والعمل الإيجابي

(1) سورة الزمر: الآية 53.

البناء، وأي محاولة لتضييق هذا الباب مضرة بالنظام الإسلامي، ومن المحزن أن يبالغ بعض الوعاظ المسلمين في التهديد بالعقاب ونار جهنم، ويتناسون أو يهملون حث المسيئين على العودة إلى الاستقامة عن طريق التوبة وتبرئة الذمة، مما يدفع بالخطأة والمنحرفين من المسلمين إلى المعاندة والمكابرة والإصرار على اقتراف السيئات والموبقات بشكل يسيء إلى أنفسهم وإلى عائلاتهم ومجتمعهم، بينما يستعمل العديد من الدجالين والمشعوذين من أتباع الديانات الأخرى طوق النجاة السماوي هذا في استغلال السذج وجذبهم إلى الاعتقاد بأباطيلهم وضلالاتهم.

ولابد لنا من التساؤل: إن كانت التعاليم الفكرية والسلوكية ووسائل التأثير الممارسة على الفرد في النظام الإسلامي تشكل مسعى لتنميط شخصيته وقولبتها داخل أدوار محددة، ودفعها باتجاه مسالك ضيقة، بحيث لا تترك له مجالاً للتعبير عن إرادته الذاتية وفكره الشخصي؟ تأتي الإجابة على ذلك، بأن التعاليم الإسلامية أبعد ما تكون عن محاولة ذلك؛ لأنها أساساً لا تنفي استخدام العقل، بل إنها تؤكد على كون ذلك – أي الرشد والعقل – شرطاً ضرورياً للإيمان، وما يترتب على ذلك من واجبات ومسؤوليات، فبالعقل وحده وقبل الإيمان يجب أن يدرك الفرد ويتيقن من وجود الخالق، وعليه أن يستعمل عقله للتفكر في خلق السموات والأرض، واكتمال هذا الخلق وعدم وجود الفطور أو الخلل فيه، وكذلك النظر في كلام الله المنزل في القرآن الكريم ليتأكد وبنفسه بعدم وجود اختلاف أو تناقض فيه، وإن كل ما فيه هو لخير البشرية جمعاء، و" أولي الألباب" مدعوون كذلك إلى تطبيق الحدود المشرعة؛ لأن فيها إحياء للمجتمع، وإلى الاستماع إلى الكلام واتباع أحسنه، وإلى التمييز بين الخير والشر، وبالمقارنة بذلك، فإنه لا حرج ولا حساب على المعتوه فاقد العقل والتمييز. وهكذا يتبين لنا بأن الإيمان والعقل رفيقان لا يفترقان أو يختلفان إلا إذا انحرف الفرد عن الطريق المستقيم واتبع أهوائه، فالإسلام إذن يميز بين حالتين: إتباع الإيمان والعقل، أو إتباع الأهواء، فإذا استخدم الإنسان عقله أدرك وجود الله واتبع هديه، وسار على

الطريق القويم، أما إذا اتبع أهواءه، فإنها حتماً ستزيحه عن هذا الطريق وتقوده إلى المسالك المنحرفة. وكما أن للعقل أو الطريقة العقلية منهجاً وأساليب، فإن للأهواء أيضاً منهج وأساليب ضلالية خاصة بها، وبينما الطريقة العقلية الصحيحة متجذرة في المعرفة والإدراك السليم، نجد أن الأهواء هي مجرد ظنون أو ميول وأراء شخصية أو تعميمات غير مسندة لم ينزل الله بها من سلطان - وقد أشرنا إلى ذلك بشيء من التفصيل في نظرية المعرفة -، والقبول بها يتم ليس على أساس منهجية علمية منضبطة، وإنما عن طريق "التزيين" الشيطاني أو التحبيب، لذا سميت أهواءً؛ لأنها أشياء تهواها النفس أو تميل إليها، في غياب العقل والإيمان بالطبع. وهذه العملية أو الطريقة تبدأ بافتراض غير مسند وتبني عليه منطقاً خاصاً أو مناقشة، قد يتأثر بها ويقتنع بها كثيرون؛ لأنها أيضاً تخاطب أهواءهم، فالمرأة في الغرب التي تجيد الكشف عن مساحات واسعة من جسمها؛ لأن يجتذب نظرات واهتمام الرجال ويزيد ثقتها بنفسها وبكونها امرأة جذابة ومشتهاة، ويمنحها شعوراً بالقوة السيطرة – لا تعترف بهذه الدوافع الحقيقية لهذا السلوك؛ لأنها تظهرها بمظهر المستغلة والغانية والمتلاعبة برغبات الرجال، لذا تزين لنفسها هذا السلوك، وكذلك يزين لها المؤيدون له من خلال اصطناع منطق مبني على افتراض هو أن المرأة لها حق السيطرة على جسمها والتحكم به باستقلال عن الرجال، وأن المرأة حتى تثبت امتلاكها لهذه السيطرة يجب أن تكشف مفاتنها؛ لأن الرجال في الماضي هم الذين أقنعوها أو حتى أجبروها على تغطية جسمها، وهذا هو "المنطق" الزائف لدعاة الحركة الأنثوية Feminism. ولو سألت الآلاف المؤلفة من رواد الحانات الليلية في الدول الغربية، التي تتعرى فيها النساء أو يخدمن الزبائن وهن شبه عاريات، إن كانوا يتفقون مع هذا "المنطق" لسخروا منك جهاراً؛ لأنه لا يتعدى "تزييناً" للأهواء.

وهذا يعيدنا إلى تحري مصير الأفراد الذين يصرون على الانحراف واتباع الأهواء، وتزيين الأهواء من خلال المنطق المزيف أو الأعوج، أي الذين لا يختارون طريق العودة إلى الاستقامة بواسطة التوبة وتبرئة

الذمة، فهؤلاء المصرون على الانحراف لابد لهم من إيجاد أو اختلاق الحجج والذرائع التي تبرر استمرارهم على هذا النهج أو الغي. وقد أدرك كارل ماركس ورفيقه انجلز هذه النزعة البشرية في تأكيده على أن الفكر والثقافة في المجتمع الرأسمالي أو الإقطاعي يعكس وجهات نظر المتحكمين بوسائل الإنتاج، أي الرأسماليين أو الإقطاعيين، وتبرر سيطرتهم وإخضاعهم لبقية طبقات الشعب. وبنفس الطريقة، فإن المنحرفين قادرون على اختلاق الذرائع والتبريرات التي تفسر وبالتالي تضفي "شرعية" على سلوكهم، وهكذا تم تبرير التخلي عن المجتمع التطهري Puritan Society الذي كان مهيمناً حتى بداية القرن العشرين في الكثير من المجتمعات الغربية إلى المجتمع الإباحي، من خلال اعتبار الاختيار الإباحي تعبيراً عن الحرية الفردية. وبما أن الحرية قيمة أساسية عليا لا يمكن لأحد الإخلال بها، فإذن من حق الفرد التعبير عن نفسه - إن أراد - بالتخلي عن القيم والعادات والتقاليد التطهرية واختياره الإباحية، وهذا هو المنطق الأعوج الذي استعمله المدافعون عن تجارة وعرض الصور الإباحية والدعارة والقمار والعلاقات الجنسية الحرة وحتى الانتحار، وهو أيضاً تزيين شيطاني منحرف للأهواء، ولأن الغالبية رضت عنه أو سكتت عليه ولم تبادر إلى مناهضته بجد، فقد أصبح الهوى أو الإباحية القاعدة، والتطهرية هو الشاذ عليها، وكانت آخر نهضة ضد هذا الهوى أو التيار الإباحي انتفاضة النساء الأمريكيات ضد إنتاج وبيع المشروعات الكحولية في العشرينات من هذا القرن، والتي نجحت في البدء في إدخال تعديل على دستور الولايات المتحدة الأمريكية يحرم المشروبات الكحولية القوية، ولكن مالكي مصانع الخمور ومؤيديهم قاموا بحملة مضادة شعواء مدعين أن هذا التحريم قد شجع التهريب ونشوء عصابات المجرمين وتفاقم الصراع الدموي بينهم مما هدد الأمن الداخلي للدولة وسلامة مواطنيها، واستطاعوا بهذه الحجج الواهية من نقض التعديل وإباحة إنتاج وتجارة الخمور من جديد.

إن المطلوب باختصار أن يكون الفرد في النظام الإسلامي قادراً على التمييز بين المنهج العقلي الإيماني وبين الأهواء، وعندما تكون التربية

صحيحة والبيئة ملائمة، فإن اختيار الفرد للبديل الأول سيكون هو الأقوى احتمالاً، وحتى لو زلّ الفرد فإن وجود طريق الرجعة بواسطة براءة الذمة والتوبة توفران له الفرصة للانضمام إلى مجتمع الاستقامة مرة أخرى، بحيث تضمحل حالات الانحراف.

الـمــرأة

اهتم النظام الإسلامي بالمرأة اهتماماً خاصاً، وحرص على بيان حقوقها ومسؤولياتها، وعرّف دورها في العائلة والمجتمع، وأكد على أهمية وحيوية هذا الدور، وهدم صورة المرأة-السلعة في الجاهلية والتي لأبيها الحق المطلق في حياتها، فإن شاء وأدها أو أبقى على حياتها، وكانوا لا يورثونها، ولربما بادلها أبوها أو أخوها بامرأة يتزوجها، وبعد زواجها تنتقل ملكيتها الى زوجها الذي تصرف بها كما يريد، وحتى باستطاعته رهنها مقابل دين، أو ارسالها لتستبضع ولداً من رجل ثري أو قوي. وعوملت الأرملة وكأنها تركة أو ارث، يقرر أبن زوجها مصيرها، فإما يتزوجها أو يتركها. وبعد أن ألغى الإسلام الإجحاف الجاهلي بحقوق ووضع المرأة أسس لها دوراً مرموقاً جديراً بالتقدير والاحترام، ورفع من مرتبتها ومكانتها في المجتمع، ولأنها مسؤولة ومحاسبة في النهاية عن تصرفاتها واختياراتها فإن على المجتمع أن يمكنها من الاختيار، وذلك بإعطائها الحريات والحقوق الموازية والمرتبة على هذه المسؤوليات، وكذلك تهيئتها من خلال الاهتمام والتربية والتعليم لكي تكون قادرة على حسن الاختيار.

لم تمنع التعاليم الإسلامية المرأة من العمل، ولكنها – بدون شك – أكدت على أهمية دورها كزوجة وأم داخل الأسرة. لذا فإن الادعاء بأن المرأة مخلوق أدنى مرتبة عقلياً ومعنوياً من الرجل مرفوضة، لأنه لو كان ذلك صحيحاً لكان حسابها يختلف تماماً، ولما تساوت مع الرجل في القصاص المشرع. واختلاف المرأة عن الرجل هو فسيولوجي ووظيفي،

وبمثابة تهيئة لها للقيام بدورها المختلف في إنجاب وإرضاع وتربية الأطفال والعناية بهم، ولأن خلق المرأة والوظائف المرتبطة بهذا الخلق هي صنعة الله وفقاً للتعاليم الإسلامية، وليس نتائج عملية الاختيار الطبيعي - كما يؤمن الداروينيون وأشباههم – فإن الإمكانات والطاقات الكامنة التي يوفرها هذا الخلق كاملة ومناسبة لهذه الوظائف، وما على المجتمع إلا تحويل هذه الإمكانات إلى قدرات ومهارات عقلية وجسمانية تمكنها من ممارسة وظائفها الأسرية والاجتماعية بكفاءة وفاعلية عاليتين.

إن مبدأ المساواة الإسلامي هو مبدأ عالمي، أي أنه يمتد عبر الاختلافات الأثنية والعرقية واللغوية والاجتماعية، ويحطم الفوارق الاجتماعية والحواجز الطبقية، وبنفس الطريقة فإنه يساوي معنوياً بين الرجل والمرأة مع التنويه بالاختلافات التكوينية والوظيفية بينهما، فالرجل والمرأة متساويان ومتميزان عن بعضهما البعض في نفس الوقت، ومثلما أن التمايز بين مسلمين من أصلين عرقيين مختلفين لا يؤثر البتة في تساويهما، فالمساواة مبدأ سماوي يحتمه العدل الإلهي، وكذا مبدأ مساءلة ومحاسبة الجميع عن اختياراتهم وأفعالهم في الدنيا.

إن حق المرأة في العمل مكفول في الإسلام، بشرط أن لا يتعارض مع مهامها في إدارة أسرتها وتربية أبناءها، ويلاحظ وجود فئتين تعارضان هذا الموقف الإسلامي، وهما الجماعات القبلية والتقليدية في المجتمعات الإسلامية وغيرها، وكذلك دعاة تحرر المرأة المعاصرين، فالقبليون والتقليديون يرفضون المبدأ الإسلامي القاضي بمساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛ لأنه يتعارض مع هيكل القوة التقليدي في مجتمعاتهم التي تضع الرجل في مرتبة أعلى من المرأة، وهو امتداد للوضع البدائي في جماعات الصيد البدائية، عندما كان الرجل يخرج للبحث عن الطرائد، ويعتمد البقاء فيها على القدرات البدنية للرجل في الوقت الذي تضطر المرأة، بسبب واجباتها، وخاصة العناية بأطفالها الصغار، إلى التزام بيتها، كما أن القوة كانت ولا تزال أعلى قيمة

اجتماعية بين القبليين، فقد أعطى القبلي لنفسه سيطرة تامة على المرأة، ولا يزال القبليون التقليديون حتى بعد إسلامهم يعتبرون المرأة مخلوقاً أدنى ويضعونها في مرتبة اجتماعية متدنية، ويعاملونها بقسوة وفظاظة ولا يحترمونها، ويحرمونها من حقوقها الأساسية في الإرث، ويطبقون عليها معياراً مزدوجاً للشرف، ويعتبر دور المرأة ووضعها وطريقة معاملتها ضمن القبائل العربية استمراراً للنهج القبلي الجاهلي، وإصراراً على الاحتفاظ بهذا الموروث المتخلف وتفضيله على النموذج الذي دعا له الإسلام، والقبليون وكذلك وارثوا النظام القبلي من سكان الريف والحضر يرفضون الاعتراف بحقوق أصيلة للمرأة، بما في ذلك حقوقها المشرعة إسلامياً – مثل حقها في التعليم والعمل – لكي تبقى المرأة تابعة للرجل وخاضعة لسيطرته القبلية المطلقة.

يعترض دعاة تحرر المرأة على الإطار الإسلامي لدور وحقوق المرأة باعتباره قاصر عن توفير المساواة وكامل الحريات للمرأة، ويضعها تحت سيطرة الرجل، وهم ينطلقون من موقف مبدئي متحيز يؤكد على الأفضلية المطلقة للحضارة الغربية المتطورة، وما وفرته للمرأة من حقوق ومساواة. وبدون شك، فإن النموذجين، الإسلامي والغربي، مختلفان جذرياً في الكثير من القضايا الجوهرية، فإذا كان الإسلام يقر بالمساواة بين الرجل والمرأة ولكن مع الأخذ بالاعتبار الفروق بين دوريهما التخصصين داخل العائلة وفي المجتمع، فإن الغربيين ودعاة التغرب يروجون للمساواة المطلقة، والإسلام - كما بينا – يعترف للمرأة بحقها في التعليم والعمل خارج الأسرة، ولكن مع التأكيد على أولوية مهامها التخصصية داخل الأسرة، وبالأخص تربية وتنشئة الأطفال، ولابد أن يمكن المجتمع الإسلامي المرأة – الأم من القيام بهذا الدور الذي أهلتها له الطبيعة – أي صبغة الله، ويبدو أن المشكلة هي ذات جذور عميقة، وربما تكون غير واضحة للعيان، في المجتمع الغربي، وتتمثل في تعالي الرجل على المرأة ومهامها الأسرية، إذ يعتبر العمل المأجور – أي الذي يحصل مقابله على أجر – أهم بكثير من مهام المرأة في إدارة بيتها وتربية أطفالها، ولا توجد هذه المشكلة ضمن

النظام الإسلامي الذي رفع من شأن المرأة-الأم حتى أصبحت الجنة، وهي أعظم الأهداف، تحت قدميها.

الأسرة في النظام الإسلامي

اهتم النظام الإسلامي الاجتماعي بالأسرة اهتماماً خاصاً، مؤكداً على أهمية دورها في تنشئة الأفراد وتعويدهم على الاستقامة، وفي تكوين وتقوية الروابط الاجتماعية، وتعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الرئيسية، ولأن النظام الإسلامي عارض النظام القبلي، وبالتحديد هيكل الرئاسة والقوة فيه، وقيمه المستمدة من ذلك؛ مثل: الذكورة والغزو، والتفاخر والكرم من أجل التسلط والشهرة، كما أن قيم المساواة والعدالة الإسلامية تتناقض مع قيام نظام اجتماعي مبني على الطبقية Castes أو Classes أو النخبوية، لذا فإن الأسرة هي الخلية الأساسية التي يتألف منها المجتمع الإسلامي.

ويوجد في النظام الاجتماعي الإسلامي النوعان المعروفان للعائلة، أي النووية والممتدة، فهو إذن يختلف عن النظم التقليدية التي تكون فيها العائلة ممتدة، كما أنه يتميز عن النظم الحديثة التي أصبحت العائلة فيها نووية، فالعلاقات بين أفراد العائلة النووية، أي الأبوين وأولادهما، يجب أن تكون وفقاً للنظام الإسلامي قوية وحميمة ومستمرة، مع المحافظة على علاقات صلة رحم قوية وثابتة مع أفراد العائلة الممتدة، أي الأعمام والأخوال والجدود والأحفاد وغيرهم من الأقارب. ويعطي النظام الإسلامي أهمية كبيرة لهذه العلاقات الاجتماعية المتينة لأنه يعتبرها الأواصر الرئيسية التي تجمع بين أفراد المجتمع الواحد، بالإضافة إلى أواصر الاخوة الإسلامية.

تتبين أهمية العائلة والعلاقات ما بين أفرادها في النظام الإسلامي من كثرة النصوص والتعاليم الدينية الخاصة بذلك، والهادفة إلى تنظيم هذه المؤسسة وروابطها، وتحديد الأدوار فيها، وفي الإسلام تعاريف

واضحة ومحددة للعناصر أو المفاهيم الرئيسية للعائلة، وبالتحديد: الزواج، والأبوة، والبنوة، والتنشئة العائلية، وصلة الرحم، وغيرها، مما يشكل إطاراً متكاملاً قابلاً للتطبيق، كما يعكس ولا يتناقض مع القيم العامة والأساسية للنظام الكلي، مثل العدالة والمساواة والتآخي والمعرفة وغير ذلك. وسيقتصر اهتمامنا هنا على الخصائص الرئيسية لهذا النظام الفرعي، أي الأسرة.

أكد الإسلام، وبنصوص لا تسمح باختلاف الآراء أو التفسيرات، على الأهمية الأساسية للزواج، وبين عقلانياً وعلمياً أن هذا الزواج يأتي لإشباع حاجات أوجدها الخالق المصوّر في طبيعة الذكر والأنثى، واعتبر الزواج الوسيلة المشروعة الوحيدة لذلك، إذ نهى عن الزنا واتخاذ الأخدان والشذوذ. فالإسلام يعترف بالرغبات الجنسية ولا يعتبرها، مثل بعض الأديان أو العقائد أو المذاهب خاصية حيوانية وضيعة، يجب أن يتسامى الفرد عليها، تشبهاً بالملائكة، وهي ليست نزعة شريرة أو قبيحة، بل إنها عملية تكاثر ضرورية لحفظ النوع. وتتضمن النصوص القرآنية على وصف علمي دقيق مذهل لمراحلها البيولوجية الدقيقة، وهي غير محرمة داخل إطار الزواج المشروع؛ لأنها لا تضر النفس ولا المجتمع.

إن الزواج هو المؤسسة الاجتماعية التي تعرف وتنظم العلاقات بين جميع أفراد الأسرة الواحدة، وبينهم وبين أفراد الأسر الأخرى، والزواج معروف في غالبية المجتمعات البشرية، لذا فلابد من بيان أسباب ومبررات تفضيل الزواج الإسلامي على بقية الأنواع، وعلى الأشكال الحديثة من العلاقات خارج إطار الزواج، والتي يزداد عددها باطراد في المجتمعات الغربية. أولاً يتميز الزواج الديني، والإسلامي بالذات، على الزواج المدني، بأنه يتم في إطار من القيم والمبادئ والأخلاقيات، ويستمد شرعيته من الله وتعاليمه، ويفترض بأطرافه الالتزام بكافة القيم والتعاليم المترتبة على ذلك. وبالتالي، فإن الزواج الإسلامي رابطة إلهية شرعت لصالح الناس، بل هي نعمة مثل بقية النعم التي يحتاجها البشر

لتحقيق حاجاتهم الأساسية الأخرى من غذاء وأمن ومسكن، ويتوجب على المتمتعين بهذه النعمة شكر الله عليها - وكما بينا، فإن شكر النعم ليس بترداد ألفاظ الشكر والحمد وما شابهها فقط، وإنما أيضاً بتطبيق التعاليم الخاصة بها والقيم المرتبطة بها، وحفظ هذه النعمة من الزوال. وبالمقارنة، فإن الزواج المدني ليس أكثر من عقد يستمد شرعيته من القوانين الوضعية القابلة للتعديل والتغيير من قبل المشرعين، ومن الممكن أن تنهار سلطة القوانين تماماً أو تحتل قوة أجنبية غاشمة المجتمع وتفرض عليه نظامها القانوني المختلف، فالزواج الديني إذن مبني على أساس ثابت وغير متغير مهما اختلفت الأزمنة والأمكنة والظروف، أما الزواج المدني فيخضع للاجتهادات التشريعية التي تتغير وفقاً للمكان والزمان، ويعطي الموظفين البيروقراطيين سلطات لتنظيم العلاقات الأسرية، والتدخل فيها في بعض الحالات، وعندما أصبح الزواج مدنياً في المجتمعات الغربية اعترف القانون بالعلاقات بين الشواذ كرباط قانوني تترتب عليه حقوق وواجبات، وأضفت عليه تشريعات بعض الدول تسمية "الزواج". وبسبب كثرة الأولاد غير الشرعيين، فقد كادت أن تختفي هذه الصفة (أي أولاد الزنا) من اللغة المتداولة، ولأن التشريعات الوضعية، وخاصة في الدول الغربية، تستجيب لضغوط الجماعات المنظمة ذات التمويل الجيد، فقد استبدلت وعدلت الكثير من تشريعات الأحوال المدنية لكي تخلق واقعاً تشريعياً جديداً له تأثيرات واسعة وعميقة على مؤسسة الزواج والمجتمع بشكل عام، ولاختفاء صفة القدسية من الزواج، وأصبح من السهل على المتزوجين التحلل من عقد الزواج، للتخلص من المشكلات والخلافات بينهما، بدلاً من بذل المحاولات الجادة لحل هذه الخلافات والحفاظ على العلاقة الزوجية المقدسة.

ويتميز الزواج الإسلامي على نظائره في الأديان الأخرى أو الزواج المدني في اعتباره رابطة مقدسة يتوجب بذل كل الجهود للمحافظة عليها وإدامتها وإنجاحها، وتفرض النصوص القرآنية على الزوجين واجبات العيش في حب ووئام وتفاهم وحل الخلافات التي تنشأ بينهما والتصالح،

وحتى أنها تدعو الزوج الذي قد تنتابه أحياناً مشاعر الكراهية تجاه زوجته إلى عدم مفارقتها؛ لأن الله قد يجعل في زواجهما خيراً، وأحل الإسلام الطلاق كآخر البدائل بعد أن تفشل كل المحاولات للحفاظ على العلاقة الزوجية ولا يمكن أن يرقى نص قانوني أو وضعي أو حكمة بشرية إلى النص الديني بخصوص الطلاق: (إن أبغض الحلال عند الله هو الطلاق) وذلك حتى يتردد الزوجان المؤمنان طويلاً جداً قبل أن يعزما ويصمما على الطلاق. وقد أخطأ الكثيرون من الأزواج المسلمين في اعتبار صلاحية التطليق الممنوحة لهم مصدراً للقوة والتسلط على زوجاتهم، فكما أكدنا في تحليلنا للنظم الفرعية الأخرى من النظام الإسلامي، فإنه لا يوجد مكان للقوة والتسلط في مجتمع المساواة والتآخي الإسلامي، ويجب اعتبار هذه السلطة مسؤولية يتوجب على الزوج ممارستها بطريقة إسلامية، أي باعتماد العدل وغيره من القيم والأخلاقيات الإسلامية، مع عدم نسيان حقيقة أنه "أبغض الحلال" عند الله، وتسري هذه الشروط الدقيقة على جميع تصرفات الزوج تجاه زوجته، والقوامة ليست السيطرة، بل هي أقرب إلى القيادة الحكيمة، مثلها مثل أي تنظيم آخر تحتاج إلى رأس قائد ومدبر، وكما يؤكد خبراء التنظيم الحديث بأن أي شيء ذي رأسين أو قائدين ليس كياناً طبيعياً، إنما هو مخلوق غير طبيعي، ميثولوجي أو أسطوري، وما يصح بالنسبة للتنظيمات المختلفة يصح أيضاً على العائلة؛ لأنه لو كان الزوجان كلاهما قائدين فعلى الأغلب يؤدي إصرارهما على آرائهما المختلفة إلى كثرة النزاعات والخلافات بينهما، وازدياد احتمال انتهاء الزواج بتفكك العائلة، لذا فإن قوامة الرجل ضرورة تنظيمية أسسها النظام الإسلامي ويقرها خبراء التنظيم الحديث كقاعدة ذهبية مفروغ من صحتها، وعلى هذا الأسس، ولأن الرجل هو المسؤول الأول، فإنه يتحمل الحصة الأكبر من واجب إنجاح الزواج، وكذلك مسؤولية فشله، ويتوجب عليه أيضاً أن يمارس مهام القوامة والقيادة في إطار القيم والأخلاقيات الإسلامية، مما يؤكد بأن هذه المرتبة ومهامها هي مسؤوليات مهمة جسيمة ولا

يجب اعتبارها أساساً لممارسة التسلط على الزوجة؛ لأنه – وكما أسلفنا – يتناقض مع القيم الإسلامية الأساسية.

يتضح لنا من هذا التحليل أن مؤسسة الزواج الإسلامية هي تنظيم يتقدم في مواصفاته على التنظيمات الحديثة التي تدعو إلى المشاركة والتفاهم وتقاسم المعلومات والمعرفة والمسؤولية الجماعية، كما تتوفر فيه الوسائل الكفيلة لديمومته من خلال حل المشكلات التي تنشأ داخله.

يؤدي الزوجان أيضاً دور الأبوين الذي يتضمن مهام تنشئة وتربية أبنائهما، وهي مهام حيوية جداً وذات تأثيرات جسيمة على مستقبل الأجيال الجديدة وعلى النظام الاجتماعي، بل النظام الكلي برمته. وتشتمل هذه المهام على رعاية الأبناء صحياً وعقلياً ونفسياً وعاطفياً، وغرس القيم والمبادئ الإسلامية العليا في نفوسهم، وتعويديهم على العادات والسلوكيات الحميدة، وتدريبهم على أنماط التفكير المستندة إلى العدالة والمساواة والمعرفة وغيرها من القيم، وتهيئتهم لأداء الأدوار والمهام التي تنتظرهم كأفراد نشطين ومنتجين ومتعاونين في النظام الإسلامي. ويؤكد النظام الاجتماعي الإسلامي على قيام علاقات أبوة وبنوة قوية ووثيقة وحميمة، تستمر حتى لما بعد نضوج الأبناء وتكوين عائلات خاصة بهم، والأساس المتين لهذه العلاقات هو المحبة المتبادلة والاهتمام بمصالح بعضهم البعض. كما تتميز علاقة الأبناء بآبائهم في النظام الاجتماعي عن نظيراتها في المجتمعات التقليدية والغربية، ففي المجتمعات التقليدية يغلب على هذه العلاقة تسلط الآباء على أبنائهم، وبلغ هذا التسلط في بعض الحالات التاريخية، مثل المجتمع الروماني القديم، ذروته المتمثلة في اعتبار الأبناء ملكاً شخصياً للأب، مثلهم مثل أرضه أو منزله أو ماشيته، فإن شاء باعهم في سوق النخاسة أو حتى قتلهم، وكانت عادة وأد البنات منتشرة بين القبائل العربية قبل الإسلام، وفي مجتمعات أخرى، مثل الصين، حتى وقت قريب. كما أن العادة العشائرية المعروفة بالقتل غسلاً للعار تعترف بحق الأب في قتل ابنته

الزانية، أو حتى المشتبه بارتكابها الزنا، وبغض النظر عن كونها محصنة أو غير محصنة.

وبشكل عام، فرضت بعض المجتمعات التقليدية، كما هو الحال في الصين وبعض المجتمعات الشرقية، على الأبناء تبجيل أبويهما وأسلافهما إلى درجة العبادة، ومن مظاهر عبادة السلف دفن عظام الأسلاف في البيوت ونقلها عند الانتقال من بيت إلى آخر، وإنشاء زوايا تعبدية لهم داخل البيوت. أما اليهود فقد استنوا عقوبة رجم الأبناء الذين يهينون أبويهم. أما في النظام الغربي، فإن العلاقة بين الأبناء والآباء اعتراها كثير من الوهن، واختزلت جانباً كبيراً من محتواها العاطفي لتحل محله ما يمكن تسميته بـ "الطريقة العلمية" في التربية والتنشئة، وهي مبنية على بعض النتائج غير النهائية وغير الدقيقة في مجال علم نفس الأطفال، والهدف الرئيسي من هذه الطريقة أو الأسلوب في التربية تجنب ظهور عقد نفسية في الأبناء تعيق نموهم العاطفي ونضجهم وصيرورتهم أفراداً منسجمين ومتكيفين مع مجتمعاتهم الغربية، وحلت القوانين والتعاليم البيروقراطية محل الدين وقيمه في تنظيم هذه العلاقة، ومن ضمن الأمور التي تحددها هذه التشريعات والتعاليم الأبوة والأمومة، وعرفت أنواعها مثل: الأبوة البيولوجية، والأبوة المؤقتة foster parents، وأبوة التبني adopted parent، ومؤخراً أباحت هذه التعاليم المتفقة بدرجة كبيرة مع أهواء المجتمعات واتجاهاتها المنحرفة أحياناً، أبوة الشواذ جنسياً لأبنائهم، وإمكانية قيامهم قانونياً بأدوار الأبوة المؤقتة، وكذلك أبوة التبني، مما ينذر بانهيارات اجتماعية محتملة جداً في هذه المجتمعات واستمرار تدهورها المضطرد. وتحدد هذه التشريعات والتعاليم الأبوة على أساس مادي، فإذا افتقر الأبوان ولم يستطيعا توفير الغذاء الكافي لديهما، أجازت لمؤسسات الرعاية الاجتماعية أخذ أولادهما عنوة وبتخويل قضائي وتسليمهم للآباء المؤقتين. كما تضع هذه التشريعات قيوداً على معاملة الآباء لأبنائهم، وحظرت استعمال التأديب الجسدي، واحتفظت للأجهزة الإدارية والقضائية بسلطة التأكد من عدم تجاوز الأبوين للقيود الموضوعة

بخصوص ذلك، كما اعترفت بعض هذه القوانين للأبناء بالاستقلال المعنوي وحرية القرار منذ السادسة عشرة من عمرهم، وفي الوقت الذي يكون هؤلاء الأبناء تحت رعاية الأبوين، مما يشجع الأبناء على التمرد على الآباء وعصيان أوامرهم، وإهمال نصائحهم ووعظهم، وعندما يصل الأبناء السن القانونية في الثامنة عشر من العمر، فإن العلاقة بينهم وبين الأبوين تتحول إلى شبه مادية، إذ يتوقع الأبوان من أبنائهما عند بلوغهم هذا السن أن يستقلوا اقتصادياً ومادياً عنهما، وأن يجدوا لهم مصدراً للدخل لتمويل دراستهم في الكليات أو الجامعات، أو توفير احتياجاتهم المعيشية الأخرى، وفي حالة استمرار سكناهم مع أبويهما، فإن الأبناء مطالبون بدفع إيجار والمساهمة في المصروفات الأخرى.

على النقيض مما هو موجود في المجتمعات التقليدية، فإن علاقات الأبوة والبنوة في النظام الاجتماعي الإسلامي خالية تماماً من التسلط، الذي هو مخالف للقيم الإسلامية، كما أنها ليست علاقات شبه مادية ومحسوبة ومبرمجة أو شبه ميكانيكية، كما هو الحال في المجتمعات الغربية، إذ أن هذه العلاقات مبنية أولاً على المحبة والإيثار والعطف والاهتمام المتبادل، فالآباء يبذلون كل ما في وسعهم من أموال وطاقات في سبيل تنشئة وتعليم وسعادة أبناءهم، وهو عطاء نابع من الحب، لا يشوبه منّ ولا حسابات دفترية، والأبوان المؤمنان ملزمان بوضع مصالح أبناءهم فوق كل الاعتبارات، مثل المصلحة الشخصية والمكانة الاجتماعية وغيرها.

وتكاد تكون الرعاية الأبوية هي الناتج الوحيد عن الجهد البشري الذي يقترب في مرتبتها وأهميتها من النعم الإلهية. فكما رأينا أن من واجب البشر شكر نعمة الله، فإن من واجب الأبناء شكر الآباء على نعمة الرعاية الأبوية، وكما تبين الآية الكريمة: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾[1]. وقد منّ الله على الوالدين بهذه المرتبة العظيمة، أي بأن

---

(1) سورة لقمان: الآية **14**.

فرض على الأبناء تقديم الشكر له ولآبائهم، لتبيان أهمية هذه الوظيفة الاجتماعية، وضرورة ديمومتها والمحافظة عليها من خلال تقديرها حق قدرها من قبل الأبناء؛ لأن اختلالها يضعف الوشائج العائلية، ويهدد القيم الأساسية للمجتمع، كما هو الحاصل في الغرب. وكما نعرف، فإن الشكر هنا يتعدى بيانه اللفظي واللغوي إلى التعبير عن ذلك عملياً وسلوكياً، ومن خلال معاملة الأبوين معاملة لائقة، واحترامهما، والعناية بهما. وللتأكيد على الأهمية المطلقة لإخلاص الأبناء لأبويهما، فقد بينت النصوص القرآنية بأن ذلك واجب على الأبناء حتى لو كان أبواهما كافرين أو مشركين مخالفين للدين وأحكامه، وطالب الأبناء بمعاملتهما بالحسنى من باب "المعروف" ولكن بدون طاعتهما فيما لا يرضي الله، ونهى حتى التأفف من الأبوين. واستناداً على ذلك، فقد اعتبر عقوق الوالدين، أي نقيض الشكر، من الكبائر.

المجتمع المحلي

اهتم الإسلام بالمجتمع المحلي اهتماماً ليس له نظير في النظم الاجتماعية الأخرى، ويتكون المجتمع المحلي في النظام الإسلامي من مجموعة من الأسر المتجاورة التي تسكن حياً أو مركزاً سكانياً، و "التجاور" أو علاقة "الجيرة" هي أساس مفهوم المجتمع المحلي، وتتبين أهمية هذه العلاقة من رد فعل المسلمين الأوائل على التعاليم النبوية بخصوصها، الذين قالوا بأن التركيز عليها كاد أن يصل – حسب توقعاتهم – درجة التوريث. وحسن الجوار فرض واجب نابع من إدراك النظام الإسلامي لأهمية بناء علاقات جوار قوية ووثيقة مبنية على التعاون والمودة والتآخي.

وإن توفر علاقات جوار إيجابية شرط أساسي وضروري لبناء المجتمع الأكبر، وببساطة شديدة، فإنه إذا كان من الصعب على سكان الحي الواحد المتجاورين بناء مثل هذه العلاقات الإيجابية، فكيف يمكن

بلوغ هدف الأمة الواحدة المتآخية. وقد أدرك الغربيون أهمية هذه العلاقات مؤخراً، فاهتموا بإشراك السكان في النشاطات والفعاليات الخاصة بأحيائهم، واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات الناتجة عنها، فالممتلكات العامة، مثل مصادر المياه وشبكاتها، والطرق والحدائق والمساحات الخضراء وغيرها من النعم المتوفرة في منطقة معينة مهمة سكانها، وهم معنيون بتنميتها وصيانتها والمحافظة عليها من الهدر والتلوث، وهذا يتطلب أولاً وجود وعي لديهم بالمصلحة المشتركة حول ديمومة هذه النعم، وثانياً، تحقق المشاركة النشطة وبالتعاون والتفاهم بينهم من أجل مصالحهم المشتركة. وبداية هذا الوعي والتعاون تكمن، كما بين النظام الإسلامي، في العلاقة بين الأسرتين المتجاورتين، أو الأسر المتجاورة حتى الجار السابع في كل اتجاه كما يعتقد، والتأكيد على حسن هذه العلاقة وجعلها واجباً شرعياً يهدف إلى ضمان ذلك، ولأنها – وكما أوضحنا – ضرورية للحفاظ على المصالح المشتركة للمجموعة السكانية الصغيرة، ولتوفير الأساس المتين لبناء مجتمع الأمة المتآخي.

بالمقارنة بما يجب أن تكون العلاقات بين المتجاورين داخل النظام الإسلامي، يلاحظ أن هذه العلاقات في المجتمعات الغربية، والتي ضعفت فيها العلاقات الاجتماعية إلى حد كبير، هي أقرب ما تكون إلى الرسمية والجفاء، ولا تتعدى في معظم الأحيان تبادل التحيات المقتضبة وابتسامات المجاملة في مناسبات نادرة، وفي كثير من الأحيان لا يعرف الجيران أسماء أو حتى ألقاب بعضهم البعض، وفي غياب العلاقات الحميمة، فإن كثيراً ما تحدث الخلافات بينهم حول أسباب وأمور تافهة، وبدلاً من محاولة حلها بالحسنى والمصالحة يستدعون الشرطة لفض هذه النزاعات، وبالطبع فإنه لا يتوقع من الجار أن يهرع لمساعدة جاره في محنته. ويلاحظ أن قيم الجيرة الحسنة موجودة لحد ما عند كبار السن في الجيل الأقدم، ولكنها ضعيفة جداً لدى الذين أتوا بعدهم، مما يشير إلى احتمال اضمحلالها التدريجي.

بالإضافة إلى التعاليم والوصايا بضرورة الحفاظ على علاقات جوار حسنة، يجتمع سكان الحي الواحد مرات عدة في اليوم الواحد لأداء الصلاة الجماعية في المسجد، وبالتالي يوفر هذا الفرص المتكررة للتعارف وتبادل الآراء، ونشوء علاقات وثيقة مبنية على التفاهم والصداقة بين الجيران، وحل الخلافات، إذ ليس من المعقول ألا تتصافى قلوب المؤمنين الذين يتقابلون يومياً وجهاً لوجه في المسجد لأداء الصلاة. ومن هذه تتضح لنا الحكمة الإلهية العظيمة في اعتبار الصلاة في المسجد مع بقية المسلمين أفضل بدرجات من الصلاة المفردة في المنزل، فالصلاة الجماعية نشاط جماعي توحيدي يستفيد منه مباشرة المجتمع المحلي، وبصورة غير مباشرة المجتمع الكلي بأسره.

المجتمع الكلي أو الأمة

وفقاً للنظام الإسلامي فإن المسلمين بأجمعهم يشكلون أمة واحدة، كما توضح الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[1]. ولا يمكن اعتبار النظام الاجتماعي الإسلامي كاملاً وقابلاً للتطبيق إلا إذا أمكن التحقق من توفر شروط الأمة Nationhood في جماعة المسلمين كما تصورها التعاليم الإسلامية، وأن يكون نشوء هذه الجماعة واستمرارها في الوجود وتعاونها أمر ممكن. ولابد من الإشارة إلى أن الكثير من العلمانيين وغير المسلمين والعديد من المسلمين يشككون في إمكانية قيام هذا المجتمع الإسلامي الكلي أو الأمة، ويؤكدون على الاكتفاء بالنظم الوطنية أو العرقية أو التجمعات الإقليمية.

إن أي اختبار لفكرة الأممية الإسلامية يتعلق بالفائدة المرجوة في مجتمع الأمة، وكونها أعظم من الفوائد المتحققة في النظم الاجتماعية المبنية على وحدة العنصر أو اللغة أو المصالح المشتركة أو التكوين الجغرافي الطبيعي، وإن نظرة متفحصة وسريعة على التاريخ القديم

---

(1) سورة الأنبياء: الآية 92.

والحديث للأمم تؤكد على الأفضلية المطلقة للتجمعات والكيانات الكبرى على التجمعات والكيانات الصغيرة، وفي العصور القديمة تفرق اليهود إلى قبائل متناحرة بعد أن أهملوا الهدي الإلهي ودعوات أنبياءهم ورسلهم إلى توحيد صفوفهم وإتباع تعاليم دينهم، وحتى بعد أن منّ الله عليهم بالخروج من مصر والنجاة من فرعون وجيشه بمعجزات، فإن روح التفرقة ظلت سائدة بينهم، ولأن هذا التقسيم القبلي بينهم كان قوياً، بحيث شكل حاجزاً منيعاً حتى ضد اشتراكهم في النعم الإلهية، لذا فإن المعجزة الإلهية المتحققة على يد النبي موسى أوجدت لهم اثنتا عشرة عينا بدلاً من عين واحد، ولو انفجرت عيناً واحدة لربما اقتتلوا حولها. وعندما تحققت حديثاً درجة عالية من التعاون والتوحد بين اليهود حول الحركة الصهيونية ودعوتها العنصرية الاستعلائية بالحق في استعمار أراضي فلسطين، فقد تعاظمت قوتهم، بحيث تجاوزوا محاولات إفناءهم على أيدي الألمان النازيين في منتصف القرن العشرين، ونجحوا في إرساء دولتهم بالرغم من هشاشة أسسها المادية، ومناهضتها للعدل والحق وغيرهما من القيم الراقية.

وإذا كانت دولة اليهود غير الشرعية في فلسطين قائمة على أساسين هما: العنصرية الاستعلائية ذات الجذور الدينية المزيفة، والعدوانية العسكرية، فإن الإمبراطوريات التاريخية، وحتى التي كانت قائمة في القرن العشرين، استندت هي الأخرى إلى النظرة الاستعلائية العنصرية والقوة العسكرية، وهذه تنطبق على كل الإمبراطوريات الجغرافية أو السياسية، بدءً بالرومانية، وانتهاءً بالأمريكية والغربية، فقد احتل الرومان أراضي واسعة في القارات الثلاث المتجاورة: أوروبا وآسيا وإفريقيا، وأخضعوا شعوبها لسيطرتهم، وفرضوا عليهم قوانينهم، وبرروا ذلك بكونهم "متحضرين"، بينما الآخرون "برابرة"، وكانت وسيلتهم الوحيدة لتحقيق ذلك القوة العسكرية. وسعى نابليون إلى توحيد أوروبا تحت الهيمنة الفرنسية بقوة السلاح، كما استندت الإمبراطوريات الاستعمارية على فكرة عنصرية تؤمن بأفضلية العنصر الأوروبي الأبيض على شعوب العالم الأخرى، وأباحوا لأنفسهم ذبح

الشعوب الأخرى ونهب ثرواتهم مادام ذلك يخدم مصالح الشعوب الأوروبية، وبالطبع فلم يكن بناء هذه الإمبراطوريات الاستعمارية والحفاظ عليها ممكناً دون تفوق عسكري، حتى وقع بأسهم بينهم في حربين عالميتين قضت على الاستعمار المباشر. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية حالياً فرض هيمنتها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية على دول العالم تحقيقاً لفكرها الاستعلائي بأن نظامها هو الأمثل، مما يضمن تحقيق مصالحها الذاتية على حساب مصالح الشعوب الأخرى المستضعفة والمستغلة، وأثبتت الحرب الأهلية بين الولايات الأمريكية أن وحدة هذه الدولة تستند إلى القوة، إذ حاربت الولايات الشمالية الولايات الجنوبية الانفصالية وفرضت عليها العودة إلى الاتحاد، ولا تزال القوة والاستعلاء العنصران أو العاملان الأساسيان في استمرار هذه الدولة، ويجهر الأمريكيون دون استحياء بأنهم الأفضل في العالم، ويهددون الدول والشعوب التي تتجرأ على معارضتهم بقوتهم العسكرية، أو يسلطونها عليها لتمعن فيها قتلاً وتخريباً.

إن كل الكيانات الكبرى التي ظهرت للوجود حتى الآن، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، هي كيانات مصطنعة أو غير كلية، إذ تشترك كل هذه الإمبراطوريات في صفة مشتركة هي أن الإطار التوحيدي مفروض من القمة ولا يمكن تغييره أو تحديه إلا بقوة السلاح، فالنظم السياسية والاقتصادية والإدارية لكل من هذه الكيانات هي واقع مفروغ منه؛ لأن التنازل عن ذلك يعني فعلياً انتهاء هذه الكيانات المصطنعة، أما لماذا لا تستحق تسميتها بالكيانات الطبيعية أو الكلية، فذلك لأنها ليست متوحدة اجتماعياً على أساس العدل والمساواة، وبالتالي فهي لم ولن تصل بدون تغيير جذري الى طور الأمة؛ فلم تتوقف محاولات الفئات العرقية المختلفة ضمن الإمبراطورية الرومانية للانفصال عنها، حتى انهارت بفعل عوامل التفرقة والضعف الداخلي، وكان ذلك أيضا من الأسباب الرئيسية لانهيار إمبراطوريات أخرى، مثل: الفارسية، واليونانية، والأموية، والعباسية، والمغولية، والتركية العثمانية، والروسية، وتدعي الولايات المتحدة الأمريكية بأن مجتمعها "بوتقة"

يتوحد فيه الفئات العنصرية العرقية واللغوية، وهذا أقرب إلى التبجح غير المسند منه إلى الواقع، فالسود والمهاجرون من دول أمريكا الجنوبية واللاتينية، والذين يشكلون أكبر أقليتين متميزتين ترفضان الانصهار ضمن الكيان الأمريكي، أو بالأصح القبول بمكانتهما الذين خصصتا لهما من قبل الأكثرية ذات الأصول الأوروبية البيضاء، ومن الممكن أن يؤدي التركيز المطلق على المصالح الفردية الاقتصادية في النظم الغربية إلى التآكل التدريجي للروابط الاجتماعية، وبالتالي فان بذور انهيارها كامنة فيها، وهذا مجرد افتراض مطروح هنا ويحتاج إثباته إلى بحث مستقل.

بالمقارنة بهذه الكيانات التي لا تصل إلى مستوى الأمة الموحدة، فإن النظام الإسلامي يقدم نظاماً كلياً راقياً يتضمن على مفهوم للأمة، وتتميز هذه الأمة في كونها غير استعلائية ولا استكبارية وعدم اعتمادها على القوى أو القهر، وتعريفاً، فإن الأمة الإسلامية تستند على رابطة الاخوة المستمدة من الدين، وهذه الرابطة هي - كما يعرفها القرآن الكريم – نعمة إلهية عظيمة:﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾[1]، فالنعمة هذه هي الإسلام، الذي جعل رابطة الأخوة ممكنة، وبالتالي فإن وجود هذه الرابطة هو دليل على إسلام أهلها، والعكس صحيح – أي أن ضعف هذه الرابطة أو تشتت المسلمين وتفرقهم وتناحرهم مظاهر دالة على ابتعادهم عن الإسلام. إذن، فكلما اقتربوا من الإسلام الحق كلما يجب أن تقوى هذه الرابطة، وكلما ابتعدوا عنه ضعفت هذه الرابطة.

تنتج هذه الرابطة عن إطار كلي يتضمن على نفي أو رفض بعض الاتجاهات الاجتماعية والسلوكية السلبية، وتأكيد على بعض الاتجاهات السلوكية الإيجابية، فالأمة المسلمة ترفض الاتجاهات والسلوكيات المفرقة والاستعلائية، مثل: العنصرية والقبلية، والطائفية والحزبية

---

(1) سورة آل عمران: الآية 103.

والطبقية، والاقتتال على المستوى الجماعي، والتعالي والتفاخر والتباهي والسخرية والتنابز بالألقاب والسب والنميمة، والاختلاف والاقتتال على المستوى الفردي. ومن جهة أخرى، فإنها تؤكد على التوحد والتآخي والتضامن والتكافل والتعاون والإجماع، والشكر والعفو وكظم الغيظ والتسامح والإيثار والتواضع بين المسلمين.

ويتحقق المجتمع الكلي الإسلامي عندما يتخلص أفراده من الاتجاهات والسلوكيات الجماعية والفردية السلبية حتى تصبح من المحظورات فعلياً، ويكتسبون الاتجاهات والسلوكيات الإيجابية، بحيث تشكل قواعد ثابتة وقواسم مشتركة بين المسلمين جميعاً، وينتج عن ذلك وحدة ثقافية cultural unity وحضارية إسلامية مشتركة تتمثل فيها مكارم الأخلاق وتتجاوز الفروقات في اللون والعنصر واللغة.

ويتضح من ذلك أن مجتمع الأمة الكلي لا يتولد عن محاولات فوقية مستندة إلى القوة والقسر لهندسة المجتمع وفقاً لنموذج مثالي يستند إلى عقائد يؤمن بها مجموعة أو فرد، بل هو – ببساطة شديدة – مجموعة من القيم والأخلاقيات التي تجمع بين أتباع رسالة واحدة، والذين يتعايشون ضمن مجتمعهم الواحد، وستصب هذه القيم والأخلاقيات، مثل كل عناصر النظام الإسلامي الأخرى، في حصيلتها النهائية باتجاه النفع العام. وفي التحليل الأخير، فإن مشاعر الولاء والانتماء التي سيشعر بها الأفراد باتجاه هذا النظام ستكون مستندة إلى حد كبير على تقييم عقلاني لمصالحهم الشخصية، واقتناع بأن هذا المجتمع الكلي-الأمة هو أفضل البدائل؛ لأنها خير أمة بين الناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وكلما لمسوا هذه المزايا والفوائد، كلما ازداد ارتباطهم العاطفي والعقلي بالأمة، وضرورة صيانتها والحفاظ عليها، ومن أهم هذه المزايا والفوائد ما يلي: -

1. الحفاظ على السلم الداخلي والتعاون والتضامن بين جميع أفراد الأمة.

2. القدرة على تحقيق مستويات عالية من التطور المعرفي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بفضل الاستفادة من فوائد الحجم الكبير للمجتمع الكلي وتنوعه.

3. توفير أسس واضحة ومستقرة للسلوك والأدوار باعتبارها الأصلح لكل الأزمنة والأمكنة.

4. صد التأثيرات الاجتماعية الضارة وغير المرغوب بها وما تفرزه من سلبيات اجتماعية.

الفصل السادس
النظام القضائي

حتى يمكن الاستنتاج بأن النظام الإسلامي هو نظام كلي، يجب أن يكون لديه نظام قضائي شرعي فعال، أي أن تتوفر فيه على الأقل الأسس والمبادئ الكفيلة بإنشاء هذا النظام، وبالطبع لابد أن يكون هذا النظام متطوراً، أو بالأصح عند أعلى نقطة ممكنة من الرقي القيمي والمبدئي، بحيث لا يتطلب تعديل هذه الأسس بعد ابرامها، وأن يكون قابلاً للتغيير والتطوير على المستوى التفصيلي، أي غير المؤسسي، حتى يستوعب التغييرات الموضوعية الجوهرية والبيئية المؤثرة في عمله.

وسنحاول في هذا الفصل تحليل النظام القضائي الإسلامي للتأكد من توفر هذه المعايير والمتطلبات الأساسية للنظم الفعالة والمفتوحة.

نظرة عامة على النظام القضائي الشرعي

لا جدال في أن للإسلام أحكام قضائية مفصلة، بل أن الكثيرين يعتقدون بأن الشريعة الإسلامية هي في مجملها أو معظمها تشريعات فقهية قضائية، ويطلق مصطلح "الأحكام" الفقهية على هذه التشريعات، التي تبين الحلال والحرام والمكروه والمستحب، وكذلك الحدود أو العقوبات على المخالفات، وجزء كبير من هذا التراث الفقهي هو نتاج اجتهادات الفقهاء منذ ظهور الإسلام وحتى الآن. وما يهمنا هنا بالتحديد ليس هذا الموروث الضخم من الأحكام المستنبطة والطرق المتبعة في استخراج هذه الأحكام؛ لأن هذه من اختصاص الفقهاء، ولكن يهمنا بالتأكيد اختبار أسس هذا النظام للوصول إلى نتيجة حول فعاليتها وشموليتها ورقيها.

بشكل عام، يستند النظام القضائي الإسلامي إلى التفريق بين الحلال والحرام، أو المباح والممنوع، وهو في ذلك لا يختلف عن النظم التشريعية الأخرى التاريخية أو المعاصرة، والتي تحدد السلوكيات أو الأفعال الممنوعة، ابتداءً بالجرائم الكبرى وحتى المخالفات البسيطة، وكل ما لا يدخل ضمن نطاق المحرمات أو الممنوعات أو الأفعال المعاقب عليها هو بالنتيجة مباح، وبالعكس، فإن كل شيء مباح إلا ما نصت عليه القوانين والتشريعات والتعليمات.

في البدء لابد من الإشارة إلى وجود تصور ناقص أو مجتزأ للنظام القضائي الشرع، وهو أن هذا النظام لا يتعدى مجموعة من الأحكام، مثل: الإعدام بقطع الرأس، أو الرجم، أو قطع اليد، والجلد. وهذا التركيز على الصورة المشوهة وغير المنصفة تستخدم للتدليل على بدائية أو تخلف النظام التشريعي الإسلامي، وهي مرفوضة لأنها غير موضوعية، ولا تأخذ في الاعتبار عناصر النظام بأكملها، وكذلك الأهداف المتوخاة من هذه الأحكام وغيرها. ومروجو هذه الصورة الناقصة هم المتنصلون عن الإسلام والذين لا يمتلكون معلومات كاملة عن النظام، وتصوراتهم للنظام هذه ليست مقبولة ولا يعتد بها، لذا فإن نيات أصحابها ومروجيها مشكوك بها. ولا يمكن لنا في هذا الفصل التوصل إلى موقف محدد وتقييم فعالية ورقي هذا النظام إلا بعد تحليل عناصره الرئيسية، وهي كما يلي:

أولاً: يتضح بأن للنظام القضائي الإسلامي أهداف، من أهمها: ردع السلوكيات الهدامة والضارة بالمجتمع والأفراد، وذلك من خلال تشخيصها أساساً وثم معاقبة مرتكبيها بعقوبات تتناسب مع خطورة المخالفة.

ثانياً: النظر في الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الجماعات والأفراد داخل النظام الإسلامي، والسعي إلى حلها من خلال الأحكام العادلة والمنصفة بخصوصها.

ثالثاً: حفظ الحقوق العامة والخاصة وإزالة التعديات عليها.

رابعاً: تنظيم العقود والتعاقدات أو الرهون وغيرها من الاتفاقيات.

خامساً: تثقيف أفراد النظام بخصوص عناصر النظام، مثل: السلوكيات الممنوعة وأسباب منعها، وأسس وأساليب وإجراءات تحقيق العدالة.

ويستنتج من ذلك عدة صفات أو خصائص لهذا النظام، من أهمها أن النظام الإسلامي:

– ليس نظاماً إباحياً أو فوضوياً لا يؤمن بالقوانين وجدواها، ويدعو إلى إزالتها وإلغاء المؤسسات المختصة بذلك.

– يعطي الجماعة وقيادتها السلطة الكفيلة لردع ومعاقبة التعديات والظلم، مع تحميل الفرد المسئولية الكاملة عن سلوكه وتصرفاته في الدنيا والآخرة.

– يضع للنظام القضائي أهدافاً أو وظائف تخدم بقاء وتطور النظام الكلي ونظمه الفرعية.

ومن الملاحظ أن النظام الإسلامي لم يتطرق للتنظيمات أو التشكيلات التنظيمية التي تؤدي وظائف النظام القضائي، وهذا ينطبق على بقية النظم الفرعية، مثل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، ولم يبين - على سبيل المثال – عدد هذه التنظيمات أو مستواها أو ارتباطاتها التنظيمية وغير ذلك من التفاصيل التركيبية أو التنظيمية، بل ركز على تحديد وبيان الأهداف والوظائف أو النشاطات، وهذا حكمة عظيمة بحد ذاتها؛ لأن التنظيم، وإن كان يتحدد بالنشاطات أولاً، إلا أنه يتأثر أيضاً بعوامل واعتبارات أخرى، لذا فإن ترك هذه الأمور تدل على كمال المعرفة والخبرة لدى مبدع هذا النظام، فالوظائف باقية مادام البشر يعتدون ويظلمون بعضهم البعض، ويختلفون فيما بينهم، أما تنظيمها وارتباطاتها وحجمها فيختلف باختلاف الظروف ، ولو كان مصدر هذه النصوص بشراً، فمن المحتمل جداً أن لا يستطيع مقاومة إغراء فرض

التشكيلات التنظيمية الخاصة بهذا النظام وغيره من النظم أيضاً، وسنجد مثلاً نصاً يؤكد على ضرورة أن يكون هناك كبير للقضاة، أو عدد محدد من المحاكم المتخصصة، أو مجلس أعلى للقضاء.

وغالباً ما يتعلم البشر بطريقة التجربة والخطأ، والتطور – كما يرى المختصون بذلك – تدريجي، يتم عن طريق التحسين الجزئي في النموذج الأصلي، أو ربما استبداله بنموذج أحسن في نقطة ما، لكن في كل الأحوال فإن النموذج الأفضل برأيهم لا يمكن الوصول إليه دفعة واحدة أو من أول محاولة، ولكن ما ينطبق على البشر ومجتمعاتهم وديناميكية تطورهم وتنظيماتهم وأساليبهم وطرقهم لا ينطبق على الخطة الإلهية للعالم، لذا فإن المشرع الإلهي يكتفي بتحديد الأسس والمبادئ والقيم تاركاً لبني البشر اختيار الوسائل لتطبيق وتحقيق هذه النظم وفقاً للأسس والمبادئ والقيم المشرعة، وهذا يقودنا إلى استعراض ومناقشة أهم هذه الأسس والمبادئ.

أسس ومبادئ النظام القضائي

تشكل العدالة، وكما هو الحال في كل النظم الإسلامية الفرعية، وكذلك النظام الكلي، القاعدة أو الركيزة الأساسية للنظام القضائي، وهذا واضح في النص الصريح: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[1]. والعدل الذي تقوم عليه السموات والأرض، ليس مجرد فضيلة يطالب الإنسان، أو هنا القاضي، التحلي بها، بل هو تأهيل أو شرط مسبق لإصدار الأحكام، والعدل البشري لا يصل إلى مستوى العدل الإلهي، فالله ليس بظلام للبشر؛ لأن علمه يشمل كل مثقال ذرة في الأرض من فعل وظرف أو سكون أو حركة، كما أنه مطلع على النوايا والسرائر، ولا يخفى عنه شيء، لذا فإن عدله مطلق، لأنه يستند على معرفة تامة وشاملة بكل الحقائق والأدلة، ولكن القاضي البشري الذي يصبوا إلى

---

(1) سورة النساء: الآية 58.

تطبيق العدالة لا يمتلك هذه الحقائق، وليس لديه معرفة بالغيب عن الحاضر والمستقبل والماضي، وليس مطلعاً على النوايا والسرائر وهذا ما بينه الرسول الأعظم (ص) نفسه، الذي نفى أن تكون لديه معرفة بما يدور في خلد الآخرين، عندما دعاه البعض إلى طرد المنافقين في صفوف المؤمنين. ومن هنا يتضح لنا جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق القاضي، فهو مطالب بتطبيق العدالة والالتزام بها، استناداً إلى معلومات أو معرفة غير كاملة، فكيف يتسنى له ذلك؟ ولم يترك النظام الإسلامي هذا السؤال المهم بدون إجابة.

يتحقق العدل البشري وفقاً للمنهج الإسلامي من خلال الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية، وأول هذه المبادئ: المساواة بين جميع الناس أمام الشرع، ومن المؤكد أن عدم الالتزام بهذا المبدأ كان أحد مصادر انتفاء العدل في النظم التي سبقت الإسلام، أو جاءت بعده، فالأقوياء في المجتمعات كانوا ولا يزالوا يحصلون على معاملة تفضيلية في تطبيق القانون، فهم قادرون بما لديهم من إمكانيات وقدرات على التحايل على القانون أو رشوة القائمين عليه، واستعمال نفوذهم للتملص من العقوبات وعدم تحمل نتائج مخالفاتهم. وكان القانون، ولايزال في بعض المجتمعات، وسيلة من وسائل سيطرة الأقوياء على الضعفاء في المجتمع.

ويضمن مبدأ المساواة إيقاف الأقوياء من العبث بالقضاء وتطبيق الشرع، ويفرض هذا المبدأ على النظام القضائي والعاملين به معاملة الجميع على حد سواء، فلا فرق بين حاكم ومحكوم في المسؤولية أمام القضاء، ولا يوجد أحد – مهما علت مكانته في النظام الإسلامي – فوق الشرع ولا يطاله القضاء، بل أن قادة النظام مطالبون أكثر من غيرهم أن يضربوا المثل والقدوة الحسنة في خضوعهم للقضاء ومبادئه وإجراءاته، واحترام هيبته، والامتثال لأحكامه وتطبيقها.

وإذا أخذنا في الاعتبار كون مصدر النصوص الشرعية هو القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وبالإضافة إلى مبدأ المساواة أمام

القضاء، نتوصل إلى ضرورة استقلال القضاء عن الجهاز الإداري والتنفيذي في النظام الإسلامي، إذ أن الأحكام القضائية توضع وتصدر باستقلال عن الجهاز التنفيذي-الإداري، الذي يكون ملزماً باحترامها وتطبيقها، كما أن هذا الجهاز وأفراده خاضعون – مثلهم مثل بقية أفراد النظام الإسلامي – إلى القضاء وأحكامه.

مبدأ اليقين

بالإضافة إلى المساواة أمام القضاء، يتحقق العدل من خلال اعتماد الأدلة والحقائق في النظر بالقضايا المعروضة أمام القضاء، وقد أكدت النصوص القرآنية والتعاليم النبوية على ضرورة تحري الوقائع والأدلة، وتجنب الظن في ذلك. فقد أمرت الآية القرآنية بـ ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[1]، فلا يجوز - إذن - أن يحبس فرد في النظام الإسلامي على أساس الظن. ويستنتج من ذلك أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، فالمتهم الذي تدور حوله شكوك أو ظنون لا يجوز أن يفقد حريته لمجرد وجود هذه الظنون، لأن بعضاً من الظن إثم – كما بينت الآية الكريم، فالمتهم اذن برئ حتى تثبت إدانته.

هل يجوز إجبار المتهم على الاعتراف؟ إن استعمال القسر أو التهديد في الحصول على اعتراف من متهم مخالفة كبيرة لمبادئ العدل واليقين، فاستعمال القسر هنا يستند أساساً على وجود شكوك حول المتهم، وهذه الشكوك - كما بيننا – غير مقبولة وغير كافية لإدانة فرد، ولا تبرر إكراهه على الاعتراف، وأي اعتراف يتم الحصول عليه بالتهديد أو القسر، مهما بلغت درجته، مرفوض تماماً، ولا يقبل ضمن الأدلة، وكل من يلجأ إلى هذه الوسائل يخالف قواعد النظام القضائي الإسلامي

---

(1) سورة الحجرات: الآية **12**.

ويعرض نفسه للملاحقة القضائية والعقاب المناسب، لذا يحرم استخدام الإكراه أو التعذيب الجسدي أو النفسي في استخراج الاعترافات.

وأكدت النصوص القرآنية على ضرورة عدالة الشهود، إذ أن شهادة هؤلاء الشهود قد تشكل أساساً لإصدار الأحكام القضائية، فلابد إذن من تحري صدقهم، والتأكد من أنهم من المعروفين بصدقهم وعدم نقلهم الأخبار الكاذبة، امتثالاً للآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1]. وتفرض هذه الآية التأكد من صدق الشهادة، وكون الشاهد فاسقاً لا ينفي بالضرورة صحة شهادته، فلا يجوز الحكم المسبق ولا الطعن بالشهادة على أساس فسق الشاهد فقط، وإنما تستدعي التبين باستحضار المزيد من الأدلة والشهود.

بالإضافة إلى اعتماد اليقين وتجنب الظنون، يجب على النظام القضائي اعتماد الأدلة المادية، أو ما يدل على ذلك، في التوصل إلى الأحكام، فمن المؤكد أن القرآن الكريم يأمر المسلم بتجنب الغيبة، والغيبة هي تناقل الأخبار عن آخرين، فكما أن إثبات حكم الزنا يتطلب أن يشهد الشهود برؤية الفعل رؤيا العين، فكذلك لا يقبل في إثبات التهم الأخرى إلا شهادة الرائي الحاضر، وليس ناقل الخبر، حتى لو كان ينقله عن شاهد رائي؛ لأن ذلك يعتبر في حكم الغيبة، والتي منعها الإسلام، فلا تقبل شهادة شخص يقول: بأني سمعت فلاناً يشهد بأنه رأى فلاناً يسرق أو يقتل، فالقضاء الإسلامي إذن لا يقبل إلا بالأدلة الملموسة-المحسوسة أو الشهادات المبنية على الأدلة الملموسة-المحسوسة.

وكما رأينا، فإن النظام الإسلامي محكوم بقاعدتين أساسيتين: العدل وضرورة القصاص: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2]. وإذا كان مطلوباً المفاضلة بين المبدأين، فلا شك أن مبدأ

---

(1) سورة الحجرات: الآية **6**.

(2) سورة البقرة: الآية **179**.

العدل يتقدم في الأولوية على مبدأ القصاص؛ لأن العدل ـ كما اتضح لنا – ركن من أركان النظام الإسلامي، بل هو الركن الأساسي للنظام الكوني، لذا فإن من الأفضل أن يفلت مئة مجرم من العقاب على أن يعاقب برئ واحد.

اقترن في النظام العدلي الإسلامي القصاص بالعفو والرحمة، فدعا المجني عليهم إلى ممارسة العفو والصفح عمن أساء إليهم، ودعا أولياء الأمور إلى ممارسة الرحمة في حق المذنبين، كما يعول على التوبة بدرجة عالية لتصحيح السلوك والرجوع عن الانحراف إلى الطريق السوي، وقد تكون درجة أهميتها أعلى من القصاص في سبيل تحقيق ذلك. وتطبيقاً لهذا المبدأ، مما يستدعي تحويل السجون إلى مؤسسات للتوبة والإصلاح، وبالتالي تغيير أهدافها وتعديل نشاطاتها جذرياً، لكي تؤدي هذه الوظيفة الحيوية.

ومن مقومات النظام العدلي الإسلامي اتصاف أفراده بالمؤهلات وبالصفات اللازمة والمتجانسة مع أهداف ووظائف وطبيعة هذا النظام. ويمكن تلخيص هذه المؤهلات والصفات في نوعين أو قسمين:

أولاً: المعرفة.

ثانياً: الاستقامة.

وليس بمقدور الفرد العامل في هذا النظام القيام بمهامه وواجباته ومسؤولياته من دون امتلاكه للمعرفة، أي المعلومات التخصصية والخبرة اللازمتين لأداء مهامه، أما الاستقامة فهي خاصية مهمة تجمع أو تختزل عدة صفات فرعية، وتضمن استقامة الفرد العامل في النظام والتزامه بمبدأ العدالة، ومقاومة الانحراف والرشوة واستغلال المنصب، واعتماد العقل والأدلة لا الأهواء في التوصل إلى القرارات وإصدار الأحكام، ومن الصفات التي تشتمل عليها الاستقامة أيضاً السيطرة على الغضب وكظم الغيظ، والصبر وغير ذلك من الصفات الحميدة.

ويتطلب مبدأ استقلال القضاء وضع أسس وتعاليم خاصة بتعيين وعزل القضاة، يراعي فيها أولاً الحفاظ على هذا المبدأ وعدم المساس به من قبل السلطات الأخرى، وفي نفس الوقت فلابد أن يكون جهاز القضاء مسؤولاً أمام الأمة، وفي مراحل نضج النظام الإسلامي – أي الأطوار العليا من نشأته وتطوره – يمكن أن يكون لأفراد النظام دور أساسي في اختيار وترقية وعزل القضاة.

القصاص

وضعت النصوص القرآنية حدوداً وعقوبات محددة للجرائم الكبرى، مثل: القتل والزنا والسرقة والإفساد في الأرض، ولم يترك ذلك لاجتهاد الفقهاء، ولم يجعل هذه العقوبات مطلقة، وإنما ربطها بالواقع المادي من أجل تحقيق العدل في القصاص، فعقوبة الزنا تختلف باختلاف وضع مقترفها، إن كان محصناً أم لا، كما أن العقوبة تتفاوت أحيانا وفقا لحرية الإرادة التي يتمتع بها فاعلها؛ لذا فقد جاءت عقوبة العبيد والإماء مخففة. وأساساً فإن مسؤولية الفرد عن أفعاله ترتبط برشده وقدرته العقلية، فالفرد غير الراشد لا يتحمل مسؤولية تامة، كما أن المسؤولية تسقط عن الإنسان غير العاقل، باعتبار أنه غير قادر على الاختيار الصحيح بما في ذلك التمييز بين الصواب والخطأ والخير والشر، كما أن تطبيق هذه الحدود يتطلب وجود الظروف الاجتماعية الملائمة.

ووفقاً للفكر الإسلامي، فإن المجتمع يلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في تهيئة الفرد وتدريبه اجتماعياً لتحمل مسؤولية أفعاله في المجتمع، وبالتالي الالتزام بالاتجاهات والسلوكيات الإيجابية، وتجنب الاتجاهات والسلوكيات السلبية، فالعائلة تتحمل مسؤولية تنشئة الفرد تنشئة إسلامية وفقاً لحديث الرسول (ص) الذي يؤكد فيه على أن الأبناء يولدون على الفطرة، وأن أبويهما ينصرانهم أو يهودانهم. ويستنتج من ذلك أن إهمال الوالدين لهذا الدور من الممكن أن يؤدي إلى انحراف الأبناء عن النهج الإسلامي السوي. وقد أشار الإمام علي من زاوية أخرى إلى هذا

الأمر الخطير عندما دعا الآباء إلى تربية أولادهم بطريقة تختلف عن التربية التي حصلوا عليها، لأنهم يعيشون زماناً غير زمانهم، فالغالبية العظمى من المسلمين الذي وجه إليهم هذا الخطاب ولدوا قبل نزول الوحي وإسلام آباءهم. لذا، فإن تربيتهم لم تكن إسلامية بحتة، وحمل الخليفة عمر بن الخطاب في أحد أحكامه أفراد قبيلة الجاني المسؤولية المشتركة عن مخالفته، واعتبر أن لجوء هذا الفرد إلى السرقة كان نتيجة مباشرة لإهمال أقاربه أو أفراد قبيلته توفير فرصة الاسترزاق الحلال له، مما ألجأه إلى السرقة. وفي المجتمع الإسلامي تتحمل الأمة كلها المسؤولية عن إهمال ذلك، لذا فإن إيقاع مثل هذه الحدود يتطلب أساساً وجود مجتمع إسلامي، وتوفر مقومات الحياة والعلاقات الإسلامية الصحيحة فيه، ولا يمكن فصل هذه الحدود عن بيئتها؛ لأنها جزء من النظام الإسلامي الكلي، فمتى ما تم تأسيس هذا النظام وتشغيله بصورة صحيحة أصبح من الممكن تطبيق هذه الحدود، وكان تطبيقها مبرراً ومقبولاً وعادلاً. وكما أن النظام الإسلامي يكون ناقصاً بدون تطبيقها، فإن تطبيقها من ناحية أخرى لا يجعل النظام الذي يطبقها إسلامياً، بل إن ذلك قد ينعكس سلباً على الإسلام وإمكانية تطبيق النظام الإسلامي، ويلاحظ ذلك مثلاً في قيام حاكم طاغية بتطبيق هذه الحدود في نفس الوقت الذي لا يتورع هو وطغمته عن مخالفة الشرائع الإسلامية، فيسرق أموال المسلمين، ويظلمهم ويعتدي على أعراضهم، ويشرب الخمور ويلعب القمار، جهاراً أو سراً، فهذا التطبيق لا يجعل من نظامه إسلامياً، بل إنه قد يضر بسمعة الإسلام، ويولد انطباعاً خاطئاً عن الإسلام، ومن جهة أخرى، فإن النظام لا يكتمل بدون تطبيق هذه الحدود.

وشرع النظام العدلي الإسلامي مبادئ فذة لمنع وفض الخلافات التي تقد تنشأ من العلاقات بين الأفراد، فقد فرض على الناس إبرام العقود لتنظيم هذه العلاقات، فالزواج وهو إحدى هذه الارتباطات تعاقدي، وأساس التعاقد فيه، المتفاهم عليها أو غير المكتوبة، هي الشريعة، ولكن يجوز إضافة شروطاً أخرى في عقد الزواج، بشرط ألا تخالف القواعد الشرعية. وحدد الشرع كذلك الحالات التي ينفسخ فيها هذا العقد

ويصبح باطلاً. كما أن الارتباطات التجارية والوظيفية هي أيضاً ذات طبيعة تعاقدية، وأوصى الوحي الإلهي أن تكون مدونة حتى يكون العقد مرجعاً في حالة ظهور اختلاف حول شروط العلاقة.

في حالة ظهور خلافات بين المتعاقدين، دعا النظام الإسلامي إلى المصالحة حفاظاً على العلاقة واستمرار التفاهم والتعاون بين الأطراف المتنازعة.

خلاصة

يتضح لنا من العرض السابق أن النظام العدلي الإسلامي يوفر المقومات الأساسية لتنظيم وإدارة هذه الوظيفة الحيوية ضمن الأمة، ويقدم المنهجية الصحيحة لعمل هذا النظام، ويبين ارتباطاته وتفاعلاته مع النظم الفرعية الأخرى داخل النظام الإسلامي، ويوفر مقومات تطبيقه بغض النظر عن خصوصيات الزمان والمكان، ويبرهن على ضرورته لتثقيف أفراد النظام بخصوص السلوكيات القويمة، وردع الانحرافات والتجاوزات والتعامل مع المخالفات عاملاً واقعياً ومنتجاً، في سبيل إقرار العدل على المستويين الاجتماعي والفردي.

الفصل السابع
النظام الإداري

لا يكتمل النظام الإسلامي الكلي بدون نظام إداري، يكون مسؤولاً عن تحقيق الأهداف، وتهيئة الموارد الضرورية لذلك، وتنظيم العمليات الداخلية، والمحافظة على النظام. والمطلوب في هذا الفصل، كما في الفصول السابقة، البحث في النصوص الدينية عن مبادئ وقواعد لهذا النظام، والتأكد من كفايتها وملائمتها للأزمنة والأمكنة والظروف المتباينة.

نظرة عامة على النظام الإداري

لم تضع النصوص الدينية هياكل تنظيمية للإدارة، ولا قائمة بالوظائف الأساسية، أو المؤهلات الدقيقة لشاغليها، ولو تضمنت هذه النصوص على نموذج أو نماذج لما يجب أن تكون عليه الإدارة ، لكان ذلك مأخذاً على النظام الإسلامي؛ لأن هذا النموذج لن يكون مناسباً وملائماً دائماً، اذ يتفق خبراء الإدارة على عدم وجود نماذج مثالية؛ لأن الإدارة محكومة باعتبارات موضوعية وآنية، في الفكر والتطبيق، تتفاوت بين حالة وأخرى، ومن بيئة إلى أخرى، فالإدارة والتنظيم تجسدان وتعكسان فكر وأهداف وقيم مؤسسيها، ويترك هؤلاء المؤسسون بصماتهم على منظماتهم، والتي تبقى محركة ومؤثرة فيها لفترات زمنية قد تطول، بعد تقاعد هؤلاء المؤسسين أو رحيلهم عن هذه الدنيا. وبالإضافة إلى هذه الأطر المؤسسية المؤثرة، تعكس الإدارة والتنظيمات العوامل المحيطة بها، من سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية وتقنية، فالتنظيمات ليست جزر منعزلة في محيط، بل هي كيانات تتنافذ مع ما حولها. فعلى سبيل المثال، يحمل العاملون فيها قيم

المجتمع الذي ينتمون إليه، فتدخل معهم إلى عقر التنظيم، متحكمة في فكرهم وسلوكهم، ومؤثرة في التنظيم من خلالهم.

وليس ضـروريأً أن تتضـمن المصـادر الإسـلامية نموذجاً للإدارة بصـورة قائمة بعناصره وخصـائصـه، توسع كل عنصر أو خصيصة تعريفاً وشرحاً توضيحاً، بل يكفي للاستدلال على وجود هذا النظام – أو بالتحديد مقومات وجوده – العثور على نصـوص فيها أسـس ودلالات يمكن اسـتنباط هذه العناصـر منها باعتماد العقل والمنطق السـليم، فالتعاليم المثلى لا تتضمن على وصفات جاهزة، بل على مبادئ وأسس ليهتدي بها العقل البشري.

ولم تكن هنالك حاجة أسـاسـاً للتذكير بأهمية النظام الإداري، فقد كان ذلك أمر بديهي، حتى بالنسـبة لعرب الجاهلية، بما فيهم قبيلة قريش، التي كان لها "ملأ" وهو مجلس قيادة سياسي وإداري، تصدر منه القرارات السـياسـية والإدارية، مثل مقاطعة بني هاشـم واغتيال الرسـول، وإكراه المسـلمين على التخلي عن عقيدتهم، وشـن الحرب عليهم بعد اضـطرارهم الى الهجرة إلى يثرب، كما كانت بعض قرارات الملأ إدارية صـرفة، مثل: تنظيم أمور التجارة والأسـواق والأسـعار والبيع والزراعة والنخاسـة وتعيين الجنود والحراس والمرتزقة وغيرها.

لهذه الأسـباب فقد اكتفى المشـرع الإلهي بوضـع إطار ومنهجية عامة لتكوين وتشغيل النظام الإداري، مثله مثل بقية النظم، كما يخضع هذا النظام أيضـاً لنفس القيم العامة، مثل: العدل والمسـاواة والمنفعة العامة والمسؤولية والشورى.

مبادئ النظام الإداري

إذا كانت الخصائص التفصيلية للنظام متباينة من حالة لأخرى تبعاً للعوامل الذاتية المؤثرة وظروف البيئة المحيطة به، فإن مبادئ أو عناصر النظام الأساسية تكاد تكون ثابتة وغير متغيرة، فهي مستلزمات وجود واستمرارية وتشغيل النظام، ولا يمكن بلوغ أهدافه بدونها، لذا لا يعتبر هذا النظام مقبولاً بدون أن يتطرق إلى هذه المبادئ، ومن أبرزها تحديد الأهداف وتهيئة الوسائل والموارد اللازمة لذلك، وبيان قيم وأخلاق العمل الجماعي وبالأخص التعاون.

تحديد الأهداف

اهتمت التعاليم الإسلامية بهذا المبدأ أو القاعدة اهتماماً واضحاً، واعتبرته عنصراً أساسياً وضرورياً لكافة شؤون الحياة، ويتبين ذلك من التأكيد المتكرر على التمييز بين الاهتداء والضلالة، ويطلق مفهوم الضلال على أي من الحالتين التاليتين أو كليهما:

- اتباع الأهداف الخاطئة.
- استعمال الأساليب أو الطرق غير السوية.

والضلال مفهوم شامل، يقترن بصفات أو مقدمات تتمثل في فساد المنهجية أو الأسلوب العقلي-الفكري للفرد، والناتج عن سيطرة الأهواء، والنقيض من ذلك هو الاهتداء أو الإيمان المتأتي عن اعتماد منهجية عقلية صائبة ومتجردة، وغير متأثرة بالأهواء إلى حد كبير.

وأوردت النصوص الدينية أمثلة عديدة على الأهداف الخاطئة، مثل: العلو في الأرض، والتكبر، والتسلط، والفساد، وتكنيز الأموال، وإتباع الشهوات – وأمرت الناس باجتنابها، واستبدالها بالأهداف الصحيحة التي تدعوا إلى منفعة الناس، وإعانة الفقراء والمعوزين،

ومجابهة الظلم، وإصلاح ذات البين، وغير ذلك من الأهداف السامية، التي تصب في مصلحة النظام وأفراده.

أولوية الأهداف

تؤكد كافة النظريات والنماذج الفكرية في مجال الإدارة والتنظيم على أولوية الأهداف، بمعنى وجوب أن تتصدر الأهداف وتحقيقها اهتمامات المنظمة وإدارتها والعاملين فيها، فالأهداف هي غايات المنظمة، والأسباب التي أحدثت من أجلها، والمبررات التي تضفي شرعية على وجودها، وتدعم حصولها على الموارد اللازمة لعملياتها واستمرار وجودها. وقد أولت التعاليم الدينية الأهداف أهمية قصوى، فأكدت على ضرورة أن تكون الأهداف، وعلى المستوين الجماعي والفردي، صحيحة ومحددة وواضحة، وأن تعطي أولوية عظمى، وحذرت من الانحراف إلى أمور جانبية، أو اهتمامات ثانوية، تؤدي بطالبي الأهداف إلى عدم التركيز عليها بالدرجة الكافية، ويأتي في هذا السياق الأمر بالميل عن الشهوات وضبطها.

يتمثل في مفهوم "الجنة" كافة الأهداف أو الحالات الإيجابية المرغوبة، فالجنة ليست يوتوبيا، بل هي الحالة الإيجابية المثلى، التي وعد الخالق المؤمنين بها، وهي الزمان السرمدي والمكان اللامتناهي، الذي تهفوا النفوس إليه، وتسعى إلى توفير استحقاقاته. ويمكن استخلاص كل الأهداف المثالية للنظام الإسلامي ونظمه الفرعية، بما في ذلك النظام الإداري، من خصائص الجنة. ومن هذه الأهداف ما يلي:

1. أن يكون الحكم لله: إن كل ما استنه الله من شرائع هي الأساس للوجود والحياة، والحركة في الكون المترامي الأطراف، وتشمل حياة البشر وعلاقاتهم فيما بينهم، وهي قواعد مثالية تامة الصحة لكونها مستمدة من المعرفة الإلهية الكاملة، والشاملة للماضي والحاضر والمستقبل، وهذا هو أول وأهم أهداف النظام الإسلامي الكلي ونظمه

الفرعية. إذن حكم الله قائم في الأرض والسموات، وفي الدنيا والآخرة من خلال القوانين المتحكمة في الخلق، ولكن المخلوقات المريدة في خلقه مثل البشر قد تسول لها أنفسها الخروج على هذه الأحكام، ولابد أن يستتبع هذا الانحراف المبدئي والمنهجي انحرافات أخرى عن الأهداف والوسائل، أي الضلال، لذا فإن الالتزام بحكم الله، كهدف آني دنيوي ونهائي أخروي، هو أيضاً القاعدة أو المقياس الذي يتوجب عرض كافة القرارات الإدارية وغيرها عليه، فبالضرورة ينبغي أن يكون كل قرار خاضعاً ومستمداً من حكم الله، في امتثاله للأوامر والنواهي، وانطباقه مع السنن، ،كذلك في تطبيقه للمبادئ والقيم مثل العدل والمساواة واحترام الحقوق وحرية الاختيار، ومنها يمكن اشتقاق كافة المبادئ الإيجابية الحميدة للنظام الإداري.

2. المنفعة العامة: وهذا هدف ومبدأ عام في ذات الوقت للنظام الكلي ونظمه الفرعية، وهو أيضاً الهدف الأعلى لكافة المؤسسات الإدارية في النظام الإداري، ولا يكفي هنا التظاهر أو التمسح بشعار المنفعة العامة، واتخاذها واجهة لإخفاء الأهداف الذاتية والأنانية لفرد أو مجموعة، ينتج عنها حرمان عدد أكبر من الناس من بلوغ أهدافهم وتحقيق مصالحهم، لأن النظام الإداري جزء لا يتجزأ من نظام كلي، تحكمه قيم ومبادئ سامية، منها قيمة العمل، ولا يكفي أن يتلفظ قائد أو إداري بأن قراراه يخدم المصلحة العامة لكي يكتسب الشرعية، فالمطلوب إثبات ذلك عملياً، وهو الدليل الوحيد المقبول للبرهنة على صدق الظواهر وفهم مغزاها، كما اتضح ذلك للنبي موسى (ع) في قصته مع الحكيم، فالظواهر في تلك القصة كانت متناقضة تماماً مع الحقيقة الباطنة، وهذا يؤكد على ضرورة الاهتمام الجاد بتعريف المنفعة العامة تعريفاً مادياً وعملياً، أي من خلال أهداف محددة ودقيقة، حتى لا يحدث الالتباس أو التدليس، وقد يكون هذا التعريف إحصائياً أو رقمياً، فالقرآن يؤكد على الإحصاء كمبدأ أساسي من الحساب الإلهي العادل، ومن ذلك إحصاء الحسنات والسيئات: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ

كِتَاباً﴾[1]، حتى أن الدقة في الإحصاء تشمل الدقائق الصغيرة، وحتى مستوى الذرة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾[2].

3. التطور المادي: يتضمن مفهوم الجنة القرآني إشارات واضحة إلى مظاهر وأدوات متطورة، مثل القصور أو الغرف التي تجري من تحتها الأنهار، والعيون التي يفجرها الأفراد، والخمرة الخالية من الغول، والحور المنشأة إنشاءً، والطعام المتوفر بدون جهد أو حساب، وكل هذه المظاهر صور أو صفات لحالات مثلى، إعجازية، تتحقق من دون أسباب أو وسائل مادية، بل هي حادثة بقدرة إلهية. ومن البديهي أن ليس بمقدور البشر الخلق من العدم، أو تهيئة طعام دون الوسائل المادية اللازمة، وما يهمنا بالذات هي الصورة المادية للجنة، وقد عاب البعض على الإسلام التركيز على هذا الجانب المادي، بينما هم يرون أن التسامي والترفع على المادة حالة أرقى وأعظم، أي أن يوعد المؤمنون الصالحون بوجود تنسلخ فيه أرواحهم من الأجساد ورغباتها وأدرانها ليصيروا أرواحاً كاملة مطهرة، ويمكن الرد على هؤلاء "الروحانيين" بأن وعاء الروح جسد مادي، ولا يمكن للإنسان أن يتجاوز ذلك أو يتسامى عليه؛ لأن حاجات الجسد للغذاء والراحة واستجابته للمؤثرات الخارجية أمور ملحة، ولا سيطرة له عليها، لذا فإن من غير المعقول دعوته إلى نبذ هذه الاهتمامات اليومية والمستمرة. ويتميز الإسلام على الأديان، التي تبشر بتخليص الروح من الجسد، في واقعيته، وتقدم الجنة صورة لواقع مثالي يسمو فيه الجسد الى مصاف الروح، بالتخلص من الحاجة والضعف والخوف، فلا يكون الروح أسيراً للجسد، بل شريكاً له، فالحياة الأخروية المثالية في الجنة ليست حفلة ماجنة متواصلة، كما يصورها المتحاملون على الإسلام، بل هي الأمثل في جمعها بين الجسد والروح، لذا يمكن استلهام

---

(1) سورة النبأ: الآية 29.

(2) سورة الزلزلة: الآية 7،8.

الحالات الإيجابية منها، التي ينبغي أن تسعى المنظمات وإداراتها إلى بلوغها، مثل توفير وسائل التطور المادي من طرق وتقنيات.

4. الرضا: هل هناك صفة أثمن من الرضا بين صفات سكان الجنة؟ وهي صفة أو حالة غير اعتيادية، لا يعرفها البشر أثناء حياتهم الأرضية؛ لأنها مثالية، ومصدرها إلهي، فهم الذين رضى الله عنهم وأرضاهم، وهي نابعة عن زوال كافة مشاعر الخوف والقلق، ومن أهمها الخوف من الموت وفقدان الرزق، وانتظار حدوث الفواجع، والتشاؤم. وبالإضافة إلى سلبية هذه المشاعر مما يثقل كاهل حاملها نفسياً وجسدياً، فإنها قد تدفعه إلى أفكار وسلوكيات غير إيجابية ومتطرفة، مثل: الانطوائية أو الاستسلام واللامبالاة، أو نقيض ذلك، أي الغضب والعدائية، والتي ستكون لها عواقب وخيمة على نفسه، وربما المحيطين به أيضاً، لذا فإن التخلص أو التحرر من هذه المشاعر المحبطة، والمثيرة للتفكير والسلوك اللااجتماعي هو أول شروط الرضا، وهذا ما تشير إليه الآية القرآنية: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾(1).

ينبغي أن يكون الرضا حالة ديناميكية محفزة ومحركة، وإلا كان مرادفاً للسكون والجمود وهمود الحركة، وكذلك ضعف أو اضمحلال الهمة، والفرق الأساسي بين الرضا الأخروي الكامل والدنيوي الممكن والواجب استهدافه هو في طبيعة العمل المطلوب للحصول على الرضا واستمراريته، فأثناء حياتنا الأرضية نعمل ونكد لنحصل على الأجر المادي الذي يقيم أودنا، وكذلك الرضا المعنوي عن النفس والغير، وكل ضروب العمل الأرضي مشتملة على نوعين من الجهد: بدني وعقلي، وتختلف درجة أو نسبة هذين الجهدين باختلاف طبيعة العمل. وعلى سبيل المثال، فقد يبدو تكسير الأحجار في مقلع جهداً بدنياً صرفاً، ولكن هذا في الظاهر فقط، فلو اقتصر العمل على ذلك لعرض العامل نفسه لمخاطر إصابات العمل، إذ حتى العمل اليدوي يتطلب درجة ولو محدودة

---

(1) سورة الحجر: الآية **47**.

من التفكير والتدبر واســــتعمال العقل. ومن جهة أخرى، فإن التأملات الفكرية البحتة، التي يمارســـها مفكراً أو فيلســـوف، هي جهد عقلي، ولكنها ســـتؤدي بعد فترة من الوقت إلى إرهاق فكري، يضـــطره إلى التوقف عن هذا النشـاط الفكري المركز والعميق ليحصـل على نصـيب من الراحة. ونســـتنتج من هذين المثالين بأن كل النشــاطات البشــرية الأرضية والتي نطلق عليها صفة البدنية أو الفكرية، هي في الواقع ذات طبيعة ثنائية، تجمع بين البدني والفكري، وللإنســـان طاقة محدودة في أدائها.

بالمقارنة بذلك تمتاز الحياة الأبدية بخلوها من العمل والجهد البدني، إذ لا يحتاج الفرد للعمل كي يحصل رزقه ومعاشه، فالقوت وكل ما يتمناه يأتي إليه وهو متكأ على أريكة، ولكن العمل الفكري لا ينقطع، أي أنهم لا يتحولون إلى أشبه ببعض الأثرياء المترفين في الحياة الدنيا، الذين لا هم لهم سوى إشباع حاجاتهم البدنية، التي يهيئها لهم موظفون وخدم، كما تصــور بعض المصــادر التاريخية الطبقة الغنية المترفة من سكان روما قبل زوال إمبراطوريتها، ونجد إشارات واضحة في عدد من الآيات القرآنية الى هذه النشــاطات الفكرية، التي تصــف اســترجاعهم لذكرياتهم عن الحياة الدنيوية، وما تعرضـــوا له من مغريات، ومن تأثيرات سلبية مصدرها أقران السوء، الذين لو أطاعوهم لأضلوهم، كما يتســاءلون عما حل ببعض الناس من معارفهم، ويدفعهم فضــولهم الفكري إلى الاطلاع على الجحيم، ومحاورة أهل النار، ونجد المثال على ذلك في الآية التالية:

﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُـــهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَـــاءَلُونَ قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْـفِقِينَ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّـمُومِ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾[1].

([1]) سورة الطور: الآيات **25-28**.

وتشـــير هذه الدلائل إلى أن الجهد البدني، وما ينتج عنه من إرهاق وتعب وموت للخلايا البشــرية، وإصـــابة بالمرض وحتى الهلاك، تزول من الحياة الأخروية، لكن العقل يبقى نشيطاً وفعالاً، ويكون بسبب زوال المؤثرات الجســـدية والمشـــاعر الســـلبية، في أمثل حالاته. ويمكن الاســـتنتاج من ذلك بأن الحالة المثالية في هذه الحياة تتمثل في اختفاء الحاجة إلى الجهد البدني، الذي يضـــطر له البشـــر في الدنيا لتحصـــيل معاشـــهم، مع بقاء النشـــاط العقلي، بما في ذلك الجانب الحســـي، لأن وسائل الحس هي الأدوات الخارجية للعقل البشري.

يقودنا هذا التحليل إلى وضـع هدف آخر للنظام الإداري الإسـلامي، ألا وهو تقليل الجهد البدني وزيادة الجهد الفكري، ولو تفحصـــنـا التطورات في الإدارة عبر القرن العشـــرين لتبين لنا أن هذا الاتجاه موجود، بل يمكن اعتباره أحد أبرز مظاهر التطور الإداري-التقني في تلك الفترة من الزمن، وأوضـــح مثال على ذلك: إحلال الحاســـب الآلي والروبوتات محل الآلاف من الموظفين والعمال، الذين كانوا يؤدون أعمالاً روتينية، بدنية أو كتابية أو حسابية بسيطة، يشكل الجهد البدني فيها النسبة الأكبر.

الوسائل: الاستفادة من المعارف والتقنيات

تنبه النصـــوص الإلهية المؤمنين إلى ضـــرورة تهيئة الوســـائل المناســـبة من أجل تحقيق الأهداف، فالحالات المرغوبة أو الأهداف لا تنال بالتمنيات أو الاتكال على قدرات غيبية أو كرامات أو محض صدفة وتوفيق، إذ لابد من تحقق المقدمات والمسببات لحصول النتائج، ومع أن تحقيق الأهداف خاضـع لمشـيئة الله، إلا أن البشـر مطالبون بتهيئة الأســباب، فالنصـــر مثلاً من عند الله، لأنه هو الذي وضـــع له أحكامه، ومنها الاستعداد بالرجال والمال والسلاح؛ وفقاً للآية القرآنية: (وَأَعِدُّوا

لَهُمْ مَا اسْـــتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ)[1] ، لذا فقد اقترف اليهود مخالفة جسيمة عندما تقاعسوا عن القتال قائلين لموسى(ع): ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَداً مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾[(2)]، فالله قادر على هزيمة هؤلاء الأعداء مهما بلغ عددهم وقوتهم، وعلى إحباط مكرهم ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ)[(3)]، ولكنه فرض على البشر العيش وفقاً لأحكام وقواعد مرسومة في النظام الدنيوي، ومنها بلوغ الأهداف من خلال إيجاد الأسباب.

نستنتج من هذه المناقشة ضرورة اهتمام الإدارة بالتخطيط والتدبر وتهيئة الوســـائل المادية اللازمة لتحقيق الأهداف، فالقوى البشـــرية المقاتلة عنصر أساسي لكسب الحرب، كما أن الصمود والصبر النابعين من الإيمان القوي ضروريان لبلوغ النصر ودحر الأعداء، ولكنها ليست كافية، فمطلوب أيضاً توفير الوسائل المادية من السلاح ووسائط النقل، ولابد من أموال لشراء أو توفير هذه التجهيزات.

وقد يعترض أحدهم على هذا النقاش بأن الأمر بديهي ولا يحتاج الإنســان إلى التذكير بذلك، ويدحض هذا الادعاء عدد الأمم المنقرضــة، والإمبراطوريات التي تقوضــت، والمؤســســـات التي أفلســت، وكذلك خيبات الأمل التي ســجلها التاريخ، أو الحالات المثيلة المعاصــرة التي نشــهدها أو نســمع عنها، وكلها ناتجة عن ســوء التدبير، وعدم تهيئة الوسائل المناسبة لبلوغ الأهداف.

يســـتدل من النصـــوص الدينية كذلك على وجوب الاســـتفادة من المعارف وما توفره من تطبيقات وفوائد عملية، في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإدارية أيضاً، بشرط التمييز

(**1**) سورة الأنفال: من الآية **60**.

(**2**) سورة المائدة: الآية **24**.

(**3**) سورة ابراهيم: من الآية **46**.

بين التطبيقات الحميدة والخبيثة للمعرفة، وكذلك الوقاية من التأثيرات العرضية السلبية المحتملة للتطبيقات الحميدة، فالحدادة مثلاً معرفة وتقنية، ويمكن استخدامها لصنع أدوات الفلاحة وغيرها من الوسائل الضرورية والنافعة، كما تستعمل في تصنيع السلاح، وتقع مسئولية اختيار التطبيقات الحسنة للمعرفة والتقنيات على الإنسان، ونجد في القرآن الكريم أمثلة على القدرات العظيمة التي تتيحها المعرفة، التي بمقدر البشر الحصول عليها، ولكنها مهما كثرت وعظمت ستبقى محدودة وضئيلة مقارنة بالعمل الإلهي، وليست إلا قطرة مقابل علم الله اللامتناهي، ولعل أكبر التحديات لما يمكن أن يبلغه علم مخلوقات الله هو ما فعله الذي أوتي نصيباً أو شيئاً من علم الكتاب عند النبي سليمان(ع)، إذ وعده بأنه قادر على الإتيان بعرش بلقيس ملكة سبأ، من مكانه في زمن قصير جداً، هو أقل من طرفة أعين، وبذلك تفوق على الجن الذين يستطيعون فعل ذلك وإنما بوقت أطول، فالتأكيد هنا على سرعة الأداء الناتجة عن المعرفة التقنية، باعتبارها عنصراً مهماً في الأداء، وهو إعجاز قرآني، نظراً لأن السرعة في ذلك العصر لم تكن عاملاً مهماً، ولا حتى محور اهتمام الناس. وإذا كان الشاعر الصعلوك تأبط شراً مشهوراً بسرعته، فإن تلك القدرة ليست نتاج معرفة أو قدرة خارجة على طبيعة المخلوق، وإنما هي مهارة أو قدرة فردية اكتسبها بالمران والممارسة، ولم ينقل التاريخ أن هذا الشاعر قد درب غيره على منهج أو طريقة معينة ينتج عنها زيادة ملموسة في سرعة عدوهم، ولو حدث ذلك لأمكن الاستنتاج بأنه تم استخلاص "معرفة" أو "تقنية" لزيادة سرعة الركض.

من الواضح أن المعرفة-التقنية التي امتلكها العالم التابع للنبي سليمان (ع) متقدمة جداً بالنسبة لمعارفنا، ولا توجد تقنية يعرفها العلماء يمكن أن تحقق انتقال المادة بهذه السرعة، ولكن القرآن الكريم يؤكد لنا بأنها موجودة وممكنة التطبيق، وأن استعمالها مشروع، لأن النبي سليمان طلب من هذا العالم استخدامها، ولم يعترض على ذلك باعتباره ضرباً من السحر، أو للضرر الناتج عن ذلك. ويمكن اعتبار

هذه المعرفة أو القدرة التقنية تحدياً عظيماً للعقل البشـــري، يبرهن له على محدودية معرفته الحالية، ويحفزه ويدفعه إلى طلب المزيد من المعرفة من أجل بلوغ مثل هذه القدرات شبه الخارقة للعادة.

وكما أن هذا التحدي يواجه الفرد المسلم، فإنه أيضاً يضع نظامه ومؤسســاته أمام مسؤوليات تتمثل في البحث عن المعرفة وتنميتها، وتوفير التســهيلات للباحثين عنها، وكذلك تطويعها وتحويلها إلى تقنيات يمكن استخدامها في منفعة الناس. وإذا عرفنا بأن كل العمليات التنفيذية والإجرائية للمؤســسات الإدارية والإنتاجية تستخدم تقنية، يدوية أو آلية أو مزيج من الاثنين، وأن ســرعة الأداء والإنتاج تعتمد اعتماداً قوياً ومباشــراً على هذه التقنيات، تتضــح لنا الأهمية العظمى للمعرفة بالنسبة للإدارة والإنتاج.

التعــاون

إن رســم الأهداف وتهيئة الوســائل المادية، بما فيها المعرفة متطلبات ضــرورية لعمل النظام الإداري، إلا أنها تبقى معطلة، أو حتى تهدر وتذهب ســدى، إذا لم يتحقق الحد المطلوب من التعاون بين أفراد النظام الإداري، والتعاون مبدأ أســاســي من مبادئ النظام الإســلامي الكلي، وهو تطبيق لأمر إلهي لا لبس فيه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1]، وكما تبين الآية القرآنية فالتعاون من أجل تحقيق الأهداف الخيرة فرض واجب على المسلمين.

يختلف التعاون المفروض على أفراد النظام الإداري الإسلامي عن التعاون الحادث بين أفراد النظم الإدارية الأخرى، فالعاملون في منظمات الدول المتقدمة اقتصــادياً يتعاونون فيما بينهم، ويمكن التعميم بأن مســتوى وفاعلية هذا التعاون هي أعلى بكثير من المتحقق في

(**1**) سورة المائدة: من الآية **2**.

منظمات مماثلة في الدول التي تعيش فيها أكثرية مسلمة، وكل هذه المنظمات لم تنشأ على قواعد ومبادئ إسلامية ، ولكن المنظمات الغربية تحقق مستوى أعلى من التعاون والنجاح؛ لأنها توفر مستلزمات ذلك من تنظيمات وقواعد إجرائية وغيرها من الوسائل المادية، كما أنها تحفز العاملين على ذلك، فتكافئ المتعاونين وتعاقب غير المتعاونين. وبالمقارنة نجد أن هذه الوسائل والمحفزات ضعيفة وغير مستكملة في منظمات الدول الأقل تقدماً.

من المتوقع أن يختلف الوضع جذرياً متى ما اعتمدت الإدارة؛ سواء كانت في دولة متطورة اقتصادياً أو أقل تطوراً، التعاون كمبدأ أساسي للتنظيم والعلاقات وهيأت لذلك السبل والوسائل اللازمة، والميزة الكبيرة التي تتحقق للإدارة في النظام الإسلامي نابعة من أن التعاون سيكون بأعلى الدرجات، وذلك لأن التعاون أو الاستعداد للتعاون، وما يصاحب ذلك من أفكار ومشاعر إيجابية متبادلة بين الأفراد، سيحدث تلقائياً بسبب تطبع هؤلاء الأفراد عليه، امتثالاً للأمر الإلهي، وسيبادر كل فرد إليه طلباً للثواب الأخروي، مع التأكيد على ضرورة توفر بقية مقومات التعاون، من وسائل مادية، وأجور عادلة، مما يعزز ثقة الفرد بجدوى التعاون والعمل الجماعي. ويقودنا هذا إلى موضوعنا التالي.

بيئة العمل

يطلق مصطلح بيئة العمل على كافة العناصر داخل منظمة العمل والتي تؤثر على معنويات العاملين واستعدادهم للعمل والتعاون داخل المنظمة، وبمقدور الإدارة تشكيل معظم هذه العناصر بطريقة أو أخرى، أو التأثير عليها، ومن خلال ذلك دفع العاملين إلى تحسين أدائهم ورفع إنتاجيتهم، وينطلق هذا الفكر من الاعتقاد بوجود حاجة كبيرة ومستمرة تحفز وتشجع العامين؛ لأنهم أساساً غير مهتمين بالعمل والإنتاج، ويفضلون الخلود إلى السكون والراحة بدلاً من بذل الجهد والحركة،

وهذا الاعتقاد صحيح إلى حد كبير، وهو ما يصرح به الأفراد أنفسهم، إذ لا يوجد ضمن هذا الفكر والسلوك معنى أو أثر لمفهوم المنفعة أو المصلحة العامة، فالعلاقة بين صاحب العمل والعاملين، أو الرئيس ومرؤوسيه، سواء كانت المنظمة حكومية أم خاصة، هي تعاقدية، يتبادل فيها الطرفان المصالح، وليس لأفراد أو جماعات أخرى حضور فيها.

يختلف الوضع جذرياً في الإدارة والمنظمات الإسلامية، لأن نماذج الفرد والجماعة والنظام فيها مختلفة، فالفكر الإسلامي واقعي في تأكيده على أن للأفراد والجماعات المنظمة مصالح ورغبات مشروعة ولهم الحق في إتباع الوسائل المحللة لتحقيقها. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن الجميع مطالبون برعاية المنفعة العامة، والمصالح الذاتية لأكبر عدد من الأفراد، وعندما يصبح هذا الفكر جزءاً من التكوين العقائدي للفرد، فإنه يكون تلقائياً أكثر استعداداً للثقة بالآخرين، والاهتمام بشؤونهم ومصالحهم والانفتاح على آرائهم، وكذلك التعاون معهم، فيقل احتمال ظهور الخلافات بين الجماعة، وإذا حدث خلاف، فإنه سيكون من السهل تسويته قبل أن يتفاقم، وربما يرضى جميع الأطراف حتى يسود الوئام، والتعاون والتفاهم بيئة العمل، ويزداد رضا العاملين عن عملهم وعن المنظمة التي يعملون فيها، والإدارة المسئولة عن تسيير شئونها، كما سينعكس إيجابياً على أدائهم وإنتاجيتهم.

خـاتمـــة

ابتدأ هذا الكتاب بسؤال حول إن كان الإسلام نظام يمتلك الخصائص الأساسية للنظم المفتوحة، واكتماله وشموليته لنظم فرعية توفر كافة الوظائف أو النشاطات الأساسية للمجتمعات المختلفة، وبالتحديد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والإدارية، وتهيء مقومات العمل والإنتاج فيها. وتطرق النقاش والتحليل في فصول الكتاب إلى الخصائص العامة للنظام الإسلامي والنظم الفرعية التي يتكون منها، وسيقدم هذا الفصل جواباً للسؤال المطروح في المقدمة.

هل الإسلام نظام شامل؟

تأكد من حصيلة الفصول السابقة صحة المقولة بأن النظام الإسلامي شامل، لا يرتبط فكراً أو وجوداً بفترة زمنية أو مكان معين أو ثقافة محددة دون غيرها، أو مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، بحيث يصبح متقادماً ويفقد مبررات وإمكانيات إنشاءه وعمله فيما لو تغيرت هذه الظروف. فالإسلام نظام عالمي، بل هو كوني، لو قبلنا بأنه وضع لأنواع أخرى من الحياة في الكون اضافة الى الحياة البشرية على هذه الأرض، وهو أيضاً سرمدي؛ لأنه يذهب إلى أبعد من حدود الزمن البشري في شموله للحياة الأبدية أو الأخروية، ولكن الاهتمام هنا انصب على التحقق من اتصافه بصفات النظم، وامتلاكه لمقوماتها، أما الأمور الغيبية-العقائدية، فقد اعتبرت من العقائد الإيمانية، التي تتعدى مجال هذه الدراسة، ولكن بدون شك إن الاقتناع بعالمية النظام الإسلامي سيدعم صحة كل العقائد الغيبية أيضاً.

تطلب الإجابة على السؤال حول شمولية النظام الإسلامي البحث في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية، وهما المصدران الأساسيان للعقيدة الإسلامية، إذ ينبغي أن نجد الإجابة فيهما، دون غيرهما، للتيقن من هذه المسألة. وكانت القاعدة الثانية لعملية البحث إخضاع الأدلة

والشـــواهد للعقل والمنطق، واســـتثناء الحماس الإيماني منها، لأن الخطاب هنا لا يقتصـــر على المؤمنين فقط، بل الجميع، الذين يطالبون كلهم بالأدلة والبراهين لكي يقتنعوا، والاقتناع عمل عقلي، وهو أيضـــاً شرط ضروري للتطبيق.

تبين من عملية البحث في هذين المصـدرين وجود نصـوص دينية تثبت بأن الإسلام نظام شامل وعالمي، إذ لم يقتصر على العقائد الغيبية والعبادات والشـعائر، ولو اقتصـرت النصـوص الدينية على بيان أصـل الخليقة والتكوين وتشـــريع بعض القواعد الأخلاقية، كما هو الحال في معظم الديانات الأخرى لما كان هنالك نظام إسلامي أو مبرراً لتأليف هذا الكتاب، لأن الإســـلام ســـيكون آنذاك مجرد لاهوت، لذا فقد كان من الضروري وقبل التطرق لفعاليته التأكد من اتصاف الإسلام بخصائص النظم الأســاســية، وهي: الأهداف والعمليات والقابلية على التصـحيح، وقد تأكد من البحث توفر هذه الشروط والمتطلبات.

والمطلب الثاني لأثبات شـــمولية النظام هو وضـــع قواعد وتعاليم واضـحة للحياة البشـرية، تشـمل كافة جوانبها السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والقضائية، ومن المؤكد أساساً أن الإسلام نظام اجتماعي، وهذه بحد ذاتها ميزة كبيرة تفتقر اليها أديان أخرى، ولكنه لم يقتصـــر على تنظيم العلاقات الاجتماعية بل تعداها الى الأمور الاقتصـــادية والسياسية والقضائية، وتعاملت النصوص الدينية بصورة مباشرة مع هذه الأمور، كما أن المبادئ والقيم العامة تشكل معيناً كبيراً لاستخلاص أهداف النظام الكلي ونظمه الفرعية، والأســـس التي ينبغي الالتزام بها في عملها ونشاطاتها.

ولابـد من التـأكيـد هنـا على التوازن الـدقيق والمحكم بين التعميم والتخصـــيص في القواعد والتعليمـات التي اشـــتملت عليهـا العقيـدة الإســلامية، فالتخصــيص ضــروري لتحديد وبيان القواعد العامة غير القابلة للتبديل أو التعديل، والتي تمثل الحد الأدنى من القواسم المشتركة اللازمة لبقاء الحياة البشـــرية مثل تحريم القتل والافســـاد، لذا أوردتها

النصوص الدينية بصورة تشريعات ثابتة واعتبرت مخالفتها من الكبائر لما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة على المجتمع، أما التعميم فقد جاء بشكل قيم ومباديء عامة تهدف الى غرس النهج العقلي والسلوكي في الافراد والجماعات، بحيث يستطيع كل واحد منا الاستهداء بها في توجيه فكره، مثلاً بنبذ التعصب والتحيز الى جماعة أو فئة على حساب العدل والانصاف، وفي اختيار قراراته والتحكم بسلوكه. وبهذه المنهجية وحدها، أي التمييز بين القواعد المحددة الثابتة والمبادئ العامة، تتحقق في النظام الإسلامي اشتراطات التميز والديمومة في نفس الوقت، والتي تمثل أهم وأرقى خصائص النظم المتطورة.

ويتميز النظام الإسلامي أيضاً بكونه منفتحاً على التطور والتغيير بدون تفريط بالثوابت والخصائص الأساسية، فبينما تواصل أديان أخرى تقديم التنازلات بعد التنازلات في سبيل التكيف مع المتغيرات عبر الأزمنة مما أفقدها الكثير من ثوابتها، حافظ الإسلام على التشريعات والقيم الأساسية، وفي نفس الوقت ترك المجال مفتوحاً أمام التفاعل مع المستجدات من خلال الاجتهاد، والذي هو في جوهره اعتماد العقل المنضبط بالمنهج الإسلامي في التوصل الى الأحكام، وضيق نطاق التقنين أو اصدار الأحكام والالزام بها ليدع للإنسان أوسع المجال لممارسة حرية الاختيار وايجاد افضل الطرق لتحقيق الأهداف المشروعة.

نخلص من تحليل النظام الإسلامي الى نتيجة محققة وهي اتصافه بكافة خصائص ومقومات النظم، والتي تضمن له الفاعلية والديمومة، وبالتالي فأن لهذا النظام القدرة على تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، وتوفير احتياجات أعضاءه من الجماعات والأفراد، وقد أهتم المسلمون عبر العصور بدراسة جوانب مختلفة من هذا النظام، وتوصلوا الى نتائج مفيدة، ولكن تبقى الحاجة قائمة لبذل جهود ضخمة من اجل فهم جوانب اخرى، والاستفادة من نتائج حقول المعرفة

المختلفة في تطوير الوســائل والتقنيات المســتخدمة في تحقيق أهداف النظام.



- د. حامد سوادي العطية
- ولد في العراق عام ١٩٤٨ م
- حاصل على شهادتي البكلوريوس والماجستير في الإدارة من الجامعة الأمريكية في بيروت . وشهادة الدكتوراه في الأدارة من جامعة باث في المملكة المتحدة عام ١٩٧٨ .
- عمل استاذاً ومدرباً ومستشاراً إدارياً في العراق ومصر والمملكة العربية السعودية وكندا .
- له اكثر من (٣٠) كتاباً وبحثاً ومقالة منشورة باللغتين العربية والأنكليزية والعديد من القصائد المنشورة باللغة الأنكليزية .
- أعد و ساهم في اعداد مايزيد على (٢٠) مهمة استشارية كبيرة لمؤسسات حكومية وخاصة في الدول العربية ومن أهمها وزارة الزراعة والأصلاح الزراعي وأمانة العاصمة (العراق) ووزارة المواصلات ووزارة الحج والمعهد الدبلوماسي وشركة الجميح وشركة اراسكو ومؤسسة الأمير عبد الله لوالديه للأسكان الخيري (السعودية) والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والهيئة الخليجية للمواصفات والتقييس والمركز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار .